



# قضاء عجلون في عصر التنظيمات العثمانيّة

عليان الجالودي

الدكتور محمد عدنان البخيت

اهداءات ١٩٩٨  
اللجنة العليا  
لكتابة تاريخ الأردن

# قضاء عجلون في عصر التنظيمات العثمانيّة

عليان الجالودي  
الدكتور محمد عدنان البخيت

٩٥٦,٥٢١٢

محمد عدنان البخيت عم

- لفضاء عجلون في عصر التنظيمات العثمانية (١٢٨١ -  
١٨٦٤ / ١٣٣٧ م) / محمد عدنان البخيت، عليان عبد الفتاح  
الجالودي. - عمان: اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، ١٩٩٢  
(١٠٣) ص. - (سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن، ٤)  
ر.أ (١٩٩٢/٨/٤٦٩)  
١ - الأردن - تاريخ ٢ - عجلون - تاريخ  
أ - عليان عبد الفتاح الجالودي، مؤلف مشارك  
ب - العنوان ج - السلسلة.

(تمت الفهرسة بمعرفة المكتبة الوطنية)

بسم الله الرحمن الرحيم  
تقديم

هذا الكتاب عن: «قضاء عجلون في عصر التنظيمات العثمانية»، الذي أعده السيد عليان عبد الفتاح الجالودي الطالب في كلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية والأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت رئيس جامعة مؤتة، هو الكتاب الرابع في سلسلة «الكتاب الأم في تاريخ الأردن». وكان قد صدر قبله:

- ١ - الأردن في العصور الحجرية، للدكتور زيدان كفاي.
- ٢ - جنوبي بلاد الشام: تاريخه وآثاره في العصور البرونزية، للأستاذ الدكتور خير نمر ياسين.
- ٣ - تاريخ الأردن منذ الفتح الإسلامي حتى نهاية القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، للأستاذ الدكتور محمد عبد القادر غريسات.

وقد رأت لجنة تاريخ الأردن المضي في إصدار البحوث - فور إنجازها - ليستفيد منها جمهور القراء، دون التزام بتسلسلها التاريخي. وتاماً للفائدة، نضع - بعد هذا التقديم - مقدمة الكتاب الأول من سلسلة «الكتاب الأم في تاريخ الأردن».

عمّان في:

صفر ١٤١٣ هـ

آب (أغسطس) ١٩٩٢ م.



## مقدمة الكتاب الأول من سلسلة: «الكتاب الأم في تاريخ الأردن»

«لجنة تاريخ الأردن» لجنة مستقلة، تتخذ مقرها في المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) بعمان، ألفها صاحب السمو الملكي الأمير الحسن ولي العهد من رؤساء المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت)، والجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة، وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، والجمعية العلمية الملكية، بعد أن وجه صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين رسالة الى سموه - في العشرين من شوال ١٤٠٧هـ الموافق ١٦ حزيران ١٩٨٧م - طلب جلالته فيها أن يتولى سموه تأليف لجنة مستقلة «من المفكرين والمؤرخين المرموقين من الجامعات ومراكز البحث العلمي من الذين يواكبون تطور بلدنا، ويشاركون في مسيرته المباركة، ليقوموا بوضع خطة متكاملة المراحل لكتابة تاريخ الأردن المعاصر، في اطار تاريخ أمتنا العربية، ونشر بحوث ودراسات ذات مستوى علمي رفيع، ومنهج موضوعي يتوخى الحقيقة وحدها، ولا يقصد إلا وجه الحق، وتستخلص من هذه البحوث والدراسات سلسلة الكتب لمختلف الفئات من الناشئة الى جبهة المثقفين الى كبار المتخصصين: للتعليم والمطالعة والمراجعة».

وقد وضعت اللجنة خطة متكاملة لحصر المصادر والمراجع والوثائق المتعلقة بتاريخ الأردن، ولاهجاز ثلاثة مشروعات - تصدر في ثلاث سلاسل متتابعة - هي:

أ - سلسلة الكتاب الأم.

ب - سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة.

ج - سلسلة كتب المطالعة.

واستكثبت ما يزيد على مئة وعشرين من الباحثين المتخصصين - من داخل الأردن وخارجه - لاعداد تلك البحوث والدراسات والكتب. ويسر اللجنة أن تقدم للقراء هذا الكتاب وهو الأول في «سلسلة الكتاب الأم» عن تاريخ الأردن، وستابع «لجنة تاريخ الأردن» - بمشيئة الله - إصدار بحوث «الكتاب الأم»، بحيث ينشر كل بحث فور المجازة. والله نسأل أن يكون هذا الجهد بداية طيبة نافعة للقراء والباحثين في تاريخ الأردن، انه نعم المولى ونعم النصير.

الدكتور ناصر الدين الأسد

رئيس لجنة تاريخ الأردن

رئيس المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية

(مؤسسة آل البيت)



## أولاً: التنظيمات الادارية في قضاء عجلون (١٨٦٤ - ١٩١٨م)

تعد فترة حكم المصريين لبلاد الشام (١٨٣١ - ١٨٤٠م) - على الرغم من قصرها الزمني - مرحلة انتقالية بين عهد القوضى والاضطراب والحكم السطحي، وسيطرة الزعامات والأسر المحلية والقبائل البدوية على منطقة عجلون وشرقي الاردن خلال القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر<sup>(١)</sup>، وعودة الحكم العثماني الفعلي الذي تمثل بمحاولات اصلاحية جادة تبنتها الدولة لاصلاح أنظمتها ومؤسساتها العسكرية والادارية لمواجهة عوامل الضعف والاضلال، التي أخذت تسري في كيان الامبراطورية المتهالك، والتصدي لمحاولات التدخل الأوروي في شؤون الدولة الداخلية، وهي ما اصطلح على تسميتها بمرحلة التنظيمات التي رافقت تطبيق قانون الولايات

---

(١) هناك بعض الاشارات في المصادر التي تناولت تاريخ بلاد الشام خلال الفترات السابقة، مثل: الأمير حيدر أحمد شهاب، الفرار الحسان في اخبار ابناء الزمان: ٤٣٣، ٥٠١، ٥١٢، ٥٢٤، ٥٣٤ و ٥٤٤/٣ - ٥٧٠، ٥٩٢، ٦٠٧، ٦٤٠، ٦٦٢-٦٦٣. البديري الحلاق، حوادث دمشق اليومية: ١٠١، ١١٨، ٢٠٣-٢٠٨، ٤٢٠. الأمير حيدر أحمد شهاب، تاريخ أحمد باشا الجزار: ٦٣، ١٩١-١٩٣، ٤٩٤. وعفائيل بريك الدمشقي، تاريخ الشام: ٢٣-٢٤، ٥٨-٥٩، ١٠٧. وحسن آغا العيد، تاريخ حسن آغا العيد: ١٤٩ - ١٥٠. وابراهيم العورة، تاريخ ولاية سليمان باشا العادل: ٢٢، ٣٣، ٧٦، ١٣٩، ٢٩١. وخليل مشاقة، مستنجات من الجواب على اقتراح الاحباب: ٤٣ - ٤٤.

العثماني عام ١٨٦٤م. واستمرت حتى انهيار الحكم العثماني في القضاء إثر الحرب الكونية الأولى عام ١٩١٨م<sup>(١)</sup>.

فقد أدخل المصريون - أثناء حكمهم لبلاد الشام - كثيرا من الاصلاحات والمفاهيم التنظيمية الحديثة، سواء من النواحي الادارية أم الاقتصادية، ولجأوا الى حل الجيوش القطاعية، وفرض التجنيد الاجباري، ونزع السلاح من بين أيدي الأهالي<sup>(٢)</sup>. إلا أن الادارة المصرية بالرغم من هذه الاصلاحات التي أدخلتها للمنطقة، ارتكبت كثيرا من الأخطاء التي زادت من نقمة الأهالي عليها، ومن هذه الأخطاء: الضرائب الباهظة، وأساليب الجباية المرهقة، والاحتكار الاقتصادي، والتجنيد الاجباري الذي لم يألفه الأهالي من قبل، وتجريدهم من السلاح في مجتمع يرى الوسيلة الوحيدة لحمايته وأمنه هي سلاحه.

ونجحت الجهود التي بذلتها الدولة العثمانية، في زعزعة الحكم المصري في بلاد الشام، كما أسهمت الدسائس الأجنبية، وتدخلات قناصل الدول الأوروبية، وخصوصا قنصلي بريطانيا وفرنسا، في تحريض الزعامات المحلية والعصبيات القطاعية والطائفية على التمرد والعصيان، ومدها بالأسلحة، مما كان له أكبر الاثر في اندلاع حركات التمرد في جميع أنحاء بلاد الشام

(١) حول مرحلة التنظيمات والاصلاحات التي أصدرتها الدولة العثمانية، أنظر: نوفل نعمة الله الطرابلسي (مترجم)، الدستور - وعبدالكريم غرايبة، سوريا في القرن التاسع عشر. وعبدالعزیز عوض، الادارة العثمانية في ولاية سوريا.

Max Gross, Ottoman Rule in the Province of Damascus (1860-1909), 2 vols, Georgetown University. PHD 1979.

وسيشار الى هذا المرجع حال وروده ثانية:

Gross, Ottoman Rule in the Province of Damascus

(٢) حول تلك الاصلاحات: انظر اسد رستم، بشير بين السلطان والعزير: ١٠٤-١٠٥. وسليمان أبو عز الدين، ابراهيم باشا في سوريا: ١٦٩-١٧٤. بولياك، القطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان: ٢٠١.

تقريباً<sup>(١)</sup>. وكان أعنفها تلك التي اندلعت في أنحاء حوران بين عامي (١٢٥٣ - ١٢٥٤) هـ (١٨٣٧-١٨٣٨) م، وكلفت الادارة المصرية جهوداً مضنية وخسائر فادحة<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من النجاح الجزئي الذي حققته الادارة المصرية في الأجزاء الشرقية من نهر الاردن في توفير الأمن وتشجيع الجماعات البدوية على الاستقرار والحد من اعتداءاتهم على قرى الفلاحين الآمنين، إلا أن شرقي الأردن عموماً ومنطقة عجلون خصوصاً عانت مما عانت مناطق بلاد الشام الأخرى، من فساد الموظفين (المسلمين)، وأساليب جباية الضرائب، وأعمال السخرة في إعمار القرى الجديدة، وأخذ سبغ أهالي القرى الى الجهادية (العسكرية)، وتجريد الزعامات المحلية من نفوذها. وكانت هذه السياسة وراء قيام التمرد الذي اندلع في جبل عجلون عام ١٢٥٥ هـ / ١٨٣٩ م وامتد ليشمل جميع قرى الجبل تقريباً<sup>(٣)</sup>.

وبخروج المصريين عادت بلاد الشام لمحمد الحكم العثمانيين الذين حافظوا على تشكيلاته الادارية التي كانت موجودة من قبل<sup>(٤)</sup>، ومع أنه يصعب رسم صورة واضحة المعالم لأحوال منطقة عجلون خلال الفترة التي تلت خروج المصريين وحتى تطبيق قانون الولايات العثماني عام ١٨٦٤ م، إلا ان الوضع رجع الى ما كان عليه في السابق<sup>(٥)</sup>. ورجع التنازع بين قبائلها وعشائرها، واختل الأمن كثيراً، لأن الدولة العثمانية لم تكن تملك قوات كافية لفرض

(١) سليمان ابو عز الدين، ابراهيم باشا في سوريا: ١٦٩-١٨٨ .

(٢) المرجع السابق: ١٩٤ - ٢٢٠ . وعيسى اسكندر المعلوف، دروز حوران وحرب ابراهيم باشا: ٤٩٩ - ٥٠١ .

(٣) اسد رستم، بشير بين السلطان والعزیز: ١٧١/٢ - ١٧٢ . والمحفوظات الملكية المصرية: ١٨٦-١٩٦ .

(٤) عبد العزيز عوض، الادارة العثمانية في ولاية سوريا: ٦٤ .

(٥) فردريك بيك، تاريخ شرقي الأردن وقبائلها: ٢٥١ .

نطوتها وهيبتها<sup>(١)</sup>.

وأفسح غياب السلطة العثمانية المجال لظهور الزعامات والقوى المحلية، التي لعبت دورا بارزا في تاريخ المنطقة، إضافة لحيمنة العشائر البدوية المخيمة في الأغوار، مثل: عشائر الصقر والحنادي والغزاوية. والعشائر المقيمة الى الشرق من طريق الحج، كبني صخر والسرحد وعشائر عترة. وعادت الحروب القبلية واعتداءات البدو على قرى الفلاحين، وارتبط تاريخ عجلون خلال هذه الحقبة الزمنية مع المناطق المجاورة في شمالي فلسطين ومنطقة حوران<sup>(٢)</sup>. وارتبط بالزعامات المحلية التي شاركت في الحروب والتنافس على الزعامة في جبل نابلس بين آل جرار وآل عبدالمهدي، والتزاع بين القيسية واليانية<sup>(٣)</sup>.

لقد ترك هذا الوضع السيء أثره على حياة الفلاحين المستقرين، مما اضطرهم الى هجر قراهم هروبا من اعتداءات البدو. حيث لم يجد الرحالة «لنش» (Lynch) عام ١٨٤٨م سكنا في القرى الممتدة من الغور الى قرية أم قيس شمالا، سوى قلة من الفلاحين في قرية صدد يدفعون (الخوة) للقبائل البدوية<sup>(٤)</sup>. وأكد هذا الوضع الرحالة ثومبسون (Thompson) الذي مر بالمنطقة عام ١٨٥٧م<sup>(٥)</sup>، والرحالة شوماخر (G. Schumacher) الذي يقول: «إن انعدام الأمن في الفترة ما بين عامي (١٨٤٠-١٨٥٠)م وصل حدا من السوء جعل السكان المسلمين (الفلاحين) دافعي الضرائب للحكومة يتركون المنطقة، وإن قبيلة صحخور الغور اعتادت جباية (الخوة) من قرى الفلاحين في

---

(١) فردريك بيك، تاريخ شرقي الأردن وقبائلها: ٢٥١. وسليمان موسى، عقيلة آغا الحامي: ٤٣.

(٢) القس أسعد منصور، تاريخ الناصرة: ٧٨-٧٩. محمود المابدي، أوابد من التاريخ: ٨١.

(٣) احسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء: ٤١٤/٢.

(٤) سليمان موسى، رحلات في الأردن وللسطين: ٧٢-٧٣.

(٥) المرجع السابق: ١٥٠.

الشرق. ومن أمثلة ذلك قيامهم بجبايتها من قرية كفر أمد وشيوخها<sup>(١)</sup>. وأمام حدة الزحف البدوي تلك، لجأ الفلاحون من قرى جبل عجلون الى تشكيل تحالفات محلية على مستوى عدة قرى تحت زعامة أقوى العائلات فيها<sup>(٢)</sup>، لحماية نفسها من اعتداءات القبائل البدوية التي ألقت الإغارة على قرى الفلاحين المستقرين ونهب محاصيلهم ومواشيهم، وتوفير أكبر قدر ممكن من الاستقرار السياسي والاجتماعي. وسهولة التعامل مع السلطة المركزية، وبلورة نواة للتنظيم الاجتماعي الداخلي، وحل الخصومات والصراعات العشائرية على ملكية الأراضي الزراعية، ومصادر المياه والمراعي. وساعد على ذلك حياة الاستقرار والتحصن التي تمتع بها القضاء مقارنة مع غيره من مناطق شرقي الأردن الأخرى<sup>(٣)</sup>.

وأمام ضغط البدو وشكاوى الفلاحين المتكررة أخذت الادارة العثمانية تولي المنطقة مزيدا من الاهتمام وتوسى لبسط هيمنتها عليها. في عام ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م) سعى والي الشام وقائد القوات العسكرية في الأيالة «جيش عربستان»

Schumacher G. Abila, Pella and Northern Ajloun With the Decapolis, (١) London, 1890, pp.28-29.

Schumacher. Northern Ajloun وسيشار الى هذا المصدر حال وروده ثانية  
Walid Kazziha. The Social History of Southern Syria (Trans-Jordan) in the 19th and Early 20th Century, Beirut Arab University. Beirut, 1972. p.10  
وسيشار الى هذا المرجع حال وروده ثانية:

Kazziha. The Social History of Southern Syria

(٢) وهذه النواحي هي البطينة (بن جهمة)، المراش (جرش)، الصويت (الرمثا)، الكفارات، السرر، بنو عبيد، الكورة، الوسطية وجبل عجلون. وشبهها بيك بأنها أشبه بدويلات صغيرة. تاريخ شرقي الأردن وقبائلها: ٢٣١. متيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين (١٩٠٩-١٩٥٩)م.

Richard Antone, Arab Village: A Social Structural Study of Trans-Jordanian Peasant Community, London. 1972. pp. 17-18. (٣)

Richard Antone, Arab Village وسيشار الى هذا المرجع حال وروده ثانية:  
ولمزيد من التفاصيل انظر: عليان الجالودي، قضاء عجلون (١٨٦٤-١٩١٨)م: ١٥١-١٥٣. وحول علاقة البدو مع الفلاحين: ١٠٦-١٠٩.

الى اقناع الحكومة المركزية باتخاذ بعض التدابير لتحسين إدارة منطقة عجلون وحروران، وتخصيص المبالغ المالية اللازمة لذلك، بهدف الاشراف على العشائر البدوية التي تسيطر على المنطقة، خصوصا العشائر البدوية المخيمة في لواء عجلون، لتأمين راحة الأهالي، ونشر الأمن والطمأنينة. فرفعا سوية عريضة مشتركة الى الصدر الأعظم «محمد أمين رؤوف باشا» (بتاريخ ٥ شعبان ١٢٦٢هـ / ٢٩ تموز ١٨٤٦م) يقترحان فيها تنصيب قائمقام في قرية علعال، مع بناء مهجع يستوعب (٦٠٠). أو (٧٠٠) نفر، وإنشاء أخور (اسطبل) يستوعب نحو ذلك من الدواب تسهيلا لإدارة لواء عجلون.

إلا أن الصدر الأعظم لم يستجب لهذا الطلب، واقترح تعيين فرق من الجند موزعين على أمكنة متفرقة خاصة في أوقات الحصاد. وبني بالحاجة تعيين مديرين (مديرتي ناحيتين) بنفقة قليلة يكون تحت امره كل منها من (١٥-٢٠) نفرا من الضبطية للقيام بمهمة الجباية والحفاظ على استتباب الأمن<sup>(١)</sup>.

وفي عام ١٢٦٧هـ / ١٨٥١م قام قائد جيش عربستان بأجراءات تأديبية ضد قبيلتي السرحان وبني كلاب في لواء عجلون بسبب تفاقم اعتداءاتهم على الفلاحين الأمنين، ونجحت هذه الحملة في تأديبهم والاستيلاء على بعض حيواناتهم<sup>(٢)</sup>. وفي عام ١٨٥٢م نجحت جموع أهالي عجلون ودروز حروران في صد الحملة التي أرسلتها الدولة لاختضاع الجماعات الدرزية والبدوية، ولم تحقق هذه الحملة أي مكسب للحكومة<sup>(٣)</sup>، وبقيت الأجزاء الجنوبية من ولاية سوريا

---

(١) رسالة من والي سوريا وقائد جيش عربستان الى الصدر الأعظم من تصنيف مجلس الارادات ومجلس والا

Engin Akarli, Some Ottoman Documents on Jordan, pp. 4-5.

Ibid, pp. 7-8.

(٢)

Ma'oz Moshe. Ottoman Reform in Syria and Palestine in (1840-1861). (٣)

Cambridge University Press. London 1968. pp 124-127.

Ma'oz. Ottoman Reform in Syria وسيشار الى هذا المرجع حال وروده ثانية.

وحتى سنوات من تطبيق قانون الولايات العثماني بحكمها حكام دمشقون لديهم القليل من السلطة<sup>(١)</sup>.

## ١ - التشكيلات الإدارية في القضاء:

### أ - التبعة الإدارية للقضاء:

يشكل قضاء عجلون الجهة الجنوبية الغربية من لواء حوران<sup>(٢)</sup>. ويقع ضمن المنطقة المحصورة بين نهر اليرموك «شريعة المنظور»<sup>(٣)</sup> شمالا الذي يفصله عن قضاء الجولان ونهر الزرقاء جنوبا الذي يفصله عن قضاء السلط (البلقاء) التابع للواء الكرك<sup>(٤)</sup>، ويحده غربا نهر الأردن (الشريعة الكبير)، الذي يفصله عن قضاء طبريا التابع للواء عكا. أما شرقا فيفصله وادي الشلالة عن قرية الرمثا التابعة لقضاء درعا. وفي سنة ١٣٣٠هـ / ١٩١٢م، وبعد نقل مركز لواء

(١) Ma'oz, Ottoman Reform in Syria. 125.

(٢) سالنامه ولاية سوريا لعام ١٢٩٩هـ / ١٨٨١م: ٣٢٦. ويتألف مصطلح السالنامه من مقطعين «سال» وتعني السنة أو الحول أو العام و«نامه» وتعني الكتاب أو الكتيب. وهي كلمة تركية من أصل فارسي وتعني التقويم السنوي. أما معناها الاصطلاحي فهو: كتاب يحمل بعض الخواص التقويمية والعلمية والتعليمية وللمزيد من المعلومات حول أنواع السالنامات في الدولة العثمانية وتاريخ صدورهما، أنظر: محمد حرب، السالنامه العثمانية وأهميتها في بحوث الخليج والجزيرة العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع ٣٣: ١٤٥-١٧٥. وحول التقسيمات الإدارية لمنطقة الدراسة، راجع الخارطة المرفقة بالبحث.

(٣) الكسيس مالون، رحلة إلى نهر اليرموك والمدن اليونانية العشر، مجلة المشرق، م ٨: ١٤/٥٤٢. واشير إلى (بني منظور) أنهم كانوا يقيمون في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي شرق النور ضمن ناحية بني جهمه. حول ذلك راجع

Bakhit, Muhammad Adnan, The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century. Librairie du Liban. Beirut, 1982, p 195.

(٤) عيسى اسكندر المعلوف، دواني القطوف في تاريخ بني معلوف: ٧. ومحمد أمين صوفي السكري الطرابلسي، سيمر الليالي: ٩٣/١. واندرواس كرشة، الثار الشهية في جغرافية المملكة العثمانية:

١٧٧-١٧٦/١

حوران الى قصبة درعا، أصبحت الرمثا مديرية ناحية تابعة لمركز اللواء مباشرة<sup>(١)</sup>.

ويتضح من المعلومات التي تمدنا بها «السالنامات العثمانية»<sup>(٢)</sup> أن عجلون كان لواء يتبع آيالة (ولاية) الشام، ويضم جميع أجزاء شرقي الأردن بمفهومه السياسي الحالي (عجلون مع توابع اربد، بلقاء، كرك). واستمرت الصورة على ما هي عليه حتى عام ١٢٧٨هـ / ١٨٦١م. حيث طرأ على لواء عجلون تغير إداري مهم فأدمج مع لواء حوران، وأصبح هذا اللواء الجديد يضم «جبل دروز حوران، قنيطرة، عجلون مع توابع اربد، بلقاء، كرك»<sup>(٣)</sup> وهذا يتنافى مع ما أشار اليه «عبد العزيز عوض» وهو أن لواء عجلون، أدمج مع لواء حوران عام ١٢٨٠هـ / ١٨٦٤م<sup>(٤)</sup>.

وابتداء من عام ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م فقد لواء عجلون أهميته كلواء مستقل بذاته وتحول الى مجرد قضاء من مجمل الأقفية التابعة للواء حوران التابع لولاية سوريا<sup>(٥)</sup>، واستمرت البلقاء والكرك تتبع إداريا قضاء عجلون حتى عام

---

(١) سالنامة دولة عليّة عثمانية ١٣٢٨ م/ ١٩١٢م: ٦٩٧ . وجريدة المقتبس ع ٥٤٤ : ٢ .  
Schumacher. Northern Ajloun, p 15 . سجل قيود الإعلامات الشرعية، إربد رقم ٨ : ٦٤ .

(٢) استندت في تتبع هيكل التنظيم الإداري في القضاء، من سالنامة الدولة العثمانية. «سالنامة دولت عليّة عثمانية»، التي صدر العدد الأول منها «دفعة ٤١ سنة ١٢٦٣هـ / ١٨٤٦م. وصدر العدد الأخير منها «دفعة ٦٨ (١٣٣٣-١٣٣٤) م/ ١٩١٧-١٩١٨م. وجميع أعدادها متوافرة في مكتبة مركز الوثائق والمخطوطات/ الجامعة الأردنية، ومصورة على شرائح ميكروفيلمية. وأما سالنامة الولاية «سالنامة سورية ولايتي» فقد صدر العدد الأول منها «دفعة ٤١ سنة ١٢٨٥هـ / ١٨٦٩م. واستمرت في الصدور حتى سنة ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م. وقد استندت من الأعداد المتوافرة منها في مكتبة مركز الوثائق والمخطوطات/ الجامعة الأردنية.

(٣) سالنامة دولة عليّة عثمانية ١٢٧٤هـ / ١٨٥٧م: ١١٨ .

(٤) سالنامة دولة عليّة عثمانية ١٢٧٨هـ / ١٨٦١م: دفعة ١٦ .

(٥) عبدالعزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا: ٦٦ .

(٦) سالنامة دولة عليّة عثمانية ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م: ٧٣ .



١٢٨٣هـ / ١٨٦٦م<sup>(١)</sup>. وابتداء من عام ١٢٨٥هـ / ١٨٦٨م يظهر أن تغييراً إدارياً جديداً قد طرأ وهو تشكيل سنجق (لواء) البلقاء الذي ضم «نابلس مع ناحية بني صعب، الكرك مع ناحية الطفيلة، السلط مع ناحية الغور». أما لواء حوران فيضم «ناحية جبيلور، لجاء، اريد، عجلون، جبل دروز حوران والقنيطرة»<sup>(٢)</sup>. واستمرت تبعية قضاء عجلون الإدارية للواء حوران طوال الفترة ما بين سنتي ١٨٦٤-١٩١٨م. ولا صحة لما أشار اليه «بيك» من أن منطقة عجلون سلخت عن لواء حوران سنة ١٩٠٥م وألحقت بمتصرفية الكرك<sup>(٣)</sup>. وسار وراءه «قريبها» الذي يقول «بأنه تسهلاً لإدارة أفضية البلقاء وعجلون، تم ضمها إلى لواء الكرك سنة ١٩٠٥م، وهذه المرة الأولى في تاريخ المنطقة التي تتحد أجزاؤها في إدارة واحدة على الأقل رسمياً»<sup>(٤)</sup>.

واستمر قضاء السلط يتبع إدارياً قضاء عجلون حتى سنة ١٢٨٥هـ / ١٨٦٦م عندما سلخ عنه، وألحق بلواء البلقاء الذي كان مركزه نابلس<sup>(٥)</sup>، وفي سنة ١٣٠٦هـ / ١٨٨٨م سلخ قضاء السلط عن لواء البلقاء وألحق بلواء حوران<sup>(٦)</sup> حتى سنة ١٣١١هـ / ١٨٩٣م عندما فصل عنه ثانية وألحق بلواء معان الذي ضم أفضية «السلط، الطفيلة، معان، الكرك»<sup>(٧)</sup>.

وإثر استيلاء جماعة الاتحاد والترقي على السلطة، وعزل السلطان العثماني عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩م، سعى الاتحاديون إلى تطبيق سياستهم القائمة

(١) سالنامة دولة عليّة عثمانية ١٢٨٣هـ / ١٨٦٦م: ٧٧، ١٧٣.

(٢) سالنامة دولة عليّة عثمانية ١٢٨٥هـ / ١٨٦٨م: ١٨٦.

(٣) فردريك بيك، تاريخ شرقي الأردن وقيادتها: ٢٥٣.

(٤) Kazzha. The Social History of Southern Syria. p.9

(٥) سالنامة الدولة العثمانية ١٢٨٥هـ / ١٨٦٨م: ١٨٦.

(٦) سالنامة دولة عليّة عثمانية ١٣٠٦هـ / ١٨٨٨م: ٤٠٩.

(٧) سالنامة دولة عليّة عثمانية ١٣١١هـ / ١٨٩٣م: ٥٥٧ - ٥٥٨. وتغير اسم لواء معان إلى لواء

الكرك، سنة ١٣١٤هـ / ١٨٩٦م. سالنامة دولة عليّة عثمانية ١٣١٤هـ / ١٨٩٦م: ٦١٧-٦١٨.

على تشديد قبضتهم على الولايات التابعة للدولة، وتمكين سيطرتهم عليها، ومن ضمنها ولاية سوريا، وإخضاع القبائل البدوية والجماعات الدرزية في لواء حوران والأقضية التابعة له، فجردوا حملة عسكرية على لواءي حوران والكرك عام ١٩١٠م بقيادة اللواء سامي باشا الفاروقي<sup>(١)</sup>. ونجحت هذه الحملة - على الرغم من المقاومة التي أبدتها الجماعات الدرزية والبدوية في حوران - في إخضاع اللواء بالقوة، وفرضت لأول مرة وبشكل فعال الضرائب والخدمة العسكرية، وجردت الأهالي من السلاح.

ومن مظاهر السياسة الإصلاحية الجديدة التي ارتأت الإدارة العرفية تطبيقها في اللواء إدخال نوع من الإصلاحات الإدارية والتقسيمات الجديدة تضمن معها بالتالي مزيداً من الإشراف الفعلي وتكثيف الوجود المركزي في اللواء. فكانت النية تتجه لفصل لواء حوران إلى لواءين مستقلين، يكون مركز الأول في قسبة السويداء وتتبعه أقضية: صلخد، وعري، وبصرى الحرير. وإنشاء لواء جديد باسم لواء بصرى أسكي شام يكون مركزه في قسبة درعا وتتبعه أقضية: الشيخ مسكين، وعجلون والقنيطرة<sup>(٢)</sup>. ولم تكن التعديلات الإدارية التي كانت الإدارة العثمانية تفكر بها تقتصر على إعادة تقسيم اللواء فقط، بل تعدتها كذلك لتشمل الأقضية التابعة له، فالتجهت نيتها إلى تقسيم قضاء عجلون إلى قضائين منفصلين<sup>(٣)</sup>؛ أحدهما في الشمال يكون مركزه في قسبة أريد ويسمى (قضاء أريد)، والثاني في الجنوب والجنوب الغربي يسمى (قضاء عجلون) وتكون قرية سوف مركزاً له. كما تقرر كذلك إلغاء ناحية كفرنجة، وتشكيل ناحيتين جديدتين تكون قرية الزرقاء مركزاً للأولى. أما الثانية

(١) وهو عربي الأصل من العراق. وحول تفاصيل هذه الحملة راجع: توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني (١٩٠٨-١٩١٤)م: ٢٠٩-٢١٩.

(٢) عملة النعمة. (دمشق). ملحق العدد ١٣ وجريدة المقتبس عدد ٥٣٤: ٢.

(٣) جريدة المقتبس. العدد ٣٧٠: ٧، والعدد ٣٤٧: ٧.

فيكون مركزها في قرية الحصن<sup>(١)</sup>.

وبذلت محاولات متأخرة لنقل مركز القضاء من قصبة اريد الى بلدة الحصن المجاورة لها الى الجنوب، واتخذ مجلس ادارة الولاية العمومي قرارا بذلك، ولكن هذه المحاولة لم تتل الامتحنان الكافي من الأهالي الذين عارضوا تنفيذها، فكتب «نجيب أفندي فركوح» أحد أبناء اريد مفندا القرار، ومبيناً في مقالته.. «أن نقل المركز الاداري الى بلدة الحصن يعرض القرى حول القصبة والتي يزيد عددها عن الثلاثين الى اعتداءات البدو، مما يضطر الأهالي الى الرحيل عنها، ويدفع هذا بالحكومة الى استخدام قوات عسكرية كبيرة لاجبارهم على البقاء في نواحيهم، كما أن الدوائر الحكومية في القصبة كدار الحكومة والصهرج الجديد والمكتب الرشدي والاصطبلات والسجن هي ملك الحكومة ولو يتم نقل المركز الى قرية الحصن، فإن الحكومة ستضطر الى بناء دار لها واصطبلات وغير ذلك، مما يكلف الخزينة ما يقارب (٢٠٠٠٠) ليرة عثمانية على أقل تقدير. هذا بالإضافة لما سيلحقه قرار النقل بدائرة البلدية (بلدية القصبة) صاحبة الأملاك الكثيرة، وعلى إدارة المصرف الزراعي، عدا عن أملاك التجار والأهالي التي تساوي (١٥٠,٠٠٠) ليرة<sup>(٢)</sup>.

ب. النواحي الادارية التابعة للقضاء:

يواجهنا نمطان من التقسيمات الادارية ضمن القضاء: النمط الأول هو

---

Engin Akarlı. Some Ottoman Documents on Jordan. Ottoman Criteria (١) for the Choice of an Administrative Center in the Light of Documents on Hauran (1909-1910). Publication of the University of Jordan, Amman, 1989, pp. 40-42.

وسيشار الى هذا المرجع حال وروده ثانية:

Akarlı. Some Ottoman Documents on Jordan.

(٢) نجيب فركوح، عمران صجلون، جريدة المقتبس. المجلد ٢٢٠: ٢.

التقسيمات الإدارية المحلية، أو بمعنى آخر «التقسيمات الطبيعية» التي أشارت إليها كتب الرحالة الأوروبيين الذين مروا بالقضاء، كما أشارت إليها الوثائق العثمانية في بعض الأحيان. والنمط الثاني وهو النمط الإداري الرسمي الذي التزمت به الإدارة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ويضم جبل عجلون من الناحية الطبيعية نواحي البطين «بني جهمة»، والمعارض (جرش) والصويت (الرمثا)، والكفارات، والسرو، وبني عبيد، والكورة، والوسطية وجبل عجلون<sup>(١)</sup>. وهذه التقسيمات الطبيعية نجدها أكثر بروزاً ووضوحاً في ذاكرة الأهالي من التقسيم الإداري الرسمي الذي مارسته الإدارة العثمانية في أواخر العهد العثماني. وإذا ما تتبعنا جذور التسمية، وفيما إذا كانت هناك صلة ما بين هذه التسميات والتقسيمات الإدارية التي كانت متبعة في مطلع العهد العثماني، فإنا لا نجد - باستثناء ناحيتي بني جهمة والكفارات - أية صلة بين تسميات النواحي تلك وتسمياتها الحالية<sup>(٢)</sup>. وأغلب الظن أن هذه التسميات، أو على الأقل معظمها، ظهرت خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر نتيجة غياب السلطة العثمانية الفعلية، وسيطرة القبائل البدوية والزعامات المحلية في بلاد الشام على المنطقة، حيث أعطيت الزعامات المحلية

(١) سالنامه ولاية سوريا ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢م: ١٥٧-١٥٨. وسالنامه الدولة العثمانية ١٣٠٦هـ / ١٨٨٨م: ٤١١ موهول، حوران، مجلة اللطائف، المجلد التاسع: ٤٣٠/١٠ - ٤٣٢. جون لويس بيركهاردت، رحلات في سوريا الجنوبية: ٤١-٤٢. أوراق صالح المصطفى التل المخطوطة: ١٦-١٧. Schumacher, Northern Ajloun. p. 16. حول التقسيمات الطبيعية ضمن منطقة الدراسة راجع الخارطة المرفقة.

(٢) حول ذلك راجع:

الدكتور محمد عدنان البخيت، ناحية بني جهمة في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي. وناحية بني الأعسر في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، ١٥٠٢. وبني كتانة (شمال الأردن) في القرن العاشر الهجري للدكتور محمد عدنان البخيت ونوفان رجا الحمود، دفتر مفصل لواء عجلون.

في جبل عجلون محالاً أوسع لإدارة نفسها بمعزل عن التدخل المباشر للدولة<sup>(١)</sup>. وليس بالمستبعد أن هذه التسميات استمدت جذورها الأصلية من تسميات العشائر والعائلات التي استقرت فيها خلال فترات زمنية سابقة.

ومقابل هذه التقسيمات المحلية للنواحي. كان هناك تقسيم إداري رسمي وجد في القضاء إثر تطبيق قانون الولايات العثماني عام ١٨٦٤م. وكان قضاء عجلون يضم ناحيتين هما ناحية كفرنجة التي تعود أقدم إشارة إليها إلى عام ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م<sup>(٢)</sup>، وناحية الكورة التي تبدأ بالظهور في الوثائق الرسمية منذ عام ١٣١٩هـ/ ١٩٠١م<sup>(٣)</sup>. وتشير سالتانة سوريا إلى وجود مديرية ناحية فخرية في جرش ابتداء من عام ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٢م<sup>(٤)</sup>. ويستمر هذا الوضع حتى عام ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م<sup>(٥)</sup>، حيث تختفي الإشارة لوجودها في الأعوام التالية. أما سالتانة الدولة فلا تشير إلى وجود مثل هذه الناحية، ربما لعدم اعتراف الدولة بالتقسيمات الاسمية الفخرية الموجودة على المستوى غير الرسمي في الولاية،

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول تاريخ المنطقة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر نجد هناك بعض الاشارات لدى الخالدي الصفدي، لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني.

Bakhit, Ottoman Province of Damascus. p 173-207

Abdul-Rahim Abu-Hsayn, Provincial Leaderships in Syria (1575-1650), American University of Beirut, 1985. pp. 161-183.

(٢) سالتانة دولة عليّة عثمانية ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م: ١٧٣. وسالتانة ولاية سوريا ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م: ١٧٣.

(٣) سالتانة دولة عليّة عثمانية ١٣١٩هـ/ ١٩٠١م: ٥٢٥.

(٤) سالتانة ولاية سوريا ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٢م: ١٩٠. ولا يوجد في المصادر ما يفسر هذا الوضع الإداري الخاص الذي تمتع به قرية جرش. فلم يكن في الجهاز الإداري خلال مرحلة التنظيمات ما يمكن تسميته بمراتب إدارية فخرية، وأخرى فعلية. ولعل تفسير هذا سببه المكانة التي كان يشغلها زعيم المهاجرين «عبدالحاميد بن نوح ييك الشركسي»، الذي عين مديراً فخرياً لهذه الناحية، وتصفه كتب الرحالة الأوروبيين بأنه كان يشغل في السابق رتبة كبيرة في الجيش العثماني. حول مزيد من التفاصيل عن هذه الناحية. انظر، عليان الجالودي، قضاء عجلون:

١١٩-١٢٤، ١٥٥-١٥٧.

(٥) سالتانة ولاية سوريا ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٢٠٤.

والذي هو بحقيقته امتياز منح للمهاجرين الشراكسة الذين استوطنوا جرش، ومنحتهم الدولة نوعاً من الاستقلال الإداري عن إدارة القضاء، وعينت لهم مديراً فخرياً منهم يرعى شؤونهم<sup>(١)</sup>. وكان هذا المدير يتقاضى راتباً من الحكومة ويتولى مهمة جباية الضرائب من عشائر بني حسن، كما يتولى الإشراف على قوى مسلحة من الدرك ما بين (١٠-١٥) مسلحاً ودورية نظامية من الشراكسة أنفسهم لجباية الضرائب وحفظ الأمن وحماية المستوطنين، كما يتولى حل جميع القضايا الصغيرة، أما الكبيرة فكان يحيلها إلى متصرف لواء حوران<sup>(٢)</sup>.

ولا بد - من أجل استكمال صورة التقسيمات الإدارية - من الإشارة إلى ناحية الرمثا التي هي جزء من منطقة الدراسة، ولكنها كانت تتبع إدارياً لقضاء درعا التابع للواء حوران. وفي سنة ١٣٣٢هـ / ١٩١٢م، وبعد نقل مركز اللواء إلى درعا، أصبحت مديرية ناحية تابعة لمركز اللواء مباشرة<sup>(٣)</sup>. وكان وادي الشلالة هو الحد الذي يفصلها عن قضاء عجلون<sup>(٤)</sup>. ويؤكد السجل الشرعي ذلك حيث يشير إليها بـ «قرية الرمثا الملحقة إلى لواء حوران»<sup>(٥)</sup>، وفي موضع آخر «ناحية الرمثا الملحقة إلى لواء حوران»<sup>(٦)</sup>.

ويلاحظ أن الجهاز الإداري في الناحية كان بسيطاً للغاية ولا يتجاوز مديراً للناحية، وسر تحصيللدار، وعدداً من المحصلين<sup>(٧)</sup>. وفي أواخر العهد العثماني

(١) Norman Lewis, Nomads and Settlers in Syria and Jordan (1800-1980). London. (١) 1987. p. 109

Lewis, Nomads and Settlers ويشير إلى هذا المصدر حال وروده ثانية.

(٢) Robinson Lees, Life and Adventure Beyond Jordan, Charles H. Kelly. London (N.d). pp. 115.

Goodrich Freer, In A Syrian-Saddle, Methuen and co, London. First published. 1905. pp. 136-137. Lewis. Nomads and Settlers. p. 109.

(٣) سالنامة دولة عليّة عثمانية ١٣٢٨ مالية / ١٩١٢ م: ٦٩٧. وجريدة المقتبس، العدد، ٥٥٤: ٢.

Schumacher, Northern Ajloun, p. 15.

(٤)

(٥) سجل شرعي أريد ٨: ٦٤.

(٦) السجل السابق: ٩٥. وسالنامة سوريا ١٣١٧هـ / ١٨٩٩م: ٤٠٦.

(٧) سالنامة سوريا ١٣٠٣هـ / ١٨٨٥م: ١٧٣.

يشار الى وجود وكيل لمدير الناحية، وكاتب ومأمور لسجن مركز الناحية<sup>(١)</sup>.  
ويبدو ان التنظيمات الجديدة لم تطبق بحذافيرها في القضاء، فموجب  
قانون الولايات الصادر عام ١٨٦٤م يجب أن يكون لكل ناحية من النواحي  
مجلس باسم «مجلس إدارة الناحية»، إلا أن الإشارات التي بين أيدينا لا تذكر  
أي مجلس إدارة لأي من النواحي في القضاء<sup>(٢)</sup>.

## ٢ - الجهاز الإداري ضمن القضاء:

### أ - الموظفون الإداريون

يأتي القائمقام على رأس الجهاز الإداري في القضاء، ويناط به الاشراف  
على الأمور الإدارية والمالية والضابطة «قوات الأمن»، وهو مرتبط إداريا  
بمتصرف اللواء الذي يرتبط بدوره بمقر الولاية دمشق<sup>(٣)</sup>، ويشترط في  
القائمقامين الذين يختارون في أفضية ولاية سوريا معرفة القراءة والكتابة واللغة  
العربية والتحلي بالصفات الحميدة، وروعت الدقة في انتخابهم حيث وجدت  
لجنة خاصة في مركز الولاية لانتخابهم بالإقتراع السري من بين أعضاء اللجنة،  
وبعد إعلان النتيجة، كانت اللجنة تقوم بعرض أسماء المرشحين على الوالي الذي  
يبحث بدوره الى نظارة الداخلية التي تتولى بدورها إعادة فحص قبولهم  
وأوراقهم ثانية قبل السير في اجراءات تعيينهم<sup>(٤)</sup>.

(١) سجل قيود الإعلانات وحرير التركات رقم ٥٥ اريد: ١٤٠-١٤٢. أوراق صالح المصطفى التل  
المخطوطة: ٢٠٧-٢٠٩.

(٢) سجل شرعي اريد ٥: ١٤٠-١٤٢. وعليان الجالودي، قضاء عجلون: ١٥١-١٧٢.

(٣) للمزيد حول وظائف ومهام القائمقام. راجع نوفل نعمة الله نوفل، الدستور: ٢٨٩/١. محمد  
أمين الطرابلسي، سمير الليالي: ٢٢٠/٢.

(٤) عبد العزيز عوض، الإدارة العشائية في ولاية سوريا: ٩٩.

وعند استعراض أسماء الذين تولوا قائمماتية القضاء خلال الفترة (١٨٦٤-١٩١٨)م. نجد أن بعضهم - خصوصا خلال الفترة التي سبقت عام ١٩٠٨ - تطول مدة إقامتهم في منصب القائماتية، ومنهم على سبيل المثال: «حسين عوي الجركس» الذي تولى قائمماتية القضاء بين عامي (١٢٩٩هـ / ١٨٨١م - ١٣١١هـ / ١٨٩٣م)<sup>(١)</sup>، وحسين شوقي بك بين عامي (١٣١٨هـ / ١٩٠٠م - ١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م)<sup>(٢)</sup>. أما في الفترة المتأخرة فكان القائمقامون يستبدلون الى حد ما سنويا، ففي الفترة بين عامي (١٣٢٧هـ / ١٩٠٩م - ١٣٣٦هـ / ١٩١٨م) تقلب على قائمماتية القضاء سبعة قائمقامين<sup>(٣)</sup>. ويعود هذا بالدرجة الأولى الى السياسة التي انتهجها الاتحاديون بعد وصولهم الى السلطة وعزل السلطان عبد الحميد الثاني، القائمة على المركزية، وربط ولايات الدولة وألويتها وأقضيئها ربطا محكما بالعاصمة. بالإضافة الى الظروف المحلية في لواء حوران والأفضية التابعة له، وغياب الأمن والاستقرار بسبب تمردات الجماعات الدرزية والقبائل البدوية، ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار حرص الولاية المستمر على إجراء تنقلات شاملة بين قائمقامي الأفضية من فترة لأخرى<sup>(٤)</sup>. وقد ترك بعض القائمقامين أثرا طيبا خلال مدة وجودهم في القضاء مما جعل الصحف المعاصرة لفترة الدراسة تشيد بمآثرهم، منهم: قائمقام القضاء «طاهر بدرخان» الذي أخذ على عاتقه عام ١٣٠٠هـ / ١٨٨٢م «تعمير الجامع العتيق» وافتتح مكتبا ابتدائيا لتعليم الصبيان في قصبة اريد يكني لمائة وخمسين تلميذا<sup>(٥)</sup>. والقائمقام «حسين شوقي بك» الذي أكمل الأعمال العمرانية التي

(١) سالنامه ولاية سوريا سنة ١٢٩٩هـ / ١٨٨١م: ١٨٤. وسالنامه سوريا ١٣٠٩ مائة / ١٨٩٣م: ٢٢٦.

(٢) سالنامه دولة علية عثمانية ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م: ٤٧٧.

(٣) لمزيد من التفاصيل، عليان الجالودي، قضاء عجلون: ١٥٧-١٥٨.

(٤) عهد العزيز عوض، الادارة العثمانية: ٩٨.

(٥) جريدة ولاية سوريا، العدد ٩١٠: ١.



بدأها سلفه طاهر بيك «فاكمل في عهده بناء الجامع والبركة والمكتب السلطاني»<sup>(١)</sup>. وسليان سري الذي تولى قائممقامية القضاء عام ١٩١٠م، الذي تقرر في عهده أن تفتح عشرون مدرسة ابتدائية في مختلف قرى القضاء<sup>(٢)</sup>. والأمير «أمين أرسلان» الذي يصفه صالح المصطفى النل بأنه «غير مرتش وغير ميال لحب المال»<sup>(٣)</sup>، وساهم في نشر الأمن في ربوع القضاء، ولاحق الأشقياء واللصوص، وألقى القبض على عدد من أشقياء ناحية كفرنجة وساقهم الى مركز القضاء، حيث أصدرت المحكمة بحقهم أحكاما تراوحت بين النفي خارج الولاية والحبس»<sup>(٤)</sup>.

ومقابل هذه الصورة الطيبة لبعض من تولوا إدارة القضاء تقابلنا صورة أخرى معاكسة لبعضهم الآخر تظهر مدى المعاناة التي لحقت بالأهالي على يد بعض القائمقامين الفاسدين والمرتشين، منهم على سبيل المثال: إسحق بك قائمقام القضاء عام ١٩٠٩م، الذي وصل ظلمه وسوء معاملته للأهالي حدا لم يستطيعوا معه احتاله فرفعوا بحقه عرائض الاحتجاج والشكوى.. «فهو يهلك البلاد في سبيل منفعه»<sup>(٥)</sup>.

ومن هؤلاء القائمقامين الذي ضربوا مثلا سيئا في تعاملهم مع الأهالي، وسوء استغلالهم لمنصبهم وتردي حالة الأمن أثناء وجودهم في القضاء، القائمقام «حسام بك» قائمقام القضاء عام ١٩١٢م. وعلق على ذلك أحد الأهالي في جريدة المقتبس بتوقيع «ع».. «إن القائمقام يرى فظائع المأمورين من أمامه ومن خلفه وعلى جانبيه ويصم أذنيه ولا يهमे سوى قبض الراتب، وقد

(١) جريدة ولاية سوريا، العدد ٩٧٣ : ١ .

(٢) المقتبس، العدد ٣٩٦ : ١ .

(٣) اوراق صالح المصطفى النل: ٣٦٠٣٧ .

(٤) جريدة المقتبس، العدد ١٩٨ : ١ .

(٥) جريدة المقتبس، العدد ١٤٨٨ : ١ .

صرف جلّ اهتمامه في خدمة الاتحاديين في انتخابات المجلس العمومي، حيث أعطى الأغلبية لمن شاء باستعماله تهديد الأهلين<sup>(١)</sup>. وكتب مراسل الجريدة ساخرا منه: «ماذا نذكر من حسنات القائمقام (حسام الدين)؟ أنذكر اهتمامه بالصحة العمومية ومرض الجذري متفش في مركز الحكومة، وهو كالصنم لا يتحرك، يذبح القصابون إناث الماعز المريضة ويذبحون البقر الهرم، ويبيعون لحومها بأسعار خيالية. فهل ينتبه القائمقام لمداركة هذه الأمور؟..»<sup>(٢)</sup>.

وبالإضافة للقائمقام وجد مدير للناحية، والمختار الذي يعتبر أصغر موظف في الجهاز الإداري العشائي. وحدد قانون الولايات العشائي كيفية انتخاب محتاتير القرى وأعضاء هيئاتها الاختيارية، كما حدد اختصاصات مجلس اختيارية القرى برؤية الدعاوى التي تقع بين أهالي القرية صلحا، وتعيين المسؤولين عن حفظ الأمن ضمن حدود القرى، والنظر في تسهيل أمور الزراعة والتجارة، وتوزيع الضرائب الخاصة بكل فرد من أفراد القرية<sup>(٣)</sup>.

وقد مارس محتاتير القرى وأعضاء الهيئات الاختيارية دورا مهما في مرحلة التنظيمات، وكانوا همزة الوصل الرئيسية بين إدارة القضاء والأجهزة الادارية المختلفة وبين سكان القرى، وكانت المضابط التي يقدمها هؤلاء ذات أهمية كبيرة، وتعتمد عليهم إدارة القضاء اعتيادا كبيرا فيما يتعلق بالأراضي وتطويرها وتسجيلها بأسماء المتفعين بها في دوائر الطابو<sup>(٤)</sup>، وتسجيل وقوعات الزواج والمواليد التي تعتمد عليها دائرة النفوس والمحكمة الشرعية<sup>(٥)</sup>. وتزكية الأشخاص الذين تطلب الجهات الرسمية في القضاء معلومات عنهم، خصوصا عند طلبهم

(١) جريدة المقتبس، العدد ١٠١٠ : ٢ .

(٢) المصدر نفسه، العدد ١٠١٩ : ٢ .

(٣) الدستور: ١ / ٤٠٩-٤١٨ وعبد العزيز عوض، الادارة العشائية في ولاية سوريا: ١٠٢ .

(٤) دفتر طابو اريد: ٦٠-٧١ .

(٥) سجل الاعلامات وقيدو التركات رقم ٢ اريد: ٩٣ . سجل شرعي اريد ٨ : ٢٠ .

للشهادة في القضايا التي تعرض في المحكمة الشرعية<sup>(١)</sup>، وتقدير النفقة الشرعية<sup>(٢)</sup>. ويتم تعيين الأئمة وتبنيهم بناء على المضابط التي تقدمها الهيئات الاختيارية في القرى وبطلب منها<sup>(٣)</sup>، كما أن توزيع الضرائب التي يقررها مجلس إدارة القضاء على كل قرية يقع ضمن دائرة مسؤولياتهم<sup>(٤)</sup>.

ومن الأجهزة الإدارية التي وجدت في القضاء: الجهاز المالي. وكانت أمور القضاء المالية في البداية بيد القائم مقام إلا أنها فصلت عنه بموجب نظام إدارة الولايات العمومية وألحقت بموظف مختص يسمى «مدير المال»، وعرفت وظيفته بأنها تختص بإجراء القسم المتعلق بإدارة أمور القضاء المالية، ويرتبط إداريا بمحاسب اللواء الذي يبلغ تعليقاته إلى محاسب القضاء بواسطة القائم مقام<sup>(٥)</sup>.

وفي الفترة المتأخرة (١٣٢٨-١٣٣٧) هـ (١٩١٠-١٩١٨) م أصبح في القضاء جهاز مالي متكامل باسم «قلم المال» يتألف من مدير للمال<sup>(٦)</sup>، ومعاون للمدير<sup>(٧)</sup>، وأمين للصندوق<sup>(٨)</sup>، وعدد من الكتبة منهم كاتب الويكو<sup>(٩)</sup>، وكاتب المفردات<sup>(١٠)</sup>، ومأمور للتحصيلات الأميرية، وعدد من المحصلين والجبابة<sup>(١١)</sup>. ووجد في القضاء كاتب للتحريات مهمته إجراء المراسلات الرسمية بين

(١) سجل شرعي أريد ٨ : ٧٠ .

(٢) المصدر السابق : ٢ .

(٣) سجل شرعي أريد ٢ : ١١٩ .

(٤) جريدة المقتبس، العدد ٩٥ : ٣-٤ .

(٥) الدستور : ٤٠٧/١ .

(٦) سجل شرعي أريد ٨ : ١١٣-١١٤ .

(٧) السجل السابق : ٧٩ .

(٨) سجل شرعي ٢ : ٣٠-٣١ .

(٩) سجل شرعي ٨ : ١١٣-١١٤ .

(١٠) السجل السابق : ٥١ .

(١١) السجل نفسه : ٥١ .

القضاء ومركز اللواء والولاية<sup>(١)</sup>، وقلم خاص للأراضي باسم «قلم الطابو» كان خلال الفترة الأولى عبارة عن كاتب واحد باسم كاتب الطابو<sup>(٢)</sup>، وتطور في أواخر العهد العثماني إلى دائرة مستقلة بذاتها<sup>(٣)</sup>، يديرها مدير يتبع له عدد من الكتبة والجباة. ومهمة هذا الجهاز إجراء المعاملات المتعلقة بإدارة الأملاك والأراضي ويتبع للأمورية الدفتر الخاقاني في اللواء. ووجد في القضاء دائرة للنفوس<sup>(٤)</sup>، وموظفون للبريد والتلغراف<sup>(٥)</sup>، ودائرة للمساحة وشعبة للبنك الزراعي اشتملت على: مأمور للبنك<sup>(٦)</sup>، ومعاون للمدير<sup>(٧)</sup>، وعدد من الجباة والمحصلين في مختلف جهات القضاء<sup>(٨)</sup>. ووجدت كذلك دائرة خاصة للمحافظة على الأحراش (الغابات)، والحيلولة دون اعتداء السكان عليها. ويتولى إدارة هذا الجهاز مأمور للأحراش (محافظ الأورمان) يساعده عدد من المحافظين والمأمورين (أورمان قوبجيسى)<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) سالنامه سوريا ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢م: ١٧٢ .
  - (٢) سالنامه سوريا ١٢٩٩هـ / ١٨٨١م: ٣٤٨ .
  - (٣) سجل شرعي ٨ : ١١ .
  - (٤) يشير السجل الشرعي للمأمور قلم النفوس وكاتب النفوس، سجل شرعي ٥ : ٤٩-٥١ .
  - (٥) سالنامه سوريا ١٣١٧هـ / ١٨٩٩م: ٢١٨ .
  - (٦) سجل شرعي ٢ : ٩٧ .
  - (٧) سجل شرعي ٨ : ١٦٥ . وقد انشئ البنك الزراعي في العاصمة استانبول عام ١٣٠٧هـ / ١٨٨٩م، بهدف النهوض بالزراعة وتوفير النقد للفلاحين وضرب احتكار الصيرفة. راجع جريدة البشير (نقلا عن جريدة سوريا) العدد ٩٧٢ : ٢ .
  - (٨) كان معظم محصلي وجباة البنك الزراعي من العناصر المحلية في أواخر العهد العثماني، ومنهم: أحمد أفندي بن عودة الفلاح من أهالي قرية عين جتا. سجل شرعي ٥ : ٤ . وقويدر أفندي الداؤد من أهالي قرية حرتا. السجل السابق: ١٦ . وأحمد أفندي النصيرات من أهالي وسكان قرية أريد. السجل السابق: ٣١-٣٢ .
  - (٩) سالنامه سوريا ١٣٠٨ مائة / ١٨٩٢م: ٣٢٩ . وسجل شرعي ٨ : ٨٨ وسجل شرعي ٢ : ١٨٨ .

### ٣ - المجالس الادارية في القضاء:

#### أ - مجلس إدارة القضاء:

شهد القضاء نوعا من التمثيل الشعبي المحدود، وإشراك الأهالي في الادارة من خلال مجلس إدارة القضاء الذي كان يضم في عضويته بعض الموظفين في الجهاز الإداري الرسمي برئاسة القائمقام وعضوية كل من: نائب الشرع، والمفتي، ومدير المال، وكتاب التحريات وأمين الصندوق كأعضاء ثابتين (طبيين)، وعدد من الأعضاء المنتخبين نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من الملل غير الإسلامية<sup>(١)</sup>.

وأقدم إشارة لوجود مجلس إدارة في القضاء تعود لعام ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢م. ومن الأسماء التي تبرز لدينا من خلال الوثائق التي تعود لفترة الدراسة: يوسف الشريدة، وكليب أفندي العزام، وإبراهيم سعد الدين أفندي، وعبدالله الأسعد، وخلف الغنما<sup>(٢)</sup>، وعبدالرحمن أفندي الطه<sup>(٣)</sup>، وعبدالقادر أفندي الشريدة<sup>(٤)</sup>، وشحادة أفندي المحمد، وإبراهيم أفندي العباس<sup>(٥)</sup>، وحسن أفندي البركات، وسلطي أفندي الابراهيم<sup>(٦)</sup>، وخزاعي

---

(١) أقر قانون الولايات لعام ١٨٦٤م تشكيل مجالس إدارية يمثّل فيها مختلف الأهالي تمثيلا انتخابيا سواء على مستوى الدولة أم الولايات والألوية والأفضية التابعة لها وحتى على مستوى التواحي. لمزيد من التفاصيل حول ذلك راجع الدستور: ٣٩٢/١-٤١٥، ومحمد أمين الطرابلسي، سيمر الليالي: ٢٢٠/٢. وزيّن نورالدين زين، التمثيل الشعبي وقوانين الانتخابات في المقاطعات العربية من الامبراطورية العثمانية، مجلة الأبحاث م ١٤: ١٠٠-١٢١. وعبدالعزيز عوض، الادارة العثمانية في ولاية سوريا: ٤٠-٤٥.

(٢) سالتامة سوريا ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢م: ١٠٣.

(٣) سالتامة سوريا ١٢٩٨هـ / ١٨٨٠م: ٢٢٢.

(٤) سالتامة سوريا ١٢٩٩هـ / ١٨٨١م: ٣٤٨.

(٥) سالتامة سوريا ١٣٠٢هـ / ١٨٨٤م: ١٨٥.

(٦) سالتامة سوريا ١٣٠٥هـ / ١٨٨٧م: ٢٢٢.

الدرغام، وقاسم حجازي، وسعد الغنا<sup>(١)</sup>. وصفوك أفندي العزام، وخليف أفندي الغنا<sup>(٢)</sup>، وعبد العزيز أفندي الكايد، وسعد أفندي العلي البطاينة، وعرض أفندي حجازي، ومسعود أفندي العبود<sup>(٣)</sup>.

ومن ملاحظة هذه الأسماء نجد أنه يجري انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من بين أكثر الشيوخ شهرة ومن الزعامات المحلية المتنفذة. ومع أن الأسماء تستبدل من سنة لأخرى إلا أن ذلك لا يعدو أكثر من كونه استبدالاً للأدوار لا أكثر، فسرعان ما تعود هذه الزعامات ثانية لعضوية المجلس، أمثال حسن أفندي البركات من عائلة الفريجات الذي تكررت عضويته في المجلس في الأعوام ١٢٩٨هـ / ١٨٨٠م، ١٣٠٥هـ / ١٨٨٧م، ١٣١٠هـ / ١٨٩٣م. ١٣١٢هـ / ١٨٩٦م. كما نجد أن بعضهم يورثون عضوية المجلس لأبنائهم من بعدهم كيوسف أفندي الشريدة، عضو المجلس لعام ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢م، الذي انتقلت عضويته من بعده لابنه عبدالقادر اليوسف الشريدة عام ١٢٩٩هـ / ١٨٨١م. ودرغام العباس (الفريجات) الذي انتقلت من بعده لابنه ابراهيم أفندي الدرغام ومن ثم إلى خزاعي الدرغام.

وعند استيلاء جماعة الاتحاد والترقي على السلطة بدأ الاتحاديون يتدخلون في الانتخابات، ففي عام ١٩١١م اشتكى أحد وجوه القضاء إلى مجلس إدارة الولاية أن قائم مقام قضاء عجلون (سليمان سري) أخذ منه (٤٦) ليرة عثمانية ليعتجبه عضواً في مجلس إدارة القضاء<sup>(٤)</sup>. ولم يقتصر تدخل الموظفين الرسميين على الرشوة، بل كتب أحد أبناء القضاء محتجا على سلوك متصرف لواء حوران وقائم مقام القضاء في الانتخابات «بأن القائم مقام رشع سعد العلي البطاينة لعضوية

(١) سالتامة سوريا ١٣٠٨هـ / ١٨٩٢م: ١٢٨.

(٢) سالتامة سوريا ١٣١٢هـ / ١٨٩٦م: ٢١١.

(٣) سالتامة سوريا ١٣١٣هـ / ١٨٩٧م: ١٩٧.

(٤) مجهول: اخبار عجلون. جريدة المقتبس، العدد ٦٤٩: ٢.

مجلس الإدارة مع أنه أُمي لا يقرأ ولا يكتب، مع العلم أنه يوجد العشرات من متميزي بني جهمة يفوقون سعد العلي بالرجاحة والأهلية. بالإضافة الى أن المتصرف قدم محمد أفندي الداؤد وشلاش أفندي العزام وهما أُميان لا يقرأن ولا يكتبان، ورشح المتصرف عبدالعزيز أفندي الكايد مع أنه (متهم بالاختلاس) من البنك الزراعي، ويتخب عبدالقادر الشريدة وكليب الشريدة مع أنهم أخوان من قرية واحدة، وكليب أفندي متهم بقضايا جزائية موجودة عند مستنطق لواء حوران.. ويتساءل كاتب المقال ساخراً: «هل يرغب سعادته (أي المتصرف) بأنه يجعل كل أعضاء المجلس أُميين جاهلين كألواح تستند على حيطان المجلس، نحن لا نريد الا رجالاً نزهاء مقتدرين مشهوداً لهم بالفضل والاستقامة، اكفاء يخدمون بصدق وأمانة.. نريد أن نذوق طعم الدستور. نعم نريد الدستور لا اسمه فقط...»<sup>(١)</sup>.

ولم تقتصر مشاركة الأهالي على مستوى القضاء، بل على مستوى مجلس الولاية العمومي، فقد مثل القضاء عام ١٩١١م في عضوية المجلس «عبدالعزیز أفندي الكايد»<sup>(٢)</sup>، ونجيب الشريدة عام ١٩١٤م، وعبدالقادر أفندي التل عام ١٩١٥م<sup>(٣)</sup>.

لقد وصل حماس الأهالي في المشاركة في الانتخابات حداً جعل أحد أبناء القضاء وهو «صالح المصطفى التل» يطرح على صفحات جريدة المقتبس عام ١٩١٢م برنامجاً انتخابياً تضمن عدداً من الوعود الانتخابية، هي في حقيقتها مطالب لواء حوران، منها: تعميم المعارف، ونشر العلوم الدينية والفقهية، وتأسيس المكاتب الابتدائية والرشدية للذكور والإناث، وتعمير المساجد،

(١) مجهول، قائمقام عجلون والانتخابات. جريدة المقتبس، العدد ٦٣٧ : ٣ .

(٢) جريدة المقتبس، العدد ٦٣٧ : ٣ .

(٣) المصدر السابق، العدد ١٤٨٣ : ١ .

وتنظيم الزراعة، وتخفيف وطأة الضرائب، وتوزيع الأراضي المحلولة على الأهالي، وترقية الصناعة والتجارة، ومد شعبة من الخط الحديدي الحجازي الى قضاء عجلون، ورفع كفاءة الادارة العثمانية من القضاء بتشكيل قضاء جديد يضم ناحية كفرنجة ومنطقة عربان بني حسن...<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من هذا البرنامج الحافل بالوعود، التي قطعها صالح المصطفى على نفسه لأهالي اللواء، وبالتحديد قضاء عجلون، إلا أن هذه الوعود وحدها لم تكف لتحقيق له النجاح في الانتخابات، «لأن الاتحاديين ضغطوا بكل ثقلهم لتأمين نجاح مرشحهم رشيد أفندي طليح...»<sup>(٢)</sup>.

#### ب - المجلس البلدي

وجد في قصبة اريد (مركز القضاء) مجلس بلدي ينتخب أعضاؤه انتخاباً بالطريقة التي يتم بها انتخاب مجلس إدارة الولاية<sup>(٣)</sup>، وتعود أقدم إشارة حول وجود مجلس بلدي في بلدة اريد الى عام ١٣٠٢هـ / ١٨٨٤م. ومن الرؤساء الذين تعاقبوا على رئاسة المجلس، محمد أفندي الحمود، وسعيد أفندي الشرايري، وأمين آغا (الأرناؤوط)، وأحمد سبيراني، ومصطفى حجازي<sup>(٤)</sup>. وبالإضافة لأعضاء المجلس البلدي المنتخبين الذي لم يتجاوز عددهم أربعة

(١) صالح المصطفى المجلوي، هذه خطتي إذا صرت مبعوثاً. جريدة المقتبس، العدد ٩٢٢ : ٤ .

(٢) جريدة المقتبس، العدد ٩٧٢ : ٢ .

(٣) لتفصيلات أوفى حول قانون المجالس البلدية، راجع الدستور: ١/ ٤٢٠-٤٢١ ومحمد كرد علي، خطط الشام: ١٣٣-١٣٤ .

(٤) تولى محمد الحمود رئاسة المجلس البلدي عام ١٣٠٢هـ / ١٨٨٤م. سالتامة سوريا ١٣٠٢هـ / ١٨٨٤م: ١٨٥ . وسعيد أفندي الشرايري بين عامي ١٣٠٨هـ / ١٨٩٢م - ١٣١٤هـ / ١٨٩٦م. وأمين آغا الأرناؤوط. عام ١٣١٣هـ / ١٨٩٦م - ١٣١٥هـ / ١٨٩٧م وأحمد سبيراني عام ١٣١٦هـ / ١٨٩٨م. ومصطفى حجازي في نهاية الفترة، سجل شرعي ٨: ٦-٥ .



أعضاء ضم المجلس البلدي كاتباً وجاويشاً في المرحلة الأولى، وفي نهاية العهد تألف الجهاز الإداري من كاتب<sup>(١)</sup>، وأمين للصندوق<sup>(٢)</sup>، واجزائي (صيدلي)<sup>(٣)</sup>. ولا يشار من بين موظفي المجلس البلدي لطبيب أو مهندس كما هو مفترض.

ومن مهام المجلس البلدي: حفظ الحيوانات السائمة التي لا يعرف صاحبها، والتي تضع قوات الأمن (الزاندومه) يدها عليها وتسلمها لمديري النواحي الذين يسلمونها بدورهم الى القائمقام بموجب كتب رسمية لحين ظهور صاحبها<sup>(٤)</sup>. وحفظ الأمتعة التي تصدر من بعض الأهالي لأسباب مختلفة<sup>(٥)</sup>، وإذا لم يثبت صاحبها فإنها تباع ويوضع ثمنها في صندوق البلدية<sup>(٦)</sup>، لتشكل مصدر دخل إضافي للاتفاق على أوجه عمل البلدية. ومن مهام المجلس البلدي كذلك: العناية بالنظافة والإصلاح<sup>(٧)</sup>، وشق الطرق ضمن حدود القصبة، ففي عام ١٩١٠م قرر رئيس البلدية إنشاء شارع يمتد من باب دار الحكومة (السرايا) الى حيث يتصل بالشارع العام. ومن باب إدارة الريجي (حصر الدخان) وقد يوشر بالعمل وشرع بالتبليط<sup>(٨)</sup>.

كما كان رئيس المجلس البلدي يحرص على إزالة الأقدار المتركمة في الشوارع، وكانت التعليقات والأوامر المشددة تنص على عدم طرح شيء من الأقدار في الطرقات لتبقى البلدة نظيفة، ويظل هواؤها نقياً<sup>(٩)</sup>.

---

(١) سجل شرعي ٨ : ١٤٥ .

(٢) سجل شرعي ٥ : ٦١ .

(٣) السجل السابق. ص: ٧٢-٧٥ .

(٤) سجل شرعي ٢ : ١٠٧ .

(٥) سجل شرعي ٨ : ١٧٨ حجة ٢ ت ٢٣ شوال ١٣٣٢ / ١٩١٤م. ص ١٨٨-١٨٩ . حجة ٢ ت ٢٢ ذي الحجة ١٣٣٢ / ١٩١٤م.

(٦) السجل السابق: ١٧٨ .

(٧) جريدة العصر الجديد، العدد ١٠٩ : ٣ .

(٨) المصدر السابق، العدد ١٢٨ : ٢-٣ .

(٩) المصدر نفسه: ٢-٣ .

#### ٤ - الجهاز الشرعي في القضاء:

تمتع النائب الشرعي بالكثير من الأهمية فقد كان اسمه يرد بعد اسم القائمقام مباشرة في ترتيب معلومات السالنامة، وهو من ضمن الأعضاء الثابتين (الطبيعية) في مجلس إدارة القضاء بالإضافة لمدير المال وكتاب التحريات وأمين الصندوق<sup>(١)</sup>. ولاحظ سرعة تبدل نواب الشرع خلال مرحلة التنظيمات، ولم يستمر معظمهم أكثر من سنتين الى ثلاث سنوات، وكان بعضهم ينقل من الخدمة الشرعية في القضاء الى قضاء آخر ثم يعاد الى القضاء ثانية، ومن الأمثلة على ذلك: النائب «محمود أفندي الحايي» الذي تولى نيابة الشرع في القضاء عام ١٣٠٥هـ / ١٨٨٧م<sup>(٢)</sup>. وعام ١٣٠٦هـ / ١٨٨٨م<sup>(٣)</sup>. ثم تولاها عام ١٣١٣هـ / ١٨٩٥م<sup>(٤)</sup> وعام ١٣١٥هـ / ١٨٩٧م<sup>(٥)</sup>. والسيد ابراهيم أفندي النابلسي الذي تولاها عام ١٣٠٩هـ / ١٨٩٢م<sup>(٦)</sup>، وتولاها مرة أخرى خلال عامي ١٣٢٧هـ / ١٩٠٩م - ١٣٢٨هـ / ١٩١٠م<sup>(٧)</sup>. وتقوم المشيخة الإسلامية في بعض الأحيان بعزل النواب بسبب فسادهم أو الشكوى عليهم من قبل الأهالي، ففي عام ١٣٢٩هـ / ١٩١١م عزلت المشيخة الاسلامية نائب الشرع في القضاء بسبب سوء سلوكه<sup>(٨)</sup>.

---

(١) حول القوانين والاصلاحات التي ادخلتها الدولة على القضاء الشرعي خلال مرحلة التنظيمات، راجع: الدستور : ١ / ١٤٢ - ١٤٩ و ٢ / ٦٤٦ . وبعد العزيز عوض، الادارة العثمانية في ولاية سوريا: ١٠٧-١٠٨ .

(٢) سالنامة سوريا ١٣٠٥هـ / ١٨٨٧م: ١٨٨ .

(٣) سالنامة الدولة العثمانية ١٣٠٦هـ / ١٨٨٦م: ٤١١ .

(٤) سالنامة سوريا ١٣١٣هـ / ١٨٩٥م: ١٩٦ .

(٥) سالنامة سوريا ١٣١٥هـ / ١٨٩٧م: ٢٠٣ .

(٦) سالنامة سوريا ١٣٠٩هـ / ١٨٩٢م: ١٨٨ .

(٧) سجل شرعي ٨ : ١ .

(٨) جريدة فلسطين، العدد ٦٥ : ٢-٣ .

وكان جميع نواب الشرع في قضاء عجلون من خارج حدود القضاء، وجلهم من أبناء العائلات الدمشقية، أمثال: عبدالحسن أفندي الأيوبي الذي تولى النيابة عام ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢م<sup>(١)</sup>، والسيد محمد صالح أفندي الغزي<sup>(٢)</sup>، ومحمد رشيد أفندي العطار<sup>(٣)</sup>، والشيخ أحمد الخاني<sup>(٤)</sup>. ولم يقتصر هذا على النواب بل شمل كذلك كتاب المحكمة الشرعية كالباشكاتب (رئيس الكتاب) حسن حقي المرادي<sup>(٥)</sup>. إلا أن ذلك لا يعني عدم دخول العنصر المحلي في سلك الخدمة الشرعية كالشيخ عوض الهامي من قرية هام<sup>(٦)</sup>، ومحضر المحكمة علي عبدالله الديوري من أهالي قرية المزار<sup>(٧)</sup>.

ويظهر من إحدى الوثائق التي بين أيدينا أن هناك نوابا شرعيين في النواحي التابعة للقضاء، حيث تشير هذه الوثيقة لوجود نائب للشرع في ناحية كفرنجة عام ١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م ليتولى القيام بالمهام الشرعية نيابة عن القاضي الشرعي في مركز القضاء<sup>(٨)</sup>.

ومن مهام النائب الشرعي التي يشير لها السجل الشرعي: تقدير النفقة الشرعية<sup>(٩)</sup>، وإقرار البيوع والإجارة التي كانت تتم من خلال المحكمة

(١) سالنامة سوريا ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢م: ١٠٣ .

(٢) سالنامة سوريا ١٢٩٨هـ / ١٨٨٠م: ٢٢٢ .

(٣) راجع ترجمته في عبدالرزاق البيطار، حلبة البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: ٦٣٤-٦٣٥ .  
الشيخ محمد خليل الشطي، روض البشر في أعيان دمشق في القرن الثالث عشر ومتصف  
القرن الرابع عشر الهجري: ١٥١ .

(٤) الشيخ محمد خليل الشطي، روض البشر: ٣٩٤ - ٣٩٥ .

(٥) سجل شرعي ٨ : ٦٥-٦٦ .

(٦) سجل شرعي ٨ : ٥ .

(٧) السجل السابق: ١٢٠-١٢١ .

(٨) دركنار دمشق، سجل ٣٤ .

(٩) سجل شرعي ٨ : ٧١ .

الشرعية<sup>(١)</sup>، وإقرار وقوعات الزواج والطلاق وما يتصل بالمهور<sup>(٢)</sup>، وتعيين الأوصياء الشرعيين على القاصرين، وحصر التركات، وإقرار الوكالات الشرعية<sup>(٣)</sup>، ورد الحقوق الشرعية لأصحابها فيما يتعلق بالارث والاقتراض<sup>(٤)</sup> والايجار والاستجار<sup>(٥)</sup>، وما يتعلق بالبيع<sup>(٦)</sup>، والرهن<sup>(٧)</sup>، والأوقاف<sup>(٨)</sup>. كما يتولى النائب الشرعي إقرار تنصيب الأئمة الذين يصدر التنصيب بتعيينهم من قبل نظارة الأوقاف الجليلة<sup>(٩)</sup>، وتعيين المدرسين للعلوم الدينية في المساجد<sup>(١٠)</sup>، وإجراء الامتحانات للتأكد من أهلية أئمة القرى وخطبائها وصلاحياتهم لتولي هذه الوظيفة الشرعية<sup>(١١)</sup>.

ووجد المفتي الى جانب القاضي في القضاء، وكل منها مستقل عن الآخر. وكانت مهمة المفتي: إبداء الرأي في المسائل الفقهية عند استشارته<sup>(١٢)</sup>، ويرتبط إداريا بمفتي استانبول الذي يلقب بلقب شيخ الاسلام<sup>(١٣)</sup>، وينوب المفتي عن القاضي الشرعي في حال غيابه<sup>(١٤)</sup>.

- 
- (١) سجل شرعي ٨ : ٤ .
  - (٢) السجل نفسه : ٧-٨ .
  - (٣) السجل نفسه : ١٥٨ .
  - (٤) السجل نفسه : ١٦٦-١٦٧ .
  - (٥) السجل نفسه : ٣٣ .
  - (٦) السجل نفسه : ٣٤-٣٥ .
  - (٧) سجل شرعي ٥ : ١-٢ .
  - (٨) سجل شرعي ٨ : ٧-٨ .
  - (٩) السجل نفسه : ٤١-٤٢ .
  - (١٠) السجل نفسه : ٤٢ .
  - (١١) سجل شرعي ٢ : ١١٥ - ١١٦ .
  - (١٢) عبدالعزيز عوض، الادارة العثمانية في ولاية سوريا : ١١٨ .
  - (١٣) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الاسلامية : ١٠١/٣ .
  - (١٤) سجل شرعي ٨ : ١٧-١٨ .

ويشار في القضاء لوجود نقيب للأشراف<sup>(١)</sup> عام ١٣٠٢هـ / ١٨٨٤م باسم «عمر جراح أفندي»<sup>(٢)</sup>، وتدرجه السالنامة ضمن الأعضاء (الطبيعية) في مجلس إدارة القضاء بين عام ١٣٠٣هـ / ١٨٨٥م - ١٣٠٥هـ / ١٨٨٧م<sup>(٣)</sup>. أما السجل الشرعي فيورد ضمن اعلام عن زواج عام ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م اشارة الى نقيب أشراف القضاء «محمد علي الجراحي»<sup>(٤)</sup>.

### - محكمة البداية:

وجد في القضاء محكمة للبداية للنظر في القضايا الحقوقية والجزائية. وتألقت محكمة البداية من النائب الشرعي رئيسا وعضوية عدد من وجهاء القضاء. وكان يشار لها في السبعينات باسم «مجلس الدعاوى»<sup>(٥)</sup>. وكانت تضم - بالإضافة لأعضائها - باشكاتها ومستنطقاً وعددا من الكتاب. أما في أواخر

(١) النقيب والجمع نقباء. والنقيب: العريف، وهو شاهد القوم وضمينهم، المقدم عليهم الذي يتعرف أخبارهم، وينقب عن أحوالهم، ابن منظور، لسان العرب: ١ / ٧٦٩-٧٧٠. أما شريف والجمع أشراف وشرقاء، فكان يطلق حتى نهاية العصر الأموي، على كل من يتسبب لآل بيت الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، سواء كان ذلك من أبناء الحسن أم الحسين أبناء علي بن أبي طالب. وأطلقت تسمية السيد أو الشريف في كثير من البلدان الإسلامية على أبناء الحسن والحسين وحدهم. وفي العصر السياسي كان الأشراف من عباسيين وطالبيين يشعرون تقبياً يمتاز في الغالب من بينهم، وأحيا العثمانيون هذا التقليد، وأصبحوا يعينون نقيباً للأشراف من استانبول، وهو يتولى تعيين النقباء في مراكز المدن الأخرى، ويلقب كل منهم بلقب: قائمقام نقيب الأشراف. لمزيد من التفاصيل حول مفهوم نقابة الأشراف انظر: ارتدنك، مقالة شريف. دائرة المعارف الإسلامية الموعة: ١٣ / ٢٦٦-٢٧٢. واسماعيل حتي جارشلي، امراء مكة في العهد العثماني: ١٩-٢٢.

(٢) سالنامة سوريا ١٣٠٢هـ / ١٨٨٤م: ١٨٤.

(٣) سالنامة سوريا ١٣٠٣هـ / ١٨٨٥م: ١٧٢، وسالنامة سوريا ١٣٠٥هـ / ١٨٨٧م: ١٢٢.

(٤) سجل شرعي ٢: ٦٧ وللتمسح حول مناقشة أنساب العائلات الشريفة ضمن القضاء راجع: عليان الجالودي، قضاء عجلون: ١٨٣-١٨٧.

(٥) سالنامة سوريا ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢م: ١٠٣. وسالنامة سوريا ١٢٩٨هـ / ١٨٨١م: ٣٢٢.

العهد العثماني فأصبح الجهاز العدلي في القضاء يتألف من رئيس ومعاون للمدعي العمومي وعضوين بالإضافة لرئيس كتاب وكاتب وأمور وإجراء وعدد من المباشرين<sup>(١)</sup>. وكانت محكمة البداية - كما يتضح من السجلات - تفصل في القضايا المعروضة أمامها فصلاً ابتدائياً، إذا ما أراد الشخص استئناف الحكم، فكان عليه استئناف ذلك في محكمة الاستئناف الكائنة في مركز اللواء. أما القضايا التي لها صلة بالتجارة، فكان يبت فيها من قبل «محكمة التجارة» في مركز الولاية دمشق، فقد حكمت محكمة تجارة الولاية على «نجيب أفندي فركوح» من أربد بمبلغ وقدره (١٧٥) ليرة عثمانية لورثة «فيضي أفندي» نائب طرابلس الغرب الأسبق، «فصار إدخال المبلغ المذكور في دفتر القسام، يلزم دفع المبلغ لأجل إرساله. وإذا كان لكم ما يقال يبقى تتوجهوا لمحكمة شرعية الولاية أو ترسلوا وكيلًا ينوب عنكم»<sup>(٢)</sup>.

## ٥ - الجهاز العسكري والأمني في القضاء:

### أ - التجنيد:

ألف أهالي القضاء الانخراط في سلك الجندية منذ العهد المصري (١٨٣١-١٨٤٠)م<sup>(٣)</sup>، وحينما عاد العثمانيون لحكم بلاد الشام طبقت الدولة أصول التجنيد الإجباري الذي نص عليه خط شريف كوتلخانة الصادر عام ١٨٣٩م. وصدر قانون أخذ العسكر عام ١٣٠٤هـ / ١٨٨٦م، وبموجبه فرضت الدولة العثمانية على جميع رعاياها المسلمين أداء الخدمة العسكرية المفروضة

(١) جريدة المقتبس، العدد ٧١٠ : ٣ .

(٢) دركار دمشق. سجل ٢٣ : ٨٣ .

(٣) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية: ٣٨١/٣ .

عليهم<sup>(١)</sup>. ووجدت في القضاء شعبة للتجنيد يشار لها «الشعبة العسكرية»<sup>(٢)</sup> وأحيانا «شعبة أخذ عسكرية لقضاء عجلون»<sup>(٣)</sup>. كما وجد هناك مجلس خاص باسم «مجلس وسائط نقل العسكر» يتألف من القائمقام رئيسا، وعضوية يوز باشي الزاندرمة، وكاتب أمين بلوك الزاندرمة في القضاء<sup>(٤)</sup>.

والاشارات التي بين أيدينا تدل بوضوح على أن القضاء وغيره من أقضية لواء حوران الأخرى لم تألف التجنيد الفعلي إلا إثر حملة سامي باشا الفاروقي على لواء حوران عام ١٩١٠م، والتي كانت حدثا بارزا ترك آثارا عميقة في اللواء والأقضية التابعة له، مما جعل أهالي قضاء عجلون يؤرخون به أحداثهم<sup>(٥)</sup> لما ترتب عليه من انقياد لواء حوران بشكل فعلي للسلطة المركزية، ومورس التجنيد الإجباري عند هذا الحادث على نطاق واسع، ويتضح هذا من عريضة رفعها «سعد الدين أفندي المقداد» مبعوث لواء حوران في مجلس (المبعوثان العثماني) طالب فيها السلطات الرسمية في الولاية بإطلاق سراح مواليد الأعوام ١٣٠٠هـ / ١٨٨٢م. ١٣٠١هـ / ١٨٨٣م، ١٣٠٢هـ / ١٨٨٤م. لأن أكثرهم قد حضروا، وتسريح من دفع البذل العسكري منهم، ويتضح من هذه العريضة أن كثيرا ممن سيقوا للخدمة العسكرية تتراوح أعمارهم ما بين (٣٠-٤٠) سنة و(١٥-١٧) سنة ممن هم من غير سن العسكرية، وعلى الرغم من هذا فقد جندوا، وطالبت العريضة بأن تكون الخدمة العسكرية ضمن ولاية سوريا، وأن لا يساق أبناء اللواء الى المناطق النائية في الروم ايلي لأنهم قد عادوا منها، وهم

---

(١) راجع قانون أخذ العسكر في جريدة الولاية الرسمية، جريدة سوريا، الاعناد: ١٠٩٧، ١١٠٣.

(٢) سجل شرعي ٨: ٣٨-٣٩.

(٣) سجل شرعي ٢: ٩٩.

(٤) سالتامة سوريا ١٣١٦هـ / ١٨٩٨م: ٢١٢.

(٥) سجل شرعي ٢: ١٢٤-١٢٦.

مصابون بعزل لعدم ملائمة الهواء لهم<sup>(١)</sup>.

وارتكبت إدارة القضاء عدداً من الأخطاء التي انعكست على موقف الأهالي فيها يتعلق بالتجنيد، ودفعتهم المعاملة السيئة الى التذمر والشكوى على صفحات الجرائد، وكتب «نجيب أفندي الشريده» محتجا على تصرفات القائمقام بأن قضاء عجلون يؤخذ منه هذه السنة (١٣٣١هـ / ١٩١٣م) طابوران ونصف في حين لا يؤخذ من بقية أقضية اللواء السنة الأخرى مثل هذا العدد «ان العجلونيين قدموا (زهاء ستين ألف استدعاء) لرفع شكوى من أخذهم للجندية»<sup>(٢)</sup>.

ومن الممارسات الخاطئة التي عبر أهالي القضاء عن استيائهم منها عقد «القرعة الشرعية»<sup>(٣)</sup> في مركز القضاء. وفي عام ١٣٣٢هـ / ١٩١٢م قدم أهالي قرية كفرنجة استدعاء التمسوا فيه عقد القرعة الشرعية في مركز الناحية،

---

(١) جريدة المقتبس العدد ٧٦ : ٢ ويظهر أن الدولة على الرغم من أنها أخذت البدلات العسكرية من أهالي اللواء عام ١٣٢٦هـ / ١٩٠٨م إلا أنها عادت وجندتهم. جريدة المقتبس، العدد ٧٦٠ : ٢.

(٢) نجيب أفندي الشريده، جريدة المقتبس، العدد ٩١٨ : ٣.

(٣) القرعة الشرعية: وهي الأسلوب الذي اتبعته الدولة العثمانية في التجنيد الاجباري، وتتم مراسيمها في مراكز الولايات والألوية والأقضية على النحو التالي:

«... تسجل أسماء المكلفين في دفتر خاص، ويجلبون الى مجلس القضاء، أما الذين لا يستطيعون الحضور بسبب المرض أو الإقامة في بلاد بعيدة، فيجلب أقربائهم كي يسحبوا قرعتهم وليكون كل منهم وكيلًا عن قريه، وكان على جميع مختاري القرى الحضور الى مجلس القضاء عند إجراء القرعة.

وتبدأ هذه العملية بتسجيل أسماء المكلفين في بطاقات خاصة، ثم تسجل أرقامهم في بطاقات أخرى على أن يوضع كل نوع من البطاقات في كيس خاص، ثم تخط جيداً، وبعد ذلك يتولى المفتي المتأداة على الأسماء الموجودة في الكيس اسما اسما، ثم يقبل صاحب الاسم ويمد يده في الكيس الآخر وتناول «قرعته» وسلمها الى الضابط المختص، فيسجل رقمه إزاء اسمه، وبعد الانتهاء من العملية تؤخذ الأرقام المطلوبة للخدمة، ويحاط أصحابها علماً بذلك».

انظر: نص القانون في المادة ٧٩ من قانون أخذ العسكر الصادر سنة ١٣٠٤هـ / ١٨٨٦م. جريدة سوريا، العدد ١٠٩٧:١ وعبدالعزيز عوض، الادارة العثمانية في ولاية سوريا: ١٤٨-١٥٧. ويوسف موسى خنشت، طرائف الأملس وغرائب اليوم: ٢٤-٢٥.



وخصوصاً أن الوقت المقرر لإجراء المعاينة كان شتاءً يتعذر معه السفر على النساء والشيوخ والأطفال والعجز إلى مركز القضاء في أريد لإجراء المعاينة\* وسحب القرعة الشرعية، ولسوء حظهم لم يلق التاسهم هذا أذناً صاغية لدى المسؤولين، وصادف أن هطلت الأمطار وتراكمت الثلوج، وسد طريق الجبل فلم يتمكن أهالي القرية من المجيء، وخطر للجنة أن تجري المعاملة الزجرية على كل المطلوبين من القرية المذكورة، ودفع هذا مراسل جريدة المقتبس الذي تأثر بالحادثة أن يشبه الأهالي «بالنتيجة الحلوب تجاه بعض الفراعنة من العمال»<sup>(١)</sup>. ومما يثير الدهشة أن نجد أحد أبناء القضاء يكتب في الجريدة نفسها مقالة بامضاء «عبد الرحمن العجلوني»، يبين فيها لأهالي القضاء فوائد الخدمة العسكرية «بأنها دواء شاف لأجسام أولادهم وأفكارهم (الريضة)، لا بل دواء قطعي لمداداة وطنهم واصلاحه»، وأثنى في مقالته على أهالي قصبة إريد كيف قابلوها بمأموري التحرير ورجال العسكرية بوجه باشة، وكيف قدم بعض شبابههم محاضرين يطلبون إشراكهم في هذه الخدمة المقدسة، لأن القرعة لم تصبهم<sup>(٢)</sup>. ولكن المصير المحزن الذي انتهى إليه كثيرون من أبناء القضاء ممن أدوا الخدمة العسكرية في اليونان وبلغاريا لم يكن ماثلاً أمام ناظري كاتب المقال هذا، ولا أولئك الذين قدموا محاضرات المطالبة بالاشتراك في تلك الخدمة. ويعكس السجل الشرعي المصير المؤلم لهذا الوضع، فترد إشارات للعشرات من مختلف قرى القضاء الذين أرسلوا لأداء هذه الخدمة العسكرية لكنهم لم يعودوا<sup>(٣)</sup>. ويوضح النهاية المؤلمة التي انتهت إليها كثيرون منهم والتي سجلها

★ ان سفر النساء والشيوخ والأطفال والعجز إلى مركز القضاء، لا يعني اشتراكهم في المعاينة، وإنما بهدف الاطمئنان على مصير أبنائهم المطلوبين للإشتراك في القرعة الشرعية.

(١) جريدة المقتبس، العدد ٨٨١: ٧.

(٢) عبد الرحمن العجلوني، جريدة المقتبس العدد ٥٤٦.

(٣) حول أسماء الأشخاص الذين أدوا الخدمة العسكرية، سواء أولئك الذين قتلوا أم عادوا أم فقدوا، راجع: حليان الجالودي، قضاء عجلون: ١٩٦-١٩٨.

رفاقهم الذين كتبت لهم السلامة وعادوا، ومن هؤلاء يشار لـ «محمد بن موسى ابن خليل الجوارنة» من أهالي وسكان قرية عنبه الذي توفي في قصبة اسكاجة التابعة الى ولاية آدرنة في محاربة البلغار الذي أصابته رصاصة في صدره خرجت من ظهره ووقع حالا قتيلا على الأرض»<sup>(١)</sup>، وعبدالحليم بن محمود المسعود من أهالي قرية زمال الذي «توفي في قصبة تدعى قرنتسوس» التابعة لبلاد اليونان حيث مرض خلال فترة أسره بيد عساكر اليونان، ومن شدة المرض أخذه الى المستشفى (المستشفى) واستقام بها مريضا ثمانية أيام توفي بعدها<sup>(٢)</sup>.

وانعكس غياب المجندين سلبيا على عائلاتهم وذريهم، فقد ترك هؤلاء أولادهم وزوجاتهم دون معيل لهم، فدفعت ظروف المعيشة الصعبة ببعض الزوجات أن يطلبن الانفصال عن أزواجهن، ووصل الأمر حدا نجد معه أن يبنهن من تزوجت وهي لا تزال في عصمة زوجها الغائب دون أن تنفصل عنه شرعا، فيشار لزوج «محمد بن محمود بن سليمان الطحانية» المستخدم جنديا في مواطن الحرب قد تزوجت بشخص آخر من أهالي قرية حرثا وهي لا تزال على عصمته، وحينما سأها النائب الشرعي عن ذلك أجابت «بأن بعلي المذكور تركني بدون نفقة ولا منفق شرعي وأنتي فقيرة الحال عديمة الكسب والنوال، واضطرت لتزويج نفسي من هذا الرجل»<sup>(٣)</sup>.

#### ب - قوات الأمن:

تمتعت قوات الأمن «الضبطية» بأهمية لا بأس بها على مستوى القضاء والنواحي التابعة له، فكان يوزباشي الزاندرمة عضوا في مجلس التحصيلات ومجلس الوسائط العسكرية المكون من القائمقام رئيسا وعضوية اثنين من أهالي

(١) سجل شرعي ٨ : ١٦٦ .

(٢) السجل السابق: ١٦٦-١٦٧ .

(٣) سجل شرعي ٥ : ٣١-٣٢ .

القضاء، إضافة لكاتب وأمين بلوك الزاندومة<sup>(١)</sup>. وتمثيل العنصر المحلي ضمن عناصر الزاندومة كان معلوما، ويلاحظ أن جميعهم من خارج القضاء<sup>(٢)</sup>، وكانت غالبيتهم من العناصر الكردية من دمشق الشام<sup>(٣)</sup>، ويؤيد هذا ما جاء في كتب الرحالة الأوروبيين؛ فالرحالة «أوليفانت» يصفهم بأنهم من الكردستانيين، يلبسون العباءة والكوفية، ويحملون مسدسا وخنجرا ويندقية صغيرة<sup>(٤)</sup>.

وتولت قوات الأمن مسؤولية حفظ الأمن والمساهمة في جباية الضرائب<sup>(٥)</sup>، والاشتراك في الحملات التأديبية التي يقودها القائمقام ضد الممتنعين عن دفع الضرائب<sup>(٦)</sup>. ويصف الرحالة «بيركهاردت» التجاوزات التي يتعرض لها الفلاحون على أيدي رجال الضبطية الذين يرهقون الفلاحين بطلب لحوم الدجاج والخراف، وعند رحيلهم كثيرا ما تمتد أيديهم الى كل ما يعجبهم في البيت الذي آواهم<sup>(٧)</sup>.

ومع أن هذا الوصف يعود لمطلع القرن التاسع عشر إلا أنه ليس يبعد عن الوصف الذي قدمه لنا الرحالة «أوليفانت» في أواخر السبعينات من القرن نفسه «فهم يلجأون الى سرقة القرى التي يحرسونها لأن رواتبهم قليلة جدا ولا يمكنهم الاعتماد عليها، وعندما يدخلون القرى يصاب الأهالي بالذعر، ويتعالى صراخ الأطفال، وتسود وجوه الرجال، ويلجأ أهالي القرى لاستقبالهم وتقديم الطعام لهم ويجلسونهم في أكثر الأماكن راحة رغم علمهم بأن زيارتهم قد

(١) سالنامه سوريا ١٣٠٩ م/ ١٨٩٢ م: ١٨٩. وسالنامه سوريا ١٣١٧ م/ ١٨٩٩ م: ٢١٨.

(٢) سجل شرعي ٢: ١٦٢-١٦٣.

(٣) سجل شرعي ٨: ٣٨ وسجل شرعي ٢: ١٨٦-١٨٨.

(٤) Oliphant, Land of Gilead. pp. 125-126.

(٥) Oliphant, Land of Gilead. p. 121.

(٦) Merrill. Selah, The East of Jordan. London. 1881. p. 357.

(٧) Merrill. The East of Jordan ويشير الى هذا المصدر حال وروده ثانية:

(٧) بيركهاردت، رحلات في سوريا الجنوبية: ٤٥-٤٦.

تطول، ويحتاجون لكثير من النفقات لهم ولحيولهم<sup>(١)</sup>.

وتلتي مصالح رجال الضبطية مع مصالح شيوخ القرى ومخاتيرها، وكان رجال الضبطية يتجولون في القرى لتحصيل الأموال، وعندما يوافون قرية من القرى، يتشاورون مع شيخها، فكان يجمع لهم مقداراً من النقود يرضيهم، ويكون له هو الآخر نصيب منه فيتركون القرية ويذهبون لغيرها، وتسمى هذه النقود «التسفير»، وكانت نفقات هذه التسفيرة تربو على المئات من المجدييات في كل قرية، وفي بعضها الآلاف من الليرات<sup>(٢)</sup>.

وحفظت لنا الصحف التي تعود لأواخر العهد العثماني الكثير من الإشارات التي تشير الى انعدام الأمن في لواء حوران والأفضية التابعة له، وعلى الرغم من أن هذه الاشارات التي تمدنا بها الصحف قصد منها لفت أنظار المسؤولين في الولاية لممارسات الجماعات الدرزية والقبائل البدوية وتأليب الدولة عليهم، إلا أنها لا تخلو - على الرغم من ذلك - من بعض الاشارات التي تعكس حقيقة الأمر، ففي عام ١٣٢٧هـ / ١٩٠٩م. كتب أحد الخوارج مقالاً في جريدة «المقتبس» يلفت فيه أنظار الدولة وأولي الأمر لفقدان الأمن في نواحي حوران وعجلون، وأن الحكومة مهملة النظر في حقوق الفلاحين، الذين باتوا هذه السنة عرضة لأذى عشائر الخريشة والحمد والفايز الذين يأتون من جهات نجد في أوائل آذار ويأخذون حق «الخوة» من سكان بعض القرى هناك<sup>(٣)</sup>. وكتبت الصحيفة نفسها عام ١٩١٠م تصف حالة الأمن «بأنه ليس كما يريد المحبون لدولتهم، ويطلب من الدولة أن تضاعف أعداد الدرك الذين هم مكلفون بذلك، ولا يزال رجال الدرك في جهل مطبق ولا يطيعون أوامر

---

Oliphant, Land of Gilead. pp. 125 - 126.

(١)

(٢) خليل رفعت الخوراني، حوران. المقتبس، العدد ٥٠٩ : ٢ .

(٣) جريدة المقتبس، العدد ٨٥ : ٢ .

ضباطهم، وللعرب الرحل يد في سلب راحة الأهليين<sup>(١)</sup>.

وشارك أهالي القضاء سكان لواء حوران شكواهم من غياب الأمن، ففي رسالة من إمضاء (دوجان العلي ورفقاؤه). يستحلفون فيها جريدة (المقتبس) بشرف السلطان بنشرها، وخلاصتها أن الأمن محتل في قضاء عجلون، والجرائم كثيرة لم يسبق لها نظير، وأن القائم مقام يهلك البلاد في سبيل منافعها<sup>(٢)</sup>.

وكانت شكاوى الأهليين المتكررة تجد صداها لدى المسؤولين، ففي عام ١٩١٠م قام طابور الجندرية في لواء حوران بوقف اعتداءات البدو على الأراضي الزراعية، وقامت هذه القوة بإجلاء عربان بني خالد وتأديب عربان بني صخر، والتقى معهم وتبادلوا إطلاق النار، وتمكن الجند من دفع هؤلاء العربان، واستاقوا مواشيهم الى سمخ<sup>(٣)</sup>. واتخذ مجلس الادارة العمومي في الولاية قرارا بالتصدي للقبائل البدوية والحيلولة دون تعديها على الفلاحين. وتنفيذا لهذا القرار قامت مفرزة من درك لواء حوران مؤلفة من (١٢٠) جنديا من الدرك بالتصدي لعربان الخريشة المخيمة بجوار قرية الرمثا التابعة لقضاء درعا<sup>(٤)</sup>.

وتولى قائممقامو الأفضية مهمة تعقب الأشقياء وقطاع الطرق ضمن أفضيتهم. ففي عام ١٩١٥م ذهب القائم مقام «أمين أرسلان» بصحبة شلة من رجال الدرك الى ناحية كفرنجة حيث ألقى القبض على (١٠) من الأشقياء وأصحاب السوابق المكررة وساقهم الى مركز القضاء، فأصدرت المحكمة قرارا

(١) جريدة المقتبس، العدد ٥١١ : ٣ .

(٢) المصدر نفسه، العدد ١٩٨ : ١ .

(٣) العصر الجديد، العدد ١٩٦ : ٣٠ . وسمخ قرية على الشاطئ الجنوبي لبحيرة طبرية الى الشرق قليلا من عفرج نهر الاردن منها، وتبعد عن مدينة طبريا قرابة (١١) كم. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام: ٨٨٥:٢ .

(٤) المقتبس، العدد ٣٤٥ : ٢ .

بحبس بعضهم، ونفي البقية خارج الولاية<sup>(١)</sup>.

وطالب «خليل رفعت الحوراني» - أحد النابيين من أبناء لواء حوران عام ١٩١٠م - إدارة الولاية بإنشاء سلسلة من المخافر ونقاط الحماية في مواقع متعددة من اللواء كإجراء حاسم لنشر الأمن، والحد من اعتداءات القبائل البدوية، وقطاع الطرق واللصوص. ومن هذه المخافر المقترحة في قرى قضاء عجلون وناحية الرمثا: المقارن، وماء راحوب، وعين المعلقة، وماء الشلالة والزرقاء، وسوف، والنعيمة، وأرض بني حسن، وقرية عجلون، وقرى الكفارات، وقرى الوسطية، ومكيس، وخربة الوهادنة وعلى ضفاف الغور وفي الغور وقرى ناحية البطين. وبين في مقالته الفوائد التي يمكن أن تجني من وراء ذلك، حيث ينتشر الأمن، وتستطيع الدولة تسهيل عمليات التجنيد وتجريد الأملاك والطابو والنفوس وجباية الضرائب والأعشار، وإلقاء القبض على اللصوص والفارين من وجه المحاكم، وجمع الأسلحة والرسوم، والحيلولة دون اعتداءات القبائل البدوية على المناطق الزراعية عن طريق انتقال قوات الدرك إلى هذه المخافر عند دخول العربان من البادية، وبعد خروج العربان تعود هذه القوة إلى مركزها في الجبل<sup>(٢)</sup>.

وتبنت الدولة العثمانية بعد حملتها على حوران عام ١٩١٠م سياسة جديدة ترمي إلى تشديد قبضتها على أفضية لواء حوران، ونجد أن اقتراح ذلك المواطن الحوراني السالف لني الاستجابة الكافية لدى المسؤولين في الولاية وتقرر العمل به عام ١٩١١م. حيث تقرر إنشاء عدد من المخافر العسكرية لإقامة قوات الدرك بلغ عددها (٣٦) محفرا ابتداء من الضمير شرقي منطقة اللجاء، فشرقي جبل حوران، ثم جنوبا باتجاه قضاءي درعا وعجلون حتى يبار ناصيف

(١) المقتبس، العدد ١٤٨٨ : ١ .

(٢) خليل رفعت الحوراني، حوران، جريدة المقتبس، العدد ٥١٨ : ٢ .

وما جاورها للحفاظ على الأهالي المستقرين وحبايتهم من عدوان البدو. وتقرر أيضا إنشاء مخفرين في قصبي درعا والسويداء يكونان مركزين لبلوكين من الدرك فرسانا وراجلة، وإنشاء مخافر في كل من: الشهباء، وبصرى أسكي شام، وصلخد، والشيخ مسكين، واربد تكون مراكز لسرايا الدرك فرسانا وراجلة: وإنشاء مخافر في قرى: تبة، وكفر أسد، وجرش، وعجلون وكفرنجة، تجعل مراكز لفرسان الدرك، وتقرر صرف مبلغ (٦٠٠٠) ليرة لإنشاء هذه المخافر<sup>(١)</sup>.

وحالت الحرب الكونية الأولى، وانشغال الدولة في الدفاع عن كيائها المهدد دون تنفيذ هذه السياسة الأمنية الشاملة، التي كانت تهدف من ورائها الى بسط هيمنتها بشكل جدي وفعال. كما أنها تعكس من باب آخر مدى الاهتمام الذي حظيت به المنطقة في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

---

(١) جريدة المقتبس، العدد ٥٦٣ : ٣ .

## ثانياً: مظاهر من الحياة الاجتماعية

### ١ - السكان

#### أ - الفلاحون والبدو

بلغ عدد القرى في قضاء عجلون في أواخر العهد العثماني ما يقارب (١٢٦) قرية<sup>(١)</sup>، ورافق هذه الزيادة في عدد القرى كثافة في الاستيطان. فبينما نجد أن عدد سكان القضاء في أواخر السبعينات من القرن التاسع عشر لا يتجاوز (٢٠,٠٠٠) نسمة<sup>(٢)</sup>. ارتفع هذا العدد في الإحصائيات الرسمية وشبه الرسمية التي تعود لعامي (١٣٣٢هـ - ١٣٣٤هـ / ١٩١٤ - ١٩١٥م) الى ما يقارب (٦٢٠٠٠) نسمة، وبلغ عدد سكان أفضية لواء حوران الأخرى باستثناء قضاء عجلون (حوران، وأزرع، والمسمية، وبصرى الحرير، والسويداء) ما يقارب (١٢١٠٠)، بينما لم يتجاوز عدد سكان أفضية لواء الكرك (السلط، والطفيلة، ومعان، والكرك) ما يقارب (٧٤٠٠٠) نسمة<sup>(٣)</sup>. وارتفاع معدلات السكان في القضاء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن

(١) حول إحصائيات القرى المأهولة، مجهول، حوران، مجلة الطائف. م ٩٠ : ١٠ / ٤٣٠-٤٣١ .

(٢) Oliphant, The Land of Gilead. p. 133

(٣) Zamlr. M, Population statistics of the Ottoman Empire in (1914-1919) Middle Eastern Studies, vol. 7. Number 1, 1981, pp. 85-106.

Ruppin. A, Syrien als wirtschafts gebiet, Berlin, 1916, pp. 186.



العشرين مرتبط بأسباب متعددة في مقدمتها خصوبة أرضه ومناعته الطبيعية التي شكلت ملاذا للفلاحين المستقرين ضد اعتداءات القبائل البدوية، خصوصا مناطق الكورة وجبل عجلون والمعارض التي وفر لها موقعها الجبلي حماية طبيعية أكثر من غيرها. كما أن تحسن فعالية الإدارة العثمانية تدريجيا كان له دور مهم في تشجيع الاستقرار والانتشار السكاني، فانعدام الأمن الذي أشار إليه الرحالة خلال الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر<sup>(١)</sup> لم يعد له وجود في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين سواء بفعل الاجراءات الأمنية المكثفة التي ساهمت بها الإدارة العثمانية، أو من خلال عوامل التطور الداخلي التي نبتت من التجمعات القروية ذاتها بتشكيل تحالفات إقليمية من عدة قرى تحت زعامة أقوى العائلات لتوفير أكبر قدر من الحماية، وسهولة التعامل مع السلطة المركزية، ولبلورة نواة للتنظيم الداخلي، وحل الخلافات والصراعات العشائرية حول الأرض ومصادر المياه والمراعي<sup>(٢)</sup>. وقد حافظت الادارة العثمانية على هذا الشكل من العلاقات الطبيعية، ووجدت أنه من الأسهل عليها التعامل مع سلطة محلية ممثلة بشخص الشيخ، فأعطتهم المزيد من السلطة من خلال إشراكهم في المجالس الادارية، وأوكلت لهم مهام جمع الضرائب، والإشراف على أهالي القرى، مما زاد من نفوذ هؤلاء وسطوتهم<sup>(٣)</sup>. وساهمت الهجرة الخارجية من المناطق المجاورة في ظهور قرى جديدة،

(١) اشار القس كلاين الذي مؤ بالقضاء عام ١٨٦٨م الى أن سكان قرية برما مضطرون لهجر قريتهم نتيجة لهجمات البدو عليهم والتجمع في الغابات القريبة.

Rogan. Al-Salt, Jabal Ajloun. p. 31.

وأيد هذا الرحالة أوليفانت عام ١٨٧٩م حيث اشار الى أن (١٥) قرية من أصل (٧٥) قرية هجرها سكانها في منطقة جبل عجلون. Oliphant. The Land of Gilead. p. 138.

Richard Antone, Arab Village. p. 18.

(٢)

Schumacher, Northern Ajloun. pp. 27-28.

(٣)

وإعادة إعمار كثير من القرى الخربة<sup>(١)</sup>. كما لعبت الحركة السكانية الدائبة بين ضفتي نهر الأردن، وتحديدًا مع أقضية نابلس وجنين وحيفا والناصرة وطبريا دوراً كبيراً في ارتفاع معدلات الكثافة السكانية، واتخذت هذه الهجرة طابعاً فردياً، حيث كان بعضهم يأتون للعمل كأئمة ومؤذنين وشيوخ كتاتيب وموظفين ضمن الجهاز الإداري العثماني، أو كجباة بحثاً عن فرص الاستثمار الزراعي التي وفرتها انتشار الأمن. فقد أعاد المهاجرون من أقضية نابلس في ثمانينات القرن التاسع عشر (إعمار قرى أم قيس وعزريا ودير السعنة) ضمن منطقة الوسطية<sup>(٢)</sup>.

وبأى توطين الشراكسة والشيشان ضمن سياسة الدولة العثمانية التي تهدف إلى تشجيع الأهالي على الاستيطان كعامل مهم في تطوير القرى. وقد استعادت بعض القرى على أيديهم عمرانها السابق كقرية جرش التي تحولت من مجرد خرائب أثرية مهجورة إلى مركز مهم من مراكز التبادل التجاري مع العربان المجاورين<sup>(٣)</sup>، وقرى الزرقاء والسخنة اللتين استوطنتها جماعات من المهاجرين الشراكسة والشيشان في مطلع القرن العشرين<sup>(٤)</sup>.

ويتنوع سكان القضاء خلال فترة الدراسة من الناحية الحضرية، فهم بين بدو وفلاحين. وينقسم الفلاحون إلى مسلمين ومسيحيين. أما من الناحية العرقية فوجدت ضمن القضاء بعض الأقليات من شراكسة وشيشان وأكراد وبهايين وفئات قليلة من النور. وانقسم البدو المستقرون ضمن حدود القضاء إلى فئتين: العرب الرحالة في البادية الشرقية إلى الشرق من طريق الحج، وهم مجموعات قبلية لم تكن مستقرة في «ديرة» محددة بل كانت تجوب البادية

(١) ولزبد من التفصيلات حول ذلك راجع: عليان الجالودي، قضاء عجلون: ١٢٨-١٣٠ Schumacher. Northern Ajloun, p.30.

Ibid. p. 30.

(٢)

(٣) الحوراني، حوران. جريدة المقتبس، العدد ٤٨٧ : ١ .

Lewis, Nomads and Settlers. pp. 115-116.

(٤)

الشرقية كجزء من حركتها الدورية الممتدة من مدائن صالح جنوباً وحتى تدمر في البادية السورية شمالاً، وضمن مجموعات قبلية منها: عشائر بني صخر والسردية والسرحة، والعيسى والفحيلية وبني خالد<sup>(١)</sup>، ولا تتوافر لدينا إحصائيات تفصيلية حول عدد القبائل البدوية الرحالة، فكل ما لدينا إحصائيات غير دقيقة لأنها مستقاة من البدو أنفسهم الذين كانوا يخفون الحقائق لأسباب تتعلق بالضرائب والتجنيد، كما أن البدو كانوا يُعدون بالخميمة أو عدد الفرسان القادرين على حمل السلاح دون ذكر عدد النفوس الكلي<sup>(٢)</sup>. وفي تقدير يعود لعام ١٢٩٨هـ / ١٨٨٠م نجد أن عدد كل من السرحان والمجمل والسردية وبني صخر والشرارات الموجودين ضمن قضاء عجلون يصل إلى (١٣٦٠٠) نفس<sup>(٣)</sup>، وفي تقدير آخر يعود لعام ١٩٠٠م، بلغ عدد فرسان عشائر بني صخر ضمن قضاء عجلون (٦٠٠٠) فارس، أما عشائر عترة فإن عدد فرسانها يصل إلى (١٠٠,٠٠٠) فارس على ضوء تقدير أن عدد فرسان كل بطن من بطونها الخمسة الرئيسية (الولد علي، الرولة، بشر، السبعة، والقُدعان) يصل إلى (٢٠,٠٠٠) فارس<sup>(٤)</sup>. وقدر خليل رفعت الحوراني عدد البدو

(١) لمزيد من التفصيلات حول القبائل البدوية: ضحى الشطي، توسع البدو في بلاد الشام والمحسارهم، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام: ٤٠٦/١ - نورمان لويس، حدود الأراضي الزراعية في سوريا (١٨٠٠-١٩٥٠م). مجلة الأبحاث، السنة الثامنة: ٤ / ٤٢٨-٤٢٩، وبيك، تاريخ شرقي الأردن وقبائلها: ٣٣٢-٣٣٩. وأحمد وصفي زكريا، عشائر الشام: ٣٦٠-٤١٨.

(٢) Merrill, The East of Jordan. p. 747

(٣) سالتامة سوريا ١٢٩٨هـ / ١٨٨٠م: ٢٥٩ - ٢٦٠.

(٤) Littmans, E, Eine Umtliche Liste der Beduinen stamm des ostjordan Lands. Zeitschrift des Deutschen palaestina vereins. vol. 24-25 (1901-1902) Number. 24 pp. 26-30.

Littmans, Eine Umtliche Liste. ويشير إلى هذا المصدر حال وروده ثانية. وهذا التقدير يشمل كل بطون القبيلة ضمن بادية ولاية سوريا ولا تقتصر على قضاء عجلون.

الرحالة في قضاء عجلون عام ١٩١٠م يا يقارب (٦,٠٠٠) نفس<sup>(١)</sup>.  
 أما الفئة الثانية من التجمعات البدوية ضمن القضاء فهم العربان  
 الزراعة، أو «الشكارة» الذين يارسون بالإضافة لعملهم الرئيسي وهو تربية  
 الماشية نوعا من النشاط الزراعي، وتستقر في ديرة محددة. ويأتي في مقدمتها  
 عربان بني حسن الذين يعيشون في حيز جغرافي محدد يطلق عليه اسم «أراضي  
 بني حسن»، وهي عبارة عن أراضي واسعة خصبة تحتوي ما يقارب (٣٥) خربة  
 تمتد من غرب سكة حديد الحجاز ومن شرق غابات عجلون وأراضي قرنتي  
 سوف وجرش وشمال مجرى نهر الزرقاء، وتنقسم هذه القبيلة الى مجموعتين  
 كبيرتين: بني هليل، وتضم: الحراشنة، والخزاعة، والخواالدة، والدلاييح  
 والزواهرة، والخلابة. والثبته، وتضم: العموش، والمشاقبة، والزيود،  
 والشديفات، والقلاب، والعويسات<sup>(٢)</sup>. وقدر عددها جميعا عام ١٩٠٠م بـ  
 (٨٠٠٠) فارس<sup>(٣)</sup>. وفي عام ١٩١٠م بـ (٢٠٠٠) بيت<sup>(٤)</sup>. وقدر عدد الماعز  
 والأغنام التي تملكها هذه العشيرة عام ١٩١٠م بـ (٥٠,٠٠٠) رأس<sup>(٥)</sup>.

ومن العشائر المستقرة في الأغوار التي تخلت عن حياة التنقل والترحال  
 عشائر صحخور الغور التي استقرت في القسم الشمالي من غور الأردن بالقرب

---

(١) خليل الحوراني، حوران، جريدة المقتبس، العدد ٥٠٨ : ١ وأبو تام. العربان الرحالة في  
 حوران، جريدة المقتبس، العدد ٥٨٤ : ١ .

(٢) خليل الحوراني، حوران، جريدة المقتبس، العدد ٥٠٩ : ١ والعدد ٥١٦ : ١ . ويولس سليمان،  
 خمس أعوام في شرق الأردن : ٢٧٦ . عمر رضا كحالة، معجم قبائل العرب : ١ / ٢٧١-  
 ٢٧٢ . بيك، تاريخ شرقي الأردن وقبائلها : ٤٧٧-٤٧٩ .

Max Oppenheim, Die Beduinen. Band II. Otto Harrassowitz Leipzig. 1943  
 pp. 202-207.

Littmans, Eine Umtliche Liste. P. 30

(٣)

(٤) جريدة المقتبس، العدد ٥١٦ : ١ .

(٥) المصدر السابق، العدد ٥٠٩ : ١، والعدد ٥١٦ : ١ .

من قرية الدلمية على نهر الأردن<sup>(١)</sup>، وقرتي العدمية والثونة، واحترفت هذه القبيلة الزراعة بالإضافة لتربية المواشي<sup>(٢)</sup>. هذا بجانب عربان المخية وعربان الغزاوية الذين يعيشون في وادي اليباس بالقرب من تل الأريعين<sup>(٣)</sup> ويعملون في زراعة الأراضي المدورة «الجفتك»<sup>(٤)</sup> في غور الأريعين التي كانت ملكا للسلطان عبد الحميد، وكانت قبل ذلك ملكا لهم حيث استولى عليها السلطان وسجلها باسمه<sup>(٥)</sup>.

### علاقة الدولة العثمانية مع القبائل البدوية:

على الرغم من استمرارية النهج التقليدي الذي انتهجته الإدارة العثمانية في التعامل مع القبائل البدوية في ضرب السكان بعضهم ببعض، وإرسال الحملات العسكرية بين الفينة والأخرى، إلا أننا نلمس ابتداء من السبعينات من القرن التاسع عشر بلورة لنهج جديد يتمثل بالتحاذر بعض التدابير الإدارية

Schumacher, Northern Ajloun.. pp. 85-86

(١)

Ibid. pp. 188-189

(٢)

Merrill, The East of Jordan. pp. 186. 441

(٣)

(٤) وهي الملكيات التي سجلت باسم السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩)م وصيحت بتسميات متعددة منها «خواصي همايون» والأراضي السنية، ولكن التسمية الأهم التي أطلقت عليها هي «الجفتك»، وهي مصطلح تركي معناه «مزدوج»، وتعني قانونيا: ما يزرع ويعطي محصولا سنويا بواسطة زوج من الثيران «جفت». وما يقال لها جفتك تعني الأرض وما ينشأ عليها من أبنية وما فيها من الحيوانات والبدار وأدوات الحراث التي سجلت باسم السلطان - الدستور: ١/٥٠. دوشان، حيازة الأراضي في فلسطين. بحث منشور ضمن كتاب معبد حاده. النظام الاقتصادي في فلسطين: ١٨. وتنازل عنها السلطان بعد عزله وأصبحت تعرف بعد عام ١٩٠٨م باسم الأراضي المدورة «أي المتقلبة» لأنها انتقلت من ملكية السلطان الخاصة إلى ملكية بيت المال. مصطلح الشهبلي، بحث في أملاك الدولة. مجلة المشرق: ٣/ ٥٤٤-٥٤٥. ودوشان، حيازة الأراضي: ١٠٨.

(٥) جريدة المقتبس، العدد ٥١٦: ١.

والاقتصادية لتشجيع البدو على الاستقرار وفلاحة الأرض<sup>(١)</sup>. ففي عام ١٣٠٠هـ / ١٨٨٢م قررت الولاية إرسال لجنة خاصة لتشجيع عربان البادية على الاستقرار في الأراضي السنية «الجفتلك» في مزارع عربان الغزاوية والصقر<sup>(٢)</sup>. كما استغلت الدولة الاتجاه الموضوعي الذي بدأ يتبلور لدى بعض القبائل نحو الاستقرار، والتخلي عن حياة التنقل، وممارسة العمل الزراعي، فاستدعت عشيرتي بني حسن وبني صخر لتسجل لها بعض الأراضي الأميرية الخالية والأراضي المحلولة الواقعة ضمن قضاء عجلون بيدل المثل<sup>(٣)</sup>، وكان الإقبال على تسجيل الأراضي الحرة كبيراً بشكل عاد على الولاية بدخل مريح بلغ في سنتين فقط ما يقدر بـ (١٥٠٠٠) ليرة عثمانية، مما حدا بالولاية أن تفكر بإنشاء هيئة حكومية دائمة تتخذ من قلعة الفدين «المفرق» مقراً لها تشجيعاً لنقل الأراضي الخالية إلى العربان<sup>(٤)</sup>.

والتخذت السلطات الرسمية في الولاية بعض الإجراءات لتشجيع الاستقرار، ولزيادة مساحة الأراضي الزراعية، وللحيلولة دون اعتداء العشائر البدوية على القرى الزراعية. ففي عام ١٢٩٥هـ / ١٨٧٩م قام والي سوريا «مدحت باشا» بجهود حثيثة لإقناع عربان حوران وعجلون بالعدول عن عزمهم مهاجمة العشائر الدرزية والخضوع للحكومة<sup>(٥)</sup>، كما تدخل والي سوريا عام ١٣٠١هـ / ١٨٨٣م لفض النزاع القائم بين عربان الخريشة «بني صخر» والدوخى «السرحان»، وأوكل هذه المهمة لمصرفي حوران والبقاء ليذهبها إلى

(١) Engin Akarlı, Establishment of Ma'an - Karak Mutasarrifiyya (1891-1894). Dirasat, vol. 13. 1986. pp. 27-42.

(٢) جريدة سوريا، العدد ٩٢٢ : ١ .

(٣) المصدر السابق، العدد ٩٧١ : ٢ .

(٤) جريدة سوريا، العدد ٩٩٤ : ١ .

(٥) رسالة مدحت باشا والي سوريا إلى الصدر الأعظم. عام ١٢٩٥هـ / ١٨٧٩م. جريدة المؤيد، العدد

٥٦٨٧ : ٣ .

الزرقاء ويجري التنبيهات، ويزيل ما بقي في النفوس من العداوة<sup>(١)</sup>. وتمهدت عشائر بني صخر والبلقاء لتصرف اللقاء «هولو باشا العابد» إثر موقعة بينهم وبين عشائر السردية عام ١٨٩٩م «بأن يحافظوا على الأمن»<sup>(٢)</sup>.

وفي العام نفسه أصدرت الولاية تعليمات خاصة من أجل تشويق عشائر الولد علي والرولة والسرحان وبني خالد والمعجل «ليسكنوا تدريجياً ليستفيدوا من نعمة المدينة فيقون داخل الولاية، وتسكن هذه العشائر في قرية الزرقاء الشهيرة بخصبها ووفرة مراعيها، وتؤخذ سندات على مشايخ العربان يتعهدون بها أن لا يتجاوزوا الحدود المعينة لهم. والتعهد بتعداد جبالهم وأغنامهم»<sup>(٣)</sup>.

وإثر انتقال السلطة الى جماعة الاتحاد والترقي عام ١٣٢٦هـ / ١٩٠٨م، أبدت الدولة التفاتاً أكبر تجاه المنطقة لتأمين سلامة سكة حديد الحجاز من جهة وتشجيع النشاط الاقتصادي وزيادة الانتاجية لحل أزمة الديون التي تعاني منها الدولة، وقطع دابر التدخل الأجنبي في شئونها الداخلية من جهة أخرى. وكان إخضاع الدرروز إثر حملة سامي باشا الفاروقي مقدمة لسلسلة من الإصلاحات الناجحة، فكانت سلسلة المخافر التي تقرر إنشاؤها بعداً جديداً في السياسة الأمنية بغية نشر الأمن، وسهولة التجنيد، وجباية الأعشار وضرائب الأغنام، وتسهيل متوق المذنبين الى المحاكم<sup>(٤)</sup>.

وخطت سياسة التوطين خطوة مهمة فأصدرت «لجنة إسكان العشائر» في الولاية قانوناً لتوطين البدو تشجيعاً لهم على الاستقرار، بأن يعطى للعائلة التي يتراوح عدد أفرادها بين (١-٥) أفراد ما بين (٥٠-١٠٠) دونم من الأرض،

(١) جريدة سوريا، العدد ١٠٨٨ : ١ .

(٢) جريدة البشير، العدد ١٣٩٤ : ٣ .

(٣) جريدة البشير نقلاً عن جريدة سوريا، العدد ١٣٨٢ : ٣ .

(٤) جريدة المقتبس، العدد ٣١٣ : ٣ والعدد ٣٤٥ : ٢، والعدد ٥٦٣ : ٣ . وجريدة البشير،

العدد ١٩٨٣ : ٢ .

ومن (١٠-٢٠) دونماً لكل فرد يزيد على الخمسة، ويعطى (٥٠٠) دونم لشيخ المشايخ المعروف لدى الدولة والعربان، و (٣٠٠) دونم للمشايع. ويطبق هذا القانون على المشايخ الذين يطلبون السكنى خلال عام واحد من صدور القانون، وإذا تأخر ذلك فإنه يعطى لشيخ المشايخ (٣٠٠) دونم وللمشايع (٢٠٠) دونم، والذين يراجعون في السنة الثالث يعطون (١٠٠) دونم كأفراد العربان، وتعطى لهم الآلات والأدوات الزراعية. وتضمن القانون كذلك تسهيلات للبناء والمرافق الأخرى وإعفاءات من رسوم الأعشار لمدة ثلاث سنوات، ورسوم المواشي لمدة خمس سنوات من تاريخ السكنى<sup>(١)</sup>.

وبما يشعر باهتمام الولاية بمسألة توطین العشائر البدوية أنها طلبت من العاصمة الموافقة على تسجيل الأراضي الواقعة على أطراف الخط الحديدي الحجازي من حوران الى حدود مدائن صالح جنوباً للأهلين والعرب الرحالة ليسكنوا فيها، وطلبت نظارة الداخلية الى الولاية تبيان مساحة هذه الأراضي وقدراتها الإنتاجية وأماكن المياه فيها، ودعمت طلبها هذا بمبلغ (٤٠,٠٠٠) قرش لتغطية نفقات المشروع<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من هذه الاجراءات التي اتبعتها الدولة للحد من الحروب القبلية التي كانت ترتاد البادية الشرقية من القضاء إلا أن هذه الحروب لم تنته، ففي عام ١٣٠١هـ / ١٨٨٣م دب النزاع بين عربان الخريشة من بني صخر وعشائر السرحان بالقرب من قلعة الزرقاء فوق عدد من القتلى بين الطرفين<sup>(٣)</sup>. وفي عام ١٨٨٥م، دب النزاع بين بني صخر والرولة قرب قلعة الزرقاء<sup>(٤)</sup>، وتجدد هذا النزاع عام ١٨٩٤م في ناحية البطين وقتل فيه (٤٠) شخصاً من

(١) جريدة البشير، العدد ٢٠٥٩ : ٣ .

(٢) جريدة القتبس، العدد ٢٥٣ : ٣ .

(٣) جريدة سوريا، العدد ١٠٨٨ : ١ .

(٤) Robinson Lees. Life and Adventure Beyond Jordan. London. (N.d.).



عربان بني صخر والبلقاء<sup>(١)</sup>. وفي عام ١٩١٠م تكتل بنو صخر مع الشرارات والسرхан وبعض بطون السردية ضد عربان الحويطات<sup>(٢)</sup>.

ولم يكن الفلاحون بمنجى من اعتداءات البدو على قراهم ومحاصيلهم وحيواناتهم، مستغلين ضعف السلطة في بعض الفترات، وضيق البادية بما رحبت نتيجة للجفاف، حيث تلجأ هذه التجمعات القبلية التي ترتاد الأجزاء الشرقية للزحف باتجاه المناطق الأكثر خصبا في الغرب حيث تتوافر شروط الرعي ومصادر المياه، ففي عام ١٨٧٠م قامت عربان بني صخر والسردية والفحيلية والعيسى والسرхан بالانتقال إليهم ومواشيهم ومضاربهم إلى جهات بلاد حارثة في غور بيسان وعجلون<sup>(٣)</sup>.

وفي عام ١٨٨٤م أغار فرسان عشيرتي صخور الغور والبشاته على أهالي قرية الطيبة (عجلون) ونهبوا قسما كبيرا من مواشيهم<sup>(٤)</sup>، وتكرر هذا الحادث عام ١٨٨٧م عندما أغار جماعة من الرولة على قرى القضاء الشرقية ونهبوا نحو (٢٨٠٠) رأس من الماشية<sup>(٥)</sup>، كما اعتدت فرقة من عرب البلانة عام ١٨٨٩م على قرية حوارة وقتلت أربعة وجرحت أربعة من أهالي القرية<sup>(٦)</sup>. وتكرر هذا الحادث عام ١٣١٣/١٨٩٧م من قبل العربان على قرى حوارة، والنعيمة وايدون ونهبوا مواشيهم<sup>(٧)</sup>. وقام عربان الرولة والسرхан بالاعتداء على عشائر

---

(١) مجلة الهلال، السنة الثانية (١٨٩٣-١٨٩٤) : ٦٠ . ومجلة المقتطف، السنة الثانية (١٨٩٣-١٨٩٤) : ٩٢-٩٣ .

(٢) عدنان الططار، الحويطات من كبرى قبائل العرب : ٧٨ .

(٣) عباس الحاشي، السياسة، مجلة الجنان : ٣٦٠/٩ .

(٤) جريدة الشير، العدد ٧٢٠ : ٤ .

(٥) المصدر السابق، ٨٨٧ : ٢ .

(٦) المصدر نفسه، العدد ٩٩٢ : ٣ .

(٧) برقية من قائمقام عجلون. بتاريخ ٢٥/حزيران/١٣١٣ مالية/١٨٩٧م. وثائق ميرزا باشا. م و ١٤/٥ .

بني حسن وقرى جرش، والنبي هود وسوف وألحقوا أضرارا بالزروع<sup>(١)</sup>. وعلى الرغم من استمرارية الصراع حتى نهاية العهد العثماني عام ١٩١٨م، إلا أن نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين شهدت تضاؤل المد القبلي، وخفت حدة الاعتداءات على قرى الفلاحين، ويرتبط هذا بتحسين فعالية الأمن وخاصة بعد أن تم مد سكة حديد الحجاز. وزادت فعالية جهاز الأمن إثر بناء المخافر الجديدة وتحصين القلاع القديمة<sup>(٢)</sup>، بالإضافة لتحسين طرق ووسائل الاتصال والمواصلات، ومد خطوط التلغراف التي ربطت القصبات والمراكز الرئيسية بمركز الولاية والعاصمة<sup>(٣)</sup>.

كما أن توطين الدولة لجماعات بشرية جديدة من شراكسة وشيشان ابتداء من أواخر السبعينات كان له أثر بعيد المدى، فقد عملت هذه الجماعات الجديدة المسلحة بالأسلحة الحديثة المتطورة مقابل وسائل القتال التقليدية للبدو على تشكيل حاجز بشري قوي يمنع توغل القبائل البدوية على القرى غريبا، ومن جهة أخرى شكلت هذه الجماعات البشرية الجديدة نموذجا يُحتذى لهذه القبائل البدوية التي أبدت ميلا موضوعيا نحو الاستقرار والاستيطان بحكم قوانين التطور الموضوعي التي نمت من داخل هذه الجماعات البدوية<sup>(٤)</sup>. وتشير قائمة رسمية تعود لعام ١٩٠٠م إلى أن السواد الأعظم من القبائل البدوية في لواءي حوران والكرك كانت تؤدي الضرائب للدولة<sup>(٥)</sup>.

(١) برقية من وكيل متصرف حوران بتاريخ ١٧/٦/١٣١٣ مالية/١٨٩٧م. وثائق ميرزا باشا. م و ٥/

٨.

(٢) جريدة البشير، العدد ٨٩٧ : ٣.

(٣) مدت خطوط التلغراف إلى قضاء عجلون عام ١٢٩٨هـ / ١٨٨٠م. جريدة سوريا، العدد ٨٧٠ :

١ وحول وسائل الاتصال والمواصلات وأهميتها في القضاء راجع: عليان الجالودي، قضاء

عجلون: ٢٨٧ - ٣٠٠.

(٤) على سبيل المثال: تقدم نوري الشعلان، شيخ مشايخ عرب الرولة عام ١٩١٠م بمرضة إلى

مجلس الولاية العمومي ليسجل لعبيرته خربة أم الجبال وما حولها من الأراضي المحلولة. جريدة

المقتبس، العدد ١٩٦ : ٣.

Littman, Ene Amtliche List. pp.30-31

(٥)

## ب - الطوائف غير الإسلامية:

شهد مطلع القرن التاسع عشر تزايداً في الوجود المسيحي في القضاء، بسبب تزايد الضغط الوهابي على أطراف المناطق الجنوبية واضطراب الأمن في مناطق الكرك خلال العهد المصري، وحملة إبراهيم باشا عليها عام ١٨٣٧م، حيث دفع هذا بقسم من نصارى الكرك والشوبك الى الهجرة باتجاه مناطق عجلون وحران<sup>(١)</sup>. كما أن هيمنة الزعامات المحلية في شمالي فلسطين وغياب الأمن دفع بقسم كبير من المسيحيين للهجرة باتجاه الأجزاء الشرقية من النهر<sup>(٢)</sup>. ومجرد تتبع المعلومات التي تقدمها هذه العائلات عن أصولها ومواطنها الأصلية، يوضح أن هذه العائلات هاجرت الى القضاء من مناطق حوران ودمشق أو الكرك أو السلط أو من مدن وقرى فلسطين، وقلة منها تدعي أنها ذات أصول «غسانية» ومقيمة في المنطقة من عهود قديمة<sup>(٣)</sup>.

وقد ساهمت مرحلة التنظيمات وما رافقها من تدخلات أجنبية بشؤون الدولة العثمانية الداخلية وتزايد الاهتمام بالطوائف المسيحية في بلاد الشام إثر فترة الستين (١٨٦٠م) في لبنان، في إعطاء المسيحيين دوراً أكبر في المشاركة العامة، فتمتعوا بحق المواطنة أسوة ببقية رعايا الدولة، وأشركوا في عضوية المجالس الإدارية في القضاء، وعضوية محكمة البداية. ومن الزعامات المسيحية البارزة في القضاء التي يشار لها في عضوية المجالس الإدارية ومحكمة البداية: «خليف الغنّا» و«سلطي أفندي الإبراهيم» من قرية الحصن. «ومسعود أفندي

---

(١) مؤلف مجهول، مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا: ٧٧-٧٨. ورووف أبو جابر، الزراعة في شرق الأردن: ٤٨-٤٩.

(٢) سليمان موسى، عقيله أغا الحاسي اعتاداً على وثيقة تعود لعام ١٨٨٢م: ٤٦.

(٣) يمكن تتبع أنساب وأصول هذه العائلات لدى بيك، تاريخ شرقي الأردن وقيادتها: ٣٨١-٤٨٧.

العبود» من قرية عرجان<sup>(١)</sup>. كما أن تغلغل النشاط التبشيري فتح آفاقا جديدة أمام المستثمرين من المناطق المجاورة من المرتبطين بالنشاط التجاري الأوروني. وبدأ القضاء يشهد في أواخر العهد العثماني مستثمرين وتجارا مسيحيين من أقضية حيفا ويافا وعكا، وأقبلوا على تعزيز المصالح التجارية وشراء الأراضي والعقارات في قرى القضاء ومناطق الأغوار. ومن الأسماء التي تبرز لدينا: «الخواجه يواكيم وهبه الانكليزي المسيحي العثماني المتوطن في حيفا»<sup>(٢)</sup>، و«الخواجه» الياس جرجي كساب، والخواجه رجا سليم بك الرئيس من تجار حيفا<sup>(٣)</sup>، و«الخواجه يعقوب موسى الخزان من حيفا»<sup>(٤)</sup>، وجازي حبيب حوى ونعيم ونايف أولاد أسعد حوى من الناصرة<sup>(٥)</sup>.

وقرى القضاء التي توجد فيها جماعات مسيحية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين هي: الحصن والصريح، واربدة وعجلون وعنجرة، وصمد، وجديتا، وسوف وإبدون والنعمة وشطنا وخرية الوهادنة وتبنة وحلاوة<sup>(٦)</sup>. وتركز أكبر التجمعات المسيحية في بلدي الحصن وعجلون حيث تركز النشاط التبشيري، ففي عام ١٨٧٩م كانت بلدة عجلون أكبر تجمع سكاني الى الشرق من نهر الأردن، وقدر عدد سكانها بـ (٥٠٠) نسمة ثلاثة أرباعهم من المسيحيين والربع الآخر مسلمون<sup>(٧)</sup>، أما الحصن فقد قدر عدد المسيحيين فيها

(١) انظر: مائة سوريا ١٨٧٢/١٨٧٢م: ١٠٣. ومائة سوريا ١٨٣٥/١٨٨٧م: ٢٢٢.

ومائة سوريا ١٨٣٧/١٨٩٩م: ٣١٧.

(٢) سجل شرعي حيفا ٩: ٣٢.

(٣) السجل السابق: ٣٢. وسجل ٨ اريد: ٤٤.

(٤) سجل شرعي حيفا ١٠: ٧.

(٥) سجل شرعي اريد ٨: ٤١.

(٦) خليل رفعت الحوراني، حوران، جريدة المقتبس، العدد ٦١٨: ١-٢.

Rogan, Al-Salt, Jabal Ajloun, pp.31-37

Oliphant, Land of Gilead. p. 165

(٧)

عام ١٨٧٧م بحوالي (٧٠) عائلة مسيحية<sup>(١)</sup> وارتفع هذا العدد عام ١٩١٢م الى (١٢٠٠) نسمة نصفهم من المسيحيين<sup>(٢)</sup>. أما اجمالي عدد المسيحيين في القضاء فقدروا في إحصاء عام ١٩١٤م بـ (٤٧٤٩) نسمة بنسبة تبلغ (٧,٦٪) من السكان<sup>(٣)</sup>. وقدروا في نهاية العهد العثماني بحوالي (٦٠٠٠) نسمة تقريباً<sup>(٤)</sup>★.

ويشكل الأرثوذكس الغالبية العظمى من المسيحيين، وهم الطوائف المسيحية الشرقية التي ترتبط بالبطريركية الأرثوذكسية في القدس، واعتبرت إحدى الأبرشيات الملحقة بالكرسي البطريركي في القدس<sup>(٥)</sup>. أما النشاط التبشيري الكاثوليكي في القضاء فتعود بداياته الى فترة السبعينات من القرن التاسع عشر<sup>(٦)</sup>، وقد تكللت هذه الجهود التبشيرية الكاثوليكية بالنجاح عندما تمكن الأب جاتي (D. Gatti) بمساعدة شخصين من بلدة الحصن بإنشاء علاقات ودية مع السلطات العثمانية في القضاء، وبعدها بعام أرسل مبعوث خاص الى الحصن هو الأب ثيوالد نافوني (D. Theobald Navoni) وعين

Merrill. East of Jordan. p. 356 (١)

Baedeker. Karl. Palestine and Syria. 5th Edition. Leipzig. London 1912. p. 16. (٢)

Hand Book of Syria p. 600

Zamir. Population Statistics. p 96. (٣)

Handbook of Syria. p. 608 (٤)

★ لا توجد احصائيات تفصيلية لعدد سكان القرى. وتبقى الاحصائيات المتناثرة في كتب الرحالة هي المصدر الوحيد لعدم وجود احصائيات عثمانية معاصرة تقابلها أو تنقدها.

(٥) انقسمت الكنيسة الأرثوذكسية في بلاد الشام الى بطريركيتين القدس وأنطاكية. ويرتبط بالبطريركية الأرثوذكسية في القدس أسقفيات: بيت لحم، والناصرة، وحيفا، وعكا، واللد، ورام الله، والرملة، وبيت جالا، وغزة، ونابلس، والكرك، والسلط، والحصن، وعجلون. مجلة الجنان: ١/ ٤٢٠-٤٢١. و خليل ابراهيم تزايا، تاريخ الكنيسة الارشليمية: ٢٣١. شهادة خوري ونقولا خوري، خلاصة تاريخ كنيسة اورشليم الأرثوذكسية: ٣٢٦-٣٤١.

A. H. Inugurations ala paroisse d'anjara, Jerusalem, Le Bulletin (٦)  
Diocesain. Dupatriarcal Latin. Anee 49 (7-9) 1983 pp. 169-176.

حنا سعيد كلداني، تطور بنية الكنائس ونمو المؤسسات المسيحية في الأردن وفلسطين في القرن التاسع عشر: ٢٧٢-٢٧٣.

مساعدًا له هو الأب ميشيل كرم من الناصرة<sup>(١)</sup>.

وعلى ما يبدو فإن عائلات كثيرة انضمت إلى المذهب الكاثوليكي، ففي عام ١٨٨٦م بلغ عدد الكاثوليك في الحصن (٣٠٠) شخص ينتمون إلى (٥٨) عائلة، يقيمون صلواتهم في بيت الكاهن لعدم وجود كنيسة، كما يستعمل بيت الكاهن كمدرسة يبلغ عدد طلابها (٦٠) طالبًا من الذكور والإناث<sup>(٢)</sup>.

وأما عجلون فعين فيها أول مبعوث رسمي كاثوليكي بتاريخ ٥ حزيران ١٨٩٧م وهو الأب «حنا سارينا»، ولتتولى كذلك شؤون مسيحيي عنجرة التي استمرت مرتبطة بإرسالية عجلون حتى عام ١٩٢٥م عندما استقبلت عنجرة أول مبعوث خاص بها<sup>(٣)</sup>.

وهناك وجود محدود لمهاجرين مسيحيين أرمن ضمن القضاء<sup>(٤)</sup> بالإضافة لإشارة محدودة لليهود. فأشار الرحالة شوماخر إلى أن بعض حراس المخازن في إريد هم من اليهود<sup>(٥)</sup>. أما السجل الشرعي فلا يشير إلا لليهودي واحد ضمن القضاء اسمه «عفّال اليهودي» كان يتعامل بالفوائد الربوية<sup>(٦)</sup>. إلا أن هذه الحالات الفردية لا تعكس بالضرورة وجودًا لطائفة يهودية في القضاء خلال فترة الدراسة.

ومع أنه لا تتوافر لدينا معلومات تفصيلية حول علاقة الطوائف المسيحية بعضها ببعض، إلا أنه من الملاحظ أن تكثيف النشاط التبشيري قد أثار حساسية الأغلبية الأرثوذكسية في القضاء. وكان ذلك يتطور أحيانًا إلى حد القتل مثلما

(١) Me'debille. Salt History D'une Mission Jerusalem 1957. p. 78

(٢) Pier Duvignau. S.B. Mgrvencent Bracco. Patriarche Latin de Jerusalem (1835-1889) Jerusalem, 1981 pp. 121-122. Me'debille, Salt History D'une Mission, pp. 86-96.

(٣) Inugurations ala paralasse d'anjara p. 171

(٤) سجل شرعي إريد : ٧ .

(٥) Schumacher. Northern Ajloun. p. 27

(٦) سجل شرعي إريد ٨ : ١٢٠-١٢١ .

حصل بتاريخ ٩ شباط ١٩٠٢م عندما قتل أحد مسيحيي عجلون المبشر الكاثوليكي «جوزيف جاريلا» وهو يؤدي الصلاة في الكنيسة<sup>(١)</sup>.

وكانت الجهات المشرقة على الإرساليات الطائفية تسعى لكسب المؤيدين لها من قبل الأهالي، ومقابل ذلك كانت تتحمل الاتفاق على شؤون إرسالياتها، سواء بفتح المدارس أم ببناء الكنائس وتقديم الاعانات المادية لخدمتها<sup>(٢)</sup>.

ومن الملاحظ أن الجهات المشرقة على الإرساليات الطائفية كانت تمارس نوعاً من الضغط على الأهالي بغية الاستجابة لمطالبها، مثلاً حصل مع مسيحي قرية عجلون، عندما أوقف البطريرك المقدسي دفع رواتب معلمهم وكهنتهم لإجبارهم على قبول الخوري المعين لهم من قبل البطريركية، مما دفعهم إلى رفع عريضة عام ١٩١٣م بتوقيع وأختام مائة وستين شخصاً إلى القنصل الروسي في القدس، الجنرال «كروغولوف»، محتجين على هذا التصرف، ومطالبين بفتح مدارسهم في أبرشية عجلون<sup>(٣)</sup>.

وأكد جميع الرحالة الذين مروا بالقضاء على العلاقة الودية بين المسلمين والمسيحيين<sup>(٤)</sup>، وأنه لا يمكن التمييز بين أصحاب الديانتين لأن مظهرهم وملبسهم وعاداتهم متشابهة<sup>(٥)</sup>، وأن الأغلبية المسلمة تحترم الأقلية المسيحية وتحافظ على حقوقها وتتنظر إليها بعين الصدق والمحبة<sup>(٦)</sup>، ولم تترك الصراعات الطائفية في المناطق المجاورة أي صدى في القضاء<sup>(٧)</sup>، بسبب بعد المنطقة عن

(١) Inaugurations ala paroisse d'anjara. p 171

(٢) جريدة البشير، العدد ٩٥٧ : ٣ .

(٣) مجهول، أهالي عجلون وقنصل روسيا، جريدة فلسطين، العدد ١٧١ : ٣ .

(٤) Rogan. Al-Salt, Jabal Ajloun, pp. 34-35

(٥) Oliphant. Land of Gilead, pp. 105-106

(٦) Schumacher. Northern Ajloun. p. 27

خليل الخوري، حوران، جريدة المقتبس، العدد ٥١٨ : ١ .

(٧) نهان قساطلي، سوريا، مجلة اللطائف، السنة السادسة : ٤٩١/١١ .

النفوذ المباشر للارسلالات التبشيرية والدسائس الاستعمارية، واندماج الأقلية المسيحية اجتماعيا واقتصاديا مع الأكثرية المسلمة، كما كان للمسيحيين حقوقهم في الإدارة وإقامة شعائرهم الدينية وبناء كنائسهم<sup>(١)</sup>.

### ج - الجماعات الوافدة من خارج القضاء:

وطنت الدولة العثمانية جماعات من المهاجرين الشراكسة والشيخان كجزء من سياستها التي تهدف الى إرساء قواعد جديدة للهيمنة على هذه المنطقة، وتأكيد سيطرتها عليها، وتشكيل حاجز بشري جديد يحول بين القبائل البدوية المقيمة الى الشرق من درب الحج والفلاحين في الغرب، حماية للطريق من جهة، وللحيلولة دون اعتداءات القبائل البدوية على قرى الفلاحين غربا<sup>(٢)</sup>، ولخلق واجهة صدام ضد القبائل الدرزية التي فشلت كل محاولات الدولة العثمانية لاختصاصهم والاتفاق معهم من جهة أخرى. وهذا البعد قديم في السياسة العثمانية يقوم على جمع السكان المختلفين في اللغة والعادات والعرق مع بعضهم مما يضمن لها بالتالي إحكام قبضتها عليهم<sup>(٣)</sup>.

وهدفت الدولة كذلك الى زيادة الانتاجية الزراعية في هذه الأراضي الخصبة والمهملة عن طريق الاستفادة منهم في إصلاح الأرض وبناء محطات سكك الحديد والاهتمام بتطوير الأراضي الزراعية في ولاية سوريا لتكون بديلا لمنطقة البلقان الزراعية الرئيسية للامبراطورية<sup>(٤)</sup>. وليكون هؤلاء المستوطنون

(١) جريدة البشير، العدد ١٥٠٨ : ٢ .

(٢) رؤوف أبو جابر، الزراعة في شرق الأردن: ١٠٧ .

(٣) Lippey W. Hoskins. F. The Jordan Valley and Petra. two volumes, London. 1905 vol. I. p 221-222.

(٤) Seteney Shami. Ethnicity and Leadership: The Circassians in Jordan. (٤) pp.39-44



الجلدد نموذجاً يحنذى لتشجيع القباثل البدوية الرحالة على الاستقرار<sup>(١)</sup>. كما تستطيع الدولة العثمانية استغلال الإمكانيات الحربية التي يتمتعون بها في حفظ الأمن، وتشكيل قوات رادعة تستطيع - وهو ما حصل فعلاً - ضبط جراح القباثل البدوية وتحقيق معدلات أفضل من الضرائب، وحماية سكة حديد الحجاز التي أنشئت فيما بعد، وتأمين نقل الوقود من الغابات الموجودة على جانبي الخط<sup>(٢)</sup>.

وطنُ الشراكسة والشيشان في قضاء عجلون في قرى: جرش، والزرقاء، والسخنة<sup>(٣)</sup>، وهي قرى تمتاز بخصوبتها وجودة تربتها من جهة، وتوافر مصادر المياه فيها من جهة أخرى. وتنبع أهميتها بالدرجة الأولى من موقعها المواجه للتجمعات القبلية. ويوجد شك حول بداية إسكان الشراكسة في قرية جرش<sup>(٤)</sup>، إلا أن المرجح أنهم سكنوها عام ١٨٨٤م حيث استوطنتها حوالي (٥٠) عائلة من القبرطاي يقودهم نوح بيك<sup>(٥)</sup>، وبنوا بيوتهم على الجانب الشرقي من سيل جرش في الجهة التي تقل فيها الآثار.

ونجح المهاجرون الشراكسة في إعادة إعمار القرية فمهدوا فيها طرقاً للعبارات بمساعدة الدولة ما بين القنيطرة وجرش. ومهدوا الطرق الداخلية، وبنوا منازلهم مستغلين الحجارة الأثرية، وشقوا القنوات لنقل المياه من الوادي

(١) أمين الحشيمي، المهاجرون وسكان البادية، جريدة الاتحاد الثاني، العدد ٤٤: ١-٢.  
(٢) عصام حتك، السياسة الاسكانية للإمبراطورية العثمانية وطريقة إسكان الشراكسة، مجلة الإنحاء التركية، العدد ٧: ٧-٨. محمد خير حنطوق، الشركس تاريخهم وعاداتهم وتقاليدهم: ٤٠-٤٢.

(٣) وطن الشراكسة والشيشان في أفضية شرقي الأردن في قرى: عمان، وصويلح، ووادي السير، وناعور، والرصيفة.

(٤) راجع عبدالله ابو محفوظ وشاكر ابو بدر، الشركس في جرش، مجلة رسالة المعلم، السنة الثالثة، العدد ٣: ٢٤٥. وأسامة يوسف شهاب، جرش تاريخها وحضارتها: ٣٣٧.

Shami, Ethnicity and Leadership, p. 46

Lewis, Nomads and Settlers, p. 102.

(٥)

لري الأراضي، ومهدوا الأرض بين الآثار واستغلوها في زراعة الحبوب والفواكه والأشجار المثمرة، وأدخلوا مزروعات جديدة لم تكن مألوقة من قبل مثل التوت الأرضي<sup>(١)</sup>، والبرسيم لإطعام أبقارهم<sup>(٢)</sup>. وأدخلوا بعض الصناعات الخشبية لاستعمالاتهم ولبادلتها مع شراكسة عمان وجرش والتجمعات القروية والبدوية المجاورة. وتحولت جرش الى مركز تجاري مهم استقطب كثيرا من التجار الدمشقيين الذين افتتحوا لهم فيها محلات تجارية بلغ عددها عام ١٩١٠م عشرين محلا لبيع مال القبان والثياب للجراكسة والعربان<sup>(٣)</sup>.

وارتبط الشراكسة بالادارة العثمانية، وساهموا مساهمة فعالة في حفظ الأمن وجباية الضرائب من التجمعات القبلية المجاورة لهم كبنى حسن<sup>(٤)</sup>، وانتزعوا زمام السيطرة من الزعامات المحلية المنفذة في ناحية المعراض. ويشير الرحالة «جراي هل» (Gray Hill) إلى أن الشراكسة بعد عام ١٨٩٠م انتزعوا زمام المبادرة من شيخ سوف وتولوا حماية زوار المناطق الأثرية<sup>(٥)</sup>.

واستفادت الدولة منهم في ضرب التجمعات الدرزية في جبل حوران حيث أشركتهم في القضاء على تمرد الدروز عام ١٨٩٦م<sup>(٦)</sup>، وشكلت منهم ومن التجمعات الشراكسية الأخرى في البلقاء والجلولان ابتداء من عام ١٨٩٧م

(١) Goodrich Freer. In A Syrian Saddle. London. 1905. p. 125

(٢) Schumacher G. Descherasch (Z.D.P.V.) Band 42-43 (1901-1902).

Number 43, pp. 117-118

(٣) خليل المحوراني، حوران، المقتبس، العدد ٤٨٧ : ١ . والقباني هو من يزن بالقبان الأشياء الثقيلة التي لا يرفعها الميزان البلدي البالغ لحد القنطار وزنا. ومال القبان هو كل ما يمكن وزنه بالقبان من: حبوب وسمن وحطب وصوف. وعلى الأرجح أن هذه الدكاكين فروع للمحلات التجارية الكبرى في دمشق التي يديرها عملاء (وكلاء) يبيعون ويشترون لحساب التجار الدمشقيين، جمال الدين القاسمي، و خليل المعظم، قاموس الصناعات الشامية: ٢ / ٣١٥ و ٣٧٣ .

(٤) Badeker. Palestine and Syria. p. 139

(٥) Gray Hill: With the Beduins. p. 70

(٦) جريدة البشير، العدد ١٧٤٠ : ١ .

قوة عسكرية مؤلفة في البداية من (١٠٠) رجل من الخيالة باسم والقوة السيارة، لتتولى حماية لواءي حوران والكرك وقضاء جبل الدروز، وأسندت قيادتها لأحد هؤلاء الشراكسة، وهو ميرزا بك بكباشي طابور الجندرية في دمشق الشام، وأوكلت لهذه القوة مهمة المحافظة على الفلاحين من تجاوزات العربان<sup>(١)</sup>، والمحافظة على سلامة طريق الحاج وجباية الضرائب من القبائل البدوية<sup>(٢)</sup>.

واشتركت هذه القوة الى جانب القوات العثمانية في إخماد تمرد الكرك عام ١٩١٠م<sup>(٣)</sup>. وعندما نشبت الحرب الكونية الأولى عام ١٩١٤م حافظ الشراكسة على ولائهم للدولة العثمانية، وتطوع عدد منهم الى جانب القوات العثمانية<sup>(٤)</sup>. وشكل المتطوعون الجراكسة قوة أمدتها إدارة الجيش الخامس العثماني بالسلاح والعتاد وعينت ميرزا بك مفتشا لقوات المتطوعين ومنحته صلاحيات منها: حماية جهة الكرك، والمحافظة على سكة حديد الحجاز، والقبض على الفارين من الخدمة، وتجنيد المتطوعين الجدد وتدريبهم ليكونوا على أهبة الاستعداد لسوقهم الى الجبهة<sup>(٥)</sup>، وقتل عدد من هؤلاء الشراكسة في الدفاع عن عثمانيين أمام تقدم القوات الانجليزية وأمام هجمات قوات الثورة العربية المتجهة شمالا سنة ١٩١٧م<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) جريدة البشير، العدد ١٢٨٢ : ٢ .  
 (٢) وثائق ميرزا باشا المحفوظة في مديرية المكتبات والوثائق الوطنية/ حان م و ١/٩، ١٣/١، ٥/٥، ٧/٥، ٨/٥، ٩/٥، ١٤/٥، ٧/٦ .  
 (٣) سليمان موسى، عثمان حاصصة الأردن: ٥٢ .  
 (٤) جريدة المقتبس، العدد ١٤٨٨ : ٢ .  
 (٥) وثائق ميرزا باشا. م و ٦/٦، وحفظت لنا الوثائق جدولا بأسماء المتطوعين خلال الحرب العالمية الأولى من قرى: حان، وصويلح، ووادي السير، وناعور، والرصفة وقرى قضاء الجولان.  
 (٦) قائمة بأسماء القتلى والجرحى في الهجوم على محطات السكة الحجازية من قبل قوات الثورة العربية الكبرى م و ٤/٢٣ .

وساهمت العزلة الاجتماعية التي أحاط بها الشراكسة أنفسهم، وولاؤهم للسلطة العثمانية، وانخراطهم في سلك قوات الدرك في رفض العناصر المحلية لهم، فلا يشار لأي من علاقات الزواج والمصاهرة بينهم وبين السكان المحليين. وبقي الأهالي ينظرون لهم على أنهم عنصر غريب ترتب على وجوده نوع من الضرر على حقوقهم في المراعي والمياه، حيث أسكنتهم الحكومة العثمانية في أراض كان البدو يعتبرونها ملكا لهم<sup>(١)</sup>. وبعد أن قامت الحكومة بسؤال أهاليها الأصليين عن الضرائب المترتبة على هذه الأرض، ولما كانت الضرائب المطلوبة للحكومة أكثر من ثمن الأرض الحقيقي فإنه لم يكن أمام الأهالي إلا إثبات أن هذه الأرض ليست لهم فأخذتها الحكومة وأعطتها للمهاجري الشراكسة<sup>(٢)</sup>.

وتعرض الشراكسة لهجمات القبائل البدوية ونهب مزارعهم وقطعان مواشيهم، ففي عام ١٨٨٧م جاء بنو صخر بأعداد كبيرة الى جرش، واجتاحت خيولهم حقول الدرة التي تعود للشراكسة<sup>(٣)</sup>، وقامت عربان الرولة والسرhan بالاعتداء على قرية جرش وألحقوا أضرارا بالمزارع وهددوا الأهالي بالسلاح عام ١٣١٣ مالية/ ١٨٩٧م<sup>(٤)</sup>، ولكنهم مع مرور الزمن نجحوا في ترسيخ أقدامهم واشتركوا اشتراكا فعالا في الإدارة والجيش، واندمجوا في شبكة التجارة الداخلية، وحافظوا على دورهم الرئيسي كمزودين للمحاصيل الزراعية، وحافظوا - كأقلية عرقية ضمن محيط عربي - على حدود مجتمعهم، وجاء

---

(١) جريدة البشر، العدد ٤٧٤ : ٤ . امين الحشيمي، المهاجرون وسكان البادية، الاتحاد العثماني، العدد ٤٤ : ١-٢ . محمد كرد علي، رحلة الى المدينة المنورة (اللقاء)، مجلة المقتبس، السنة ١٧ : ٥٠٨-٥٠٩ .

(٢) Lippey and Hoskins, The Jordan Valley and Petra. Vol. 1. p. 215-216

(٣) Gray Hill. With the Beduins, p. 171

(٤) وثائق ميرزا باشا م و ٨/٥ :

اختلاطهم مع العرب على المستوى الاجتماعي محدودا.

ووجد في القضاء استيطان من قبل بعض الجماعات البهائية<sup>(١)</sup> في قرى العدسية والباقورة والمنشية في الأغوار ابتداء من عام ١٨٩٧م<sup>(٢)</sup>.

كما وجد في القضاء بعض العناصر الكردية التي تنتسب الى محلة الأكراد في مدينة دمشق استخدمت في سلك قوات الأمن من الجندرية وقوات الدرك<sup>(٣)</sup>، واستقرت جماعات منهم في قصبة ارد، وفي قرية سحم الكفارات<sup>(٤)</sup>.

ووجد في منطقة الأغوار بعض العائلات ذات الأصول الزنجية كعشيرة عرب العبيد التي استقرت على المنحدرات الشمالية لوادي العرب أسفل قرية مكيس، ويدعون أنهم من السودان<sup>(٥)</sup>، واحترف هؤلاء العمل في الرعي، والزراعة، وكان عددهم عام ١٨٨٧م (١٥٠) نسمة يعيشون في (٤٠) خيمة<sup>(٦)</sup>.

ووجد في القضاء بعض جماعات من النور أشار لهم الرحالة «ميرل» عام ١٨٧٦م في وادي اليايس<sup>(٧)</sup>، وأشار لهم السجل الشرعي في أواخر الفترة

(١) البهائية مشتقة من اسم مؤسسها حسين مرزا عباس الملقب «بهاء الله» المولود في طهران عام ١٨١٧م، الذي اعتنق المذهب البابي (البابية) وسجن في طهران عقب محاولة اغتيال شاه ايران، ثم نفي الى بغداد ومنها الى أدنة عام ١٨٦٤م. ثم الى عكا عام ١٨٦٨م. وتوفي فيها عام ١٨٩٢م تاركا الأمر من بعده لابنه الأكبر عباس أفندي الملقب «عبد البهاء». وأصبحت عكا مقر البهائية الدائم ومركزها الروحي. لمزيد من التفاصيل حول تاريخ ومبادئ العقيدة البهائية: كلمنت هوار، البهائية، دائرة المعارف الاسلامية المكية: ٢٤٠-٢٤١. وجون أسلمنت، منتخبات من كتاب بهاء الله والعصر الجديد (مقدمة لدراسة الدين البهائي).

(٢) فردريك بيك، تاريخ شرقي الأردن وقيامها: ٥٣٠. ولمزيد من التفاصيل حول دوافع الاستيطان البهائي: عليان الجالودي، قضاء حجلون: ١٢٥-١٢٦.

(٣) Oliphant. Land of Gilead. pp. 125-126

(٤) HandBook of Syria. p. 607

(٥) Ibid., p. 607

(٦) Schumacher. Northern Ajloun. pp. 38, 86.

(٧) Merrill. East of Jordan. p. 186

حول قرية سحم الكفارات وقصبة اريد<sup>(١)</sup>.

## ٢ - الأحداث المحلية في القضاء (١٨٦٤ - ١٩١٨)م.

يرتبط ظهور الزعامات المحلية وتزايد نفوذها بطبيعة اهتمامات السلطة المركزية بالأجزاء الجنوبية من ولاية سوريا في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، فحتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم تكن منطقة حوران وما يليها جنوباً موضع اهتمام مباشر من قبل الحكومة العثمانية إلا أثناء موسم الحج، ولفترة محدودة تتراوح بين شهر وشهرين، حيث كانت قوافل الحجاج تمر بها، وتنفذ التزامات السلطان من تنظيم لهذه القوافل وتقديم مؤن لها. ثم ترك مناطق حوران الى حالة من الحكم الذاتي حتى موسم الحج القادم<sup>(٢)</sup>. واعتمدت الدولة على أصحاب النفوذ والزعامات المحلية وأعطتها السلطة التامة، واعترفت بها وقربت مشايخها لإدارة المنطقة<sup>(٣)</sup>.

ويرتبط هذا النهج بالحاجات الطبيعية للفلاحين الذين وجدوا أنفسهم - في ظل غياب السلطة المركزية - مضطرين - للحفاظ على بقائهم واستمرارية حياتهم في قراهم - الى الانضواء ضمن تحالفات عشائرية لحمايتهم من اعتداءات البدو واللصوص، وتنظيم العلاقات الداخلية في ظل أقوى الزعامات العشائرية فيها<sup>(٤)</sup>، مما ساعد على تنامي نفوذ هذه الزعامات التي استغلت غياب

(١) سجل شرعي اريد ٧ : ٤-٥ . وسجل شرعي اريد ٨ : ٩٣-٩٤ .

(٢) لندا شلشر، فصول من تاريخ سوريا الحديث، صور من حوران في القرن التاسع عشر، مجلة دراسات تاريخية، العدد ٩-١٠ : ١٤٢ .

(٣) للاستزادة حول علاقة الدولة بالقوى المحلية على طريق الحج: سجلات «توب قبو» دفتر مفصل إجمالي بني صخر والحجايا المرسلة معهم للدورة. رقم (١٣٧٥٠). سنة ١١٥٤هـ / ١٧٤١م. نسخة مصورة. مركز الوثائق والمخطوطات. الجامعة الأردنية. غير مفهرس.

(٤) فردريك بيك، تاريخ شرقي الاردن وقبائلها: ٢٣١ .

السلطة، ونجحت في بناء قوتها وهيمنتها، ودخلت في صراعات محلية لا تنتهي مع الزعامات الأخرى، متحالفة مع غيرها من الزعامات والقبائل البدوية. ومن الأسر المحلية ذات النفوذ في القضاء خلال فترة الدراسة: آل الشريدة في ناحية الكورة، والفريجات في ناحية كفرنجة (جبل عجلون)، وآل العزام في منطقة الوسطية، والروسان في منطقة السرو، والنصيرات في منطقة بني عبيد، وآل البطاينة في منطقة بني جهمة، والعبيدات في منطقة الكفارات، والزعبية في الرمثا<sup>(١)</sup>. ويعتبر آل الشريدة والفريجات أبرز الزعامات المحلية ذات النفوذ، ونجح آل الشريدة بعد صراع طويل مع الزعامات الأخرى خصوصا «آل الرشدان» في إخراجهم من الكورة. وآلت الزعامة اليهم، وكان لشيخهم رباح وابنه شريدة في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر علاقة جيدة مع العثمانيين، ونافستهم في ذلك زعامة الفريجات في جبل عجلون والمعارض «جرش» والتي يبدو أن الإدارة العثمانية أعطتها نوعا من النفوذ، وعينت شيخهم يوسف البركات في مطلع القرن التاسع عشر شيخا لمشايخ جبل عجلون<sup>(٢)</sup>.

ويؤيد هذا ما جاء لدى الرحالة «القس كلاين» (F.A. Kleine)، الذي زار جبل عجلون عام ١٨٦٨م وأكد لنا أن بلدة كفرنجة هي مركز الحاكم الفرعي الذي يسمى بالأفندي، وتقع منطقة عجلون تحت نفوذه، وهو ينتمي الى عائلة قديمة ذات نفوذ تسمى «الفريجات»<sup>(٣)</sup>. وكان التنافس على أشده بين هاتين الزعامتين، وكانت الصراعات العشائرية التي يسميها الأهالي «الحرايات»

(١) أوراق صالح المصطفى التل المخطوطة: ٨-٩.

(٢) فردريك بيك، تاريخ شرقي الأردن وقيادتها: ٤١٨.

(٣) Eugene. L. Rogan. Al-Salt, Jabal Ajloun and the Advent of Ottoman Rule, 1866. Travel of F.A. Kleine. Dirasat. The University of Jordan, vol. 15 Number 7, July 1988. p. 37

Rogan. Al-Salt, Jabal Ajloun وميشال الى هذا المرجع حال وروده مرة أخرى

تميز علاقة هذه الزعامات مع بعضها بعضاً. ولم يقتصر النزاع على الكورة وجبل عجلون، بل فجحت في تجنيد غيرها من القوى المحلية في دائرة الصراع، وتكون حلفاء الأول تزعمه آل الشريدة يتألف من قرى الكورة بالإضافة لعشائر بني صخر وعباد والصقر وآل جرار في نابلس. والثاني من الفريجات والعدوان والنصيرات في الحصن وبني حسن والرشدان الذين انضموا للحلف متأخرين انتقاماً من آل الشريدة بسبب إخراجهم لهم من الكورة<sup>(١)</sup>.

ومن أشهر الحرايات بين الطرفين معركة وقعت عام ١٨٢٥م بين قريتي كفر آييل وكفر الماء، وأخرى عام ١٨٥٧م قتل فيها ابن الشيخ يوسف الشريدة «جبر» أشار لها الرحالة «تريسترام» (Tristram)<sup>(٢)</sup>، وموقعة عام ١٨٨٢م في قرية بيت يافا شاركت فيها جموع الكورة والوسطية، وتعتبر خاتمة المعارك في هذا الصراع<sup>(٣)</sup>.

ومن أبرز الزعامات المحلية ذات النفوذ في القضاء خلال الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر الشيخ يوسف الشريدة الذي توفي عام ١٨٧٧م، ويصفه لنا صالح المصطفى التل نقلاً عن والده مصطفى اليوسف الذي عاصره، بأنه كان ذا سطوة وكلمة نافذة، ومطاعاً تخافه الشيوخ وتحسده، وامتد نفوذه إلى مناطق بني جهمة وبني عبيد وغيرها من النواحي<sup>(٤)</sup>. كما وصفه لنا الرحالة «تريسترام» بقوله: «إن سكان منطقة الكورة يعتبرون الشيخ يوسف

(١) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبقاء: ١/ ٣٦٥-٣٧٤. وأحمد صدي شقيرات، المسجد الزيداني في تبه: ٣٥.

(٢) H.B. Tristram, A Journal of Travels in Palestine. London. 1866, pp. 472-473.

وميشار إلى هذا المصدر حال وروده ثانية

Tristram, A Journal of Travels in Palestine.

(٣) أحمد صدي شقيرات، المسجد الزيداني في تبه: ٣٦.

(٤) أوراق صالح المصطفى التل المخطوطة: ١٠-١٢.



هو في الواقع زعيم اتحاد الفلاحين المترابطين في السراء والضراء<sup>(١)</sup>. وعاصر الشيخ يوسف الشريدة من الفريجات كل من خزاعي الدرغام والشيخ حسن البركات الذي وصفه لنا الرحالة «اوليفانت» عام ١٨٧٩م بأنه يستطيع تجنيد (١٤٠٠) فارس في الوقت الذي لا يمكن لأي شيخ غيره تجنيد عشرة، لأنه يعتمد على مساعدة أهالي القرى والقبائل البدوية<sup>(٢)</sup>.

وانجهدت الادارة العثمانية خلال مرحلة التنظيمات الى تجريد هذه الزعامات من نفوذها الذي تمتعت به في الماضي، واتخذت بعض التدابير الادارية بهدف تحطيم نفوذ هذه الزعامات، فالتحذت بلدة اريد مركزا للقضاء لتكون بعيدة عن نفوذ عائلتي الشريدة والفريجات، كما شكلت ناحيتين رسميتين في مراكز نفوذ هاتين الزعامتين إحداهما في الكورة وجعلت مقرها بلدة «دير الي سعيد» وعينت لها موظفين من خارج حدود هذه الزعامة، والأخرى كان مركزها في بلدة كفرنجة مركز نفوذ زعامة الفريجات.

ولم تتوان السلطات الرسمية في الولاية عن اتخاذ بعض التدابير العسكرية ضد هذه الزعامات المحلية، فعندما تمرد الفريجات في كفرنجة وسوف ورفضوا دفع الضريبة التي رتبها الدولة عليهم، جردت الولاية حملة عسكرية بقيادة عاكف باشا متصرف لواء حوران عام ١٨٧٧م<sup>(٣)</sup>، وعزم على القضاء على زعامتهم في كفرنجة والجل لولا تدخل مشايخ البلاد، ووعدهم عاكف باشا بحل الخلاف بينه وبين الفريجات<sup>(٤)</sup>. ونجد صدق هذا التمرد في كتابات الرحالة المعاصرة. فالرحالة ميرل (Merrill) يشير الى أن أسباب التذمر تكمن في

(١) Tristram, A Journal of Travels. Palestine. pp. 472-473

(٢) Oilphant, Land of Gilead p. 176

(٣) أوداق صالح المصطفى التل المخطوطة. الذي يقول أنه نقلها عن دفتر قديم لدى سلطي أفندي الابراهيم أحد وجهاء مسيحي بلدة الحصن: ١ .

(٤) مخطوطة من نسب آل غنا في بلدة الحصن أطلعتني عليها السيد عيسى اللبيب الفنا بتاريخ ١٩٨٨م.

العاملة السيئة التي عومل بها الأهالي على أيدي المسؤولين وجباة الضرائب، حيث تم جمع الضرائب مقدما بالإضافة لجمع مقادير أخرى من الضرائب إعانة للدولة «الإعانة الجهادية». وقد رفض شيخ سوف دفع الضريبة واستعد للمقاومة، ولكنه لم يستطع مقاومة القوات النظامية التي أرسلت، وأخيرا دفع المطلوب<sup>(١)</sup>. وأكد هذا الرحالة «اوليفانت» الذي يقول: إن شيخ سوف دخل في نزاع مع الحكومة بعد أن رفض دفع الضريبة، وبعد إخماد ثورته على الحكومة طرد من مجلس ادارة القضاء، وتوجب عليه دفع ضريبة خمسة عشر عاما كان قد رفض دفعها في الماضي<sup>(٢)</sup>.

إن المعلومات التي بين أيدينا لا تشير الى قيام أي من حركات التمرد والعصيان ذات الأهمية ضد الحكم العثماني كتلك التي قامت في لواء الكرك عام ١٩١٠م. كما لم تقم الحكومة العثمانية بعمل عسكري بارز ضد أهالي القضاء، وإننا بشار لبعض الأحداث المحلية التي نشبت بسبب الخلاف حول ملكية الأراضي، والتي لم تكن موجهة بالدرجة الأولى ضد الوجود العثماني، على الرغم من ضعف موظفي السلطة وتراخيهم عن القيام بعمل جاد لحل الخصومات والمنازعات الداخلية. بل ربما كانوا هم أنفسهم وراؤها بالدرجة الأولى، ففي عام ١٨٨٤م وقع حادث إطلاق رصاص من قبل أهالي قرية الطيبة لتصرف بيروت خلال مروره بأراضي الغور لزيارة مقام الصحابي «سعد بن أبي وقاص»، وتختلف مصادر معلوماتنا في تحديد أسباب هذه الحادثة، فبينما تشير «جريدة البشير» الى أن أهالي القرية المذكورة خرجوا على المتصرف وبدأوا بإطلاق الرصاص من بنادقهم باتجاهه، إلا أنه نجا، وعندما وصل أبرق بتفصيلات الحادثة الى ولاية دمشق وطلب تأديب أهالي القرية<sup>(٣)</sup>. وعلى الرغم

Merrill. East of Jordan. pp. 357 - 358

(١)

Olliphant, Land of Gilead, pp. 176-178

(٢)

(٣) جريدة البشير، العدد ٧٢٠ : ٤ .

من أن الصحيفة أكدت أن إطلاق الرصاص لم يكن مقصودا به التصرف، وإنما كان موجها ضد جماعة من بدو صخور الغور والبشاتوه الذين أغاروا على أهالي القرية صباح اليوم نفسه، ونهبوا أمتعتهم وخيولهم فلنا منهم أنهم هم، إلا أن الرحالة «شوماخر» الذي استقى معلوماته من أهالي القرية، يذكر أن الحادثة كانت موجّهة ضد متصرف عكا، بسبب مساعدته لتجار طبريا وأغنيائها في الاستيلاء على أراضي أهالي القرية في الغور. وكان هذا هو الدافع الأساسي وراء استيلاء الفلاحين ومهاجرتهم لهؤلاء الملاكين والتجار وللباشا خلال زيارته للغور عندما حضر ومعه أكثر من (١٠٠) خيال لمواجهة أهالي القرية، وأجبروه على الفرار الى طبريا، ومن هناك قدم شكوى للولاية التي أرسلت قوة عملت على تأديب الأهالي، وألقت القبض على عدد منهم وأودعتهم السجن<sup>(١)</sup>.

وفي عام ١٣٢٨ / ١٩١٠م اختلف أهالي قريتي النعيمة والرمثا على ملكية أراض تقع شرق قرية النعيمة التابعة لقضاء عجلون، فأهالي قرية الرمثا ادعوا حق ملكيتها، مع أنها تعتبر ملكا لأهالي النعيمة يتصرفون بها منذ ثلاثين سنة، وأقبل أهالي الرمثا بجمعهم وحرثوا الأرض بالقوة مما دفع أهالي قرية النعيمة الى تقديم شكوى بذلك، وأرسلت الولاية «أحمد أفندي نائلي» ليحدد الأرض المتنازع عليها. وأثناء التحديد هجم أهالي الرمثا على الشيخ «أحمد العزيز» مختار قرية النعيمة وأطلقوا عليه النار فأصابوه في قدمه، وجرحوا خمسة أشخاص من أهالي القرية، ونهبوا بعض الحيوانات. واهتمت السلطات الرسمية في الولاية بهذا الحادث وألقت القبض على مشايخ القريتين وعاقبتهم، وأخذ الوالي تعهدات على مشايخ القريتين لحل الخلاف وحقق الدماء، وتم الصلح على أن

(١) Schumacher. Northern Ajloun. p 123- 124. وينقل عنه بيك الذي يشير الى أن تاريخ هذه الحادثة كان عام ١٨٨٩م. إلا أن بيك وقع في خطأ ومفاده أن هذا التاريخ هو تاريخ نشر الكتاب وليس تاريخ الحادثة، لأن الرحالة شوماخر قام بعملية المسح خلال عامي ١٨٨٤، ١٨٨٧م. تاريخ شرقي الأردن: ٢٥٣.

تعاد المنهويات لأصحابها، ويعوض الجرحى من أهالي قرية النعيمة. وتقرر إرسال لجنة لتحديد الحدود بشكل نهائي بين القريتين<sup>(١)</sup>.

وألقت جريدة «الاتحاد العثماني» مسؤولية الحادث على متصرف اللواء والذي ليس له عمل يذكر أو سعي يشكر عليه في حل خصام بين أهالي قريتي النعيمة والرمثا، حيث سعى إليه الخصوم وراجعوه فلم يزل ياطل حتى وقعت بينهم معركة أصيب فيها أحد شيوخهم، فحملة أهله الى المتصرف ليرى بعينه عاقبة تفریطه، فما كان منه إلا أن قال لهم غدا يبرأ ويأخذ بثأره. وقد كان الأمر كذلك، فبفعل الإهمال التحمت معركة أخرى بينهم قتل فيها عدد من الفرسان والأفراس...<sup>(٢)</sup>.

وتعتبر حادثة بني حسن، عام ١٣٣٠هـ / ١٩١٢م أحد مظاهر النزاع على ملكية الأراضي بين عشيرة المشاقبة ذهب ضحيتها ثلاثة قتلى وثلاثون جريحاً، عدا ما رافقها من أعمال السلب والنهب. وألقت جريدة المقتبس اللوم على قائمقام القضاء «حسام الدين بك» وتراخيه وإهماله وعجزه عن إدارة شؤون البلاد لجهله عاداتها ولغتها وتجرده من صفات الحزم والاقتدار<sup>(٣)</sup>.

---

(١) جريدة العصر الجديد، العدد ١٥٧ : ٣ والعدد ١٦٠ : ٣ .

(٢) صحيفة الاتحاد العثماني، العدد ٥١٨ : ٣ .

(٣) جريدة المقتبس، العدد ١٠٠٩ : ٣، والعدد ١٠١٩ : ٢ .

### ثالثاً: قضاء عجلون في أواخر العهد العثماني:

ارتطمت سياسة الدولة العثمانية في تطبيق تنظيماتها الجديدة في لواء حوران خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، بفشلها في التوصل الى حل حازم مع دروز حوران الذين كانوا شوكة في حلق الادارة العثمانية حتى عام ١٣٢٨هـ / ١٩١٠م. ففي الخمسينات حاول العثمانيون فرض الخدمة العسكرية في اللواء ، فثارت ضد هذا التدبير المنطقة بأكملها ، واتفق الدروز مع البدو لمقاومة هذه الاجراءات<sup>(١)</sup>. فقرر والي سوريا عام ١٨٥٢م تجريد حملة عسكرية عليهم مؤلفة من نحو ثمانية آلاف جندي نظامي وأربعة آلاف جندي غير نظامي<sup>(٢)</sup>. وانضم سكان اللواء من فلاحين وبدو الى صفوف الدروز ، وتصلوا بمجتمعين لحملة قبرصلي باشا ، ولجحوا أكثر من مرة في قطع خطوط التمدد لتلك القوات ، وفي قتل عدد كبير من جنودها والاستيلاء على معداتها. وعندما لم تجدد الدولة أن بمقدورها إخضاع اللواء بالقوة العسكرية ، سعت لمفاوضتهم ، وعرض عليهم الباب العالي إعفاءهم من الخدمة العسكرية ، بشرط أن يقدموا خدمات أخرى وإعادة ما غنموه من الدولة<sup>(٣)</sup>. ومرة أخرى هاجمته الدولة عام ١٨٥٧م وفرضت التجنيد الاجباري عليهم ، إلا أنها فشلت أمام صمود القوات الدرزية في موقعة اللجاة<sup>(٤)</sup>. وفي التسعينات استغلت الدولة ثورة فلاحي الجبل ضد الاقطاع بزعامة آل الطرشان ، ونجحت في بسط

Ma'oz. Ottoman Reform in Syria. pp. 125-126 (١)

Ibid. p. 120 (٢)

(٣) عبد العزيز عرّض الادارة العثمانية في ولاية سوريا: ٢٩٠-٢٩٣.

Ma'oz. Ottoman Reform in Syria, pp. 123-124.

Gross. Ottoman Rule in the Province of Damascus, pp. 83-93.

حنا ابو راشد، جبل الدروز: ٩٧، وعبدالله النجار، بنو معروف في حوران: ١٠٠.

(٤) محمد كرد علي، خطط الشام، ٢م: ٨٠/٣.

نفوذها تدريجياً. فجددت في حزيران عام ١٨٩٠م قوة عسكرية تمكنت من احتلال السويداء، ونجح قائد الحملة «عاكف باشا» في وضع حامية عسكرية في السويداء وعمرى تمكنت من إجبار الدرّوز على تأدية الضرائب المفروضة عليهم، وتسجيل الأملاك بموجب القوانين العثمانية<sup>(١)</sup>.

وتعتبر حملة «سامي باشا الفاروقي» على لواءي حوران والكرك عام ١٣٢٨هـ / ١٩١٠م. حدثاً ذا أهمية خاصة، ترك بصمات واضحة على أهالي لواء حوران وقضاء عجلون، لما تبعه من تكثيف الوجود المركزي للسلطة، سواء كان ذلك بإخضاع اللواء للتجنيد الإجباري وإحصاء النفوس، أم ما رافقه من زيادة الضرائب وتجرّد الأهالي من السلاح، ونشر سلسلة من المخاوف حققت للاتحاديين إدارة مركزية لهذه المنطقة بشكل لم يسبق له مثيل في السابق، حتى ليصح القول إن هذه الحملة تعدّ حداً فاصلاً بين الاستقلالية المحدودة في السابق وبين تكثيف الوجود المركزي الذي مارسه الاتحاديون بعد عزلهم السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩م.

وعلى الرغم من أنه لا تتوافر لدينا أية إشارة عن أي من العمليات العسكرية ضد قضاء عجلون إلا أنه من الملاحظ أن سكانها قد تأثروا بما رافق هذه الحملة من آثار سلبية، حتى أصبحت هذه الحملة حدثاً راسخاً في ذاكرتهم يؤرخون به تفاصيل حياتهم اليومية<sup>(٢)</sup>. وعبر الشعر الشعبي (النبطي) الذي حفظته لنا ذاكرة المعمرين عن مدى الحسرة والألم الذي لحق بالأهالي من

(١) عباس أبو صالح، وسمي مكارم، تاريخ الموحدين الدرّوز السياسي في المشرق العربي: ٢٩٥-٢٩٩ والاستزادة حول علاقة الدولة بدرّوز حوران، وسياسة ولاية دمشق معهم خلال الفترة (١٨٦٠-١٩٠٩م). انظر:

Gross, Ottoman Rule in the Province of Damascus. pp. 292-297, 408-416.

(٢) من هذا ما ورد في السجل الشرعي وأن البهيمه التي أخذها مصطفى أفندي حجازي هي بهيمه مصطفى العبدالله استبدلها من عقيلي بن محمد من مدة سامي باشا لما كان نازلاً في درعا.. سجل شرعي ٧: ١٨١-١٨٢.

جاء التجنيد والضرائب، كما يعبر عن سخرة الشاعر من الزعامات المحلبة في القضاء والتي كان يتوقع منها الشاعر أن تأتي بعمل ما للوقوف بوجه هذه الحملة، ومن ذلك:

يا جنيد العين عيت تنام من يوم قالوا الترك لبلادكوا يلفون  
قلت من قايد الترك قال سامي باشا كل الولايات لأمره يطيعون  
نجم خوى على بصرى وان كان سامي هدم جبل حوران وأرض عجلون  
الراشدي وكثر من زمانه المومني وابو عثمة نخبون\*  
ولكن الضن ضني ما عليهم ملامة أمر رباني على العال والدون<sup>(١)</sup>  
ويلي الشاعر «موسى الحمد الزعبي» من الرمثا تبعات تلك الحالة السيئة  
على مندوب لواء حوران في مجلس المبعوثان العثماني «سعد الدين المقداد»،  
ويحملة مسؤولية الولايات التي تربت على البلاد من جراء التجنيد، وسوق  
الشباب الحوراني للعسكرية بقوله:

يا سعد ريتك ما تشوف السعادة سميت لحوران بها الافادة  
يا ريت الكل قلت الدين عاده والبوق للمقداد والغرر والخور  
يا بايقين العهد ما انتم على خير من بوقكم جانا البلا والطواير  
لابكي على اللي سافروا بالبوابير ليوم زفوا بالمجيني يهبون  
يا حيف يا حوران يا أم النياق حوران صابها حشر مثل يوم القيامة<sup>(٢)</sup>  
وفي هذا المعنى قصيدة للشاعر «الدوقرائي» من قرية دوقرة:

من يوم سامي جند العسكرية ساقونهم سوق الغنم للطواير

---

★ المقصود بهم: راشد الخزامي زعيم الفريجات وعمود الأمين المومني زعيم المومنية، وابو عثمة زعيم العتوم في قرية سوف.

(١) مقابلة شخصية مع الحاج عبدالرحيم الشبل الحنم في بلدة سوف بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٨م.  
(٢) فاروق نواف سريحين، نقلا عن شريط مسجل للشيخ مناور البركات الزعبي، تاريخ مدينة الرمثا ولوائها: ١١٠ .

سامي سحبها من الكرك للزوية ام نالشام لستنبول لاقور أزمير  
 ما ظل غير العجز الهمشيرية غير العذارى بالعلالي سواهير  
 والببض من كثر البكا منعمية ييكن على اللي سافروا بالبواير<sup>(١)</sup>  
 وخلال سني الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)م وضعت البلاد  
 تحت حكم الادارة العرفية، وأصدرت الدولة عددا من القوانين الاستثنائية.  
 وفرضت الضرائب الباهظة على الأهالي، ولجأت الادارة العرفية لمصادرة  
 الحبوب والمواد التموينية الأخرى من أجل المساهمة في المجهود الحربي والإعانة  
 للجهادية، وعانى الأهالي من ضنك المعيشة والظروف الاقتصادية السيئة<sup>(٢)</sup>.  
 وانضم بعض أبناء القضاء خصوصا الشراكسة<sup>(٣)</sup> الى جانب القوات العثمانية،  
 وجندت فرق المتطوعين من أبناء القرى للقتال على جبهات القتال، وحافظت  
 الأغلبية من الأهلين على ولائها للدولة العثمانية خلال الحرب ورفضوا التعاون  
 مع القوات البريطانية على الرغم من مساوئ الحكم التركي في الفترة  
 المتأخرة<sup>(٤)</sup>.

ومقابل هذا الموقف المؤيد للسلطة العثمانية من قبل عامة الأهالي، وجد  
 هناك حماس واندفاع من قبل بعض الشباب العجلوني المثقف الى جانب الحركة  
 العربية المناهضة لسياسة الاتحاديين، وتمت بعض الصلات ما بين شباب  
 القضاء والجمعيات الوطنية، فيشير صالح المصطفى في أوراقه الى أنه ذهب مع

(١) وهو الشاعر عبد الرزاق حسين علي الشلول من مواليد قرية دوقره واليها نسبة الشاعر الدوقرائي،  
 ولد هذا الشاعر عام ١٨٣٠م على وجه التقريب، وتوفي عام ١٩٢٧م بعد أن عاش قرابة مائة  
 عام، وأشعاره مجموعة في ديوان جمعه حفيده أحمد الشاعر الدوقرائي بعنوان: ديوان الشاعر  
 الدوقرائي: ١٤٣-١٤٤ . وراجع كذلك أشعاره في الصفحات: ٣٣-٣٤، ٨١-٨٤ .

(٢) حول تفاصيل ذلك راجع: عليان الجالودي، قضاء عجلون: ٣١٣-٣١٤ .

(٣) وثائق ميرزا باشا المحفوظة في مديرية المكتبات والوثائق الوطنية. عمان، الملفات. م و ٦/٦، م و  
 ٢٢/٤، م و ٢٣/٤ .

(٤) ديوان الشاعر الدوقرائي: ٣٥٨ .



«عبدالقادر التل» الى نادي الحرية والائتلاف العثماني لحضور محاضرة ألقاها عبدالحميد الزهراوي<sup>(١)</sup>. «وعلي خلقي الشرايري» الذي كانت له صلة بالحركة العربية والجمعيات السرية العربية، واعتاد التردد على «المتدى العربي» في الآستانة، وقد كان من بين الضباط العرب في عضوية «الجمعية القحطانية»<sup>(٢)</sup>. ومحمد علي المعجلوني الذي تجشم الكثير من المصاعب والأخطار، هربا من الأتراك حتى نجح في الوصول الى قوات «الامير فيصل بن الحسين» والتحق بجيوش الثورة العربية الكبرى<sup>(٣)</sup>.

وقد أدى انهيار الحكم العثماني وانسحاب الجيوش العثمانية عام ١٩١٨م الى غياب السلطة المنظمة في القضاء التي تحكم سلوك الأهالي وتحسم خلافاتهم الداخلية، مما دفع الأهالي الى محاولة تنظيم علاقاتهم وحياتهم الداخلية وهو ما يمكن اعتباره بلورة جنينية للسلطة المحلية، وقد حفظت لنا إحدى الوثائق التي تعود الى التاسع من شوال ١٣٣٧هـ / ١٩١٨م اتفاق عليها مشايخ نواحي السرو والوسطية والكفارات سبب هذه المحاولة، وهو أنها «لرفع الضرر وحسم الفساد عنها».

---

(١) أوراق صالح المصطفى التل: صفحة غير مرقمة. وبعد وصول الاتحاديين الى الحكم بعد عام ١٩٠٨م، بادروا لتأسيس النوادي التابعة لجماعة الاتحاد والترقي في مراكز الولايات والأقضية من بينها قضاء عجلون - ويبدو أن شباب القضاء كانوا يرغبون ارتياده فرد مصطفى وهي التل (عران) على دعوة وجهها نادي الاتحاديين له لزيارته قائلا:

دع النادي وأصبحابه فانا لسنا ممن رواده  
وابائنا حلفناها بأننا لن نرى بسابه

انظر: يعقوب العودات، عرار شاعر الأردن: ٣٠-٣١

(٢) وراجع أوراق علي خلقي الشرايري المخطوطة: ٣-٤. وحول ترجمة علي خلقي، راجع: سليمان الموسى، علي خلقي الشرايري، مجلة رسالة الأردن العدد ٤: ٦١. ومجلة أفكار، العدد ٣٩ من ٨٦-٩٤، ووجوه وملامح صور شخصية لبعض رجالات السياسة والقلم: ١٣-٢٩ وتيسير ظيان، علي خلقي الشرايري، رسالة الأردن، العدد ١٥، أيلول ١٩٦٠م.

(٣) محمد علي المعجلوني، ذكراني عن الثورة العربية الكبرى: ٢٥-٤٤.

وجاء في ديباجة المعاهدة (الوثيقة): «ولما رأينا من ثوران الانقلاب المستدير والفساد المفرط المستهل بسائر النواحي كفيض المزن، من سفك الدماء والسرقة، وسلب المواشي، وخلافها مما يوجب خلل راحة عموم الأهالي، قد صار جمعنا واتفاقنا نحن عموم رؤساء النواحي المندرجين اسمائنا ذيلا حتى نجري حباية لأنفسنا ووطننا ومواشينا من الأعداء».

أما المواد التي تضمنتها المعاهدة فهي:  
المادة الأولى:

إن كل من يعتدي على أحد أهالي نواحينا الثلاث، وهي الكفارات والسررو والوسطبة سواء كان من عشائر العربان أو غيرهم من غير حق مشروع، فعلينا عموما بدون تفريق أن نقابل المعتدين بالمثل، ونضرب على كل يد آثمة تريد هضم حقوقنا..  
المادة الثانية:

إذا لا سمح الله اختلفنا مع أحد الأعداء وقتلنا من الاعداء فتؤدى دية القتل بعد انعقاد الصلح سواء كان شخصا أو أكثر فتكون ديته على عموم أهالي نواحينا.  
المادة الثالثة:

إذا لا سمح الله، كان المقتول من قبل الاعداء أحد أهالي نواحينا لا يتم الصلحة عليه الا برأي العموم وديته الى ورثته.  
المادة الرابعة:

إن قتل نواحينا معادل لقتيل الاعداء حين الصلح، اي معادلة رجل منا ومن الاعداء.

#### المادة الخامسة:

كل من سرق من أهالي النواحي الثلاث المذكورة الى أحد أهاليها شيئا من مال أو حلال وثبت عليه بموجب شهود عدول شرعية يؤدي ما سرق مربعا ويجازى عشائريا.

#### المادة السادسة:

إذا كان السارق من أحد النواحي الثلاث وقتل في مراح المحل المسروق حين السرقة فليس لأهل المقتول ان يطردوه (أي القاتل)، ولا يجلوه الى محل آخر ولا يسوغ ان يطلبوه مداه (ديته) عن خمسة آلاف قرش تدفع الى ورثته.

#### المادة السابعة:

لا يجوز لأحد من أهالي نواحينا المتفقة أن يذهب الى طرف الاعداء او الى بيوتهم.

#### المادة الثامنة:

ان كل من تجرأ على شيء من ذلك المذكور في المادة السابعة نكون عموما يد واحدة على المخالف ولنا ان نفعل به ما نشاء لتربيته وتأديبه.

#### المادة التاسعة:

قد تعين على كل ناحية كفلاء مختصة بها كفالة الزامية، يقوم كل كفيل على المخالف من هذه الشروط، وكل منا مساعدين له فيما يطلب من المخالف.. وأن المخالف مجبور بدفع كافة الاستحقاق المتو عنه.

ولما جرت مطابقة هذه المواد وجدناها راحة تامة لنواحينا الثلاث وحسباً لسفك الدماء وردع الفساد النائر فتقول. بلسان واحد لا زالوا رؤساء نواحينا في دورة التقدم لأنهم بذلوا جهدهم في راحة بلادنا هذه.. ولما جرى

التصديق منا نحن رؤساء النواحي الثلاث وكفلاؤها نطلب من مختاري كل قرية من النواحي المذكورات واختياريتها التصديق على كل نسخة لأجل اجراء التصديق على كل مخالف ويكون التصديق كل ناحية بناحيها»<sup>(١)</sup>.

---

(١) المجموع العام للأختام والتواقيع على الوثيقة ٩٩ اسما من ناحيتي الوسطية، والسرو. ولا توجد من ناحية الكفارات الا تواقيع الكفلاء فقط. وقد حصلت على صورة للوثيقة من السيد أحمد عويدي العبادي الذي يحتفظ بالنسخة الأصلية التي حصل عليها بدوره من السيد محمد سليمان السوداني الروسان.

## رابعاً: الخاتمة

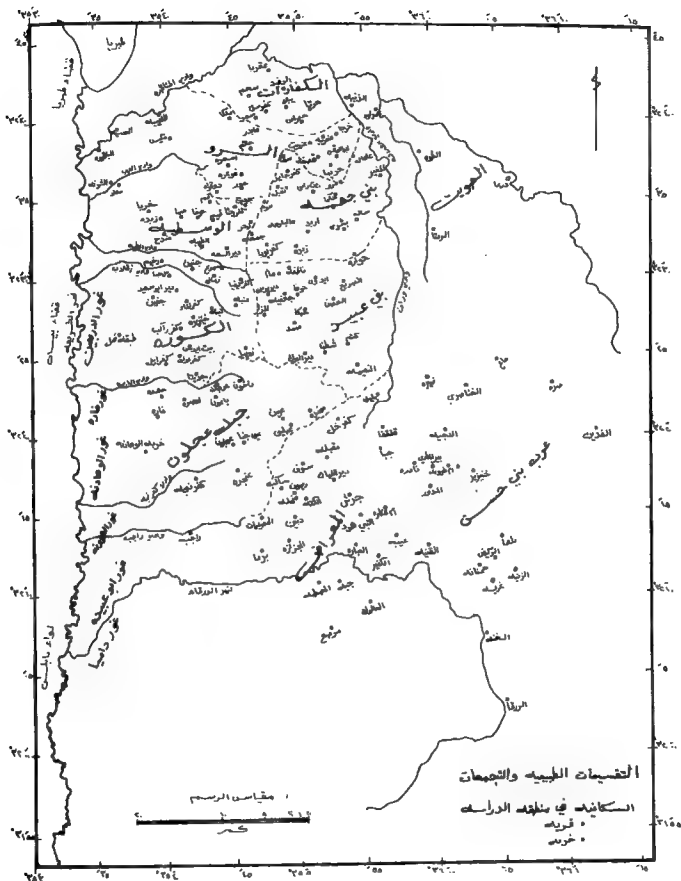
تمثل مرحلة التنظيمات (١٨٦٤-١٩١٨)م، بداية اللغات الجدي من قبل الدولة العثمانية باتجاه لواء حوران والأقضية التابعة له، بعد حالة القوضى والإهمال التي عاشتها المنطقة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، هيمنت خلالها الزعامات والقوى المحلية، والقبائل البدوية. ومن الملاحظ أن قضاء عجلون تمتع خلال مرحلة التنظيمات بعدد من المؤسسات الادارية، والمالية، والشرعية، والمجالس التمثيلية، التي يمثل فيها السكان بمختلف فئاتهم الاجتماعية من خلال مجالس الادارة، والهيئات الاختيارية في القرى، وتأسيس المجلس البلدي، وعحكمة البداية في مركز القضاء. وهي مؤسسات لم تكن مألوفة في السابق، وعلى الرغم من انهيار الحكم العثماني عام ١٩١٨م، إلا أن هذه المؤسسات استمرت بعد ذلك خلال العهد الفيصلي (١٩١٨-١٩٢٠)م، وكانت النواة لتلك التي أرسيت قواعدها خلال عهد الامارة (١٩٢١-١٩٤٦)م.

إن تطبيق التنظيمات في الأقضية البعيدة عن مركز الولاية دمشق عموماً وقضاء عجلون خصوصاً، لم تكن بالدرجة نفسها من الشمول وعمق التأثير التي طبقت فيها في الأقضية القريبة من مركز الولاية. وعانى سكان القضاء من فساد الموظفين الرسميين، وسطوة الزعامات المحلية. وكثافة التجنيد، وأساليب جباية الضرائب المرهقة، بالإضافة للمعضلة الرئيسية التي استمرت تهدد

استقرار الفلاحين وأمنهم، وهي اعتداءات القبائل البدوية المقيمة على حدود القضاء الشرقية والغربية على القرى الزراعية، ونهب محاصيل الفلاحين ومواشيهم، على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها الدولة العثمانية خلال مرحلة التنظيمات، للحد من هذه الاعتداءات البدوية ونشر الأمن، التي تمثلت بتشجيع البدو على الاستقرار، وتوزيع الأراضي الزراعية عليهم، وحثهم على ممارسة العمل الزراعي، ونشر قوات منظمة من الدرك، وبناء المخافر على حدود القرى الزراعية، وزرع أدوات بشرية جديدة على الحدود الفاصلة بين القرى الزراعية غربا، والبادية شرقا، ساهمت على مدى بعيد في نشر الأمن وضبط جماح البدو.

والبحث بالصورة التي هو عليها محاولة أولية لتعديل الصورة المشوشة والمضطربة التي نحملها في أذهاننا عن طبيعة الحكم العثماني، في النصف الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، سواء في فهم الصورة الإدارية، أم في طبيعة العلاقة بين السلطة العثمانية والأهالي.







## ثبت المصادر والمراجع

### ١ - المصادر والمراجع العربية:

#### أ - الكتب:

- إبراهيم العورة،  
تاريخ ولاية سليمان باشا العادل، نشره وعلّق عليه قسطنطين الباشا  
المخلصي، صيدا ١٩٣٦م.
- إحسان النمر،  
تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ٢ج، مطبعة النصر التجارية، نابلس،  
١٣٨٠هـ.
- أحمد الشاعر الدوقرائي،  
ديوان الشاعر الدوقرائي، جمعية عمال المطابع، عمان، ١٩٨٥م.
- أحمد صديقي شقيرات،  
المسجد الزيداني في تبنة، مركز النهضة للخدمات الفنية، عمان ١٩٨٨م.
- أحمد وصفي زكريا،  
عشائر الشام، ٢ج، ط٢، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٣م.
- أسامة يوسف شهاب،  
جرش تاريخها وحضارتها، دار البشير، عمان ١٩٨٤م.
- أسد رستم،  
١- المحفوظات الملكية المصرية، ٤ج، المطبعة الأمريكية، بيروت،  
١٩٤٠م.
- ٢- بشير بين السلطان والعزير ١٨٠٤-١٨٤١م، ٢ج، منشورات الجامعة

اللبنانية، بيروت، ٧٢، ١٩٦٦م.

- القس أسعد منصور،

تاريخ الناصرة، مطبعة دار الهلال، القاهرة ١٩٢٣م.

- اندراوس كرشه،

النثار الشهية في جغرافية المملكة العثمانية، المطبعة الوطنية، طرابلس ١٩١٢م.

- البديري الحلاق،

حوادث دمشق اليومية ١١٥٤-١١٧٥هـ / ١٧٤١-١٧٦٢م، تحقيق أحمد

عزت عبد الكريم، مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مطبعة لجنة

البيان العربي، ١٩٥٩م.

- بروكلمان، كارل،

تاريخ الشعوب الإسلامية، ٣ج، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي،

بيروت، ١٩٤٩م.

- بولس سليمان،

خمسة أعوام في شرق الأردن، مطبعة القدس، حريصا، ١٩٢٩م.

- بولياك،

الاقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، ترجمة عاطف كرم،

منشورات دار المكشوف، بيروت ١٩٤٨م.

- بيركهارت، جون لويس.

رحلات في سوريا الجنوبية، ترجمة أنور عرفات، المطبعة الأردنية، عمان

١٩٦٩م.

- توفيق علي برو،

العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤م، معهد

الدراسات العربية العالية، دار الحنا للطباعة، ١٩٦٠م.

- جمال الدين القاسمي وخلييل العظم،

قاموس الصناعات الشامية، جزءان، تحقيق ظافر القاسمي، باريس، موتون

١٩٦٠م.

- حسن آغا العبد،

تاريخ حسن آغا العبد، تحقيق يوسف جميل نعيمة، منشورات وزارة

الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٦م.

- حنا أبو راشد،

جبل الدروز، مكتبة زيدان العمومية، القاهرة، ١٩٢٥م.

- حنا سعيد كلداني،

تطور بنية الكنائس ونمو المؤسسات المسيحية في الأردن وفلسطين في القرن

التاسع عشر، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة القديس يوسف، كلية

الآداب والعلوم الإنسانية، فرع الآداب الشرقية، اشراف الأب م. فيه،

١٩٨٧م.

- الأمير حيدر أحمد شهاب،

١ - تاريخ أحمد باشا الجزائر، نشره الأب أنطونيوس شبلي والأب

أنطونيوس خليفة، مكتبة أنطوان، بيروت، ١٩٥٥م.

٢ - الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان، نشره أسد رستم وفؤاد افرام

البستاني تحت عنوان: لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، ٣ج، منشورات

الجامعة اللبنانية، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٩م.

- الخالدي الصفدي،

لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني، تحقيق أسد رستم وفؤاد افرام

البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٦٩م.

- خليل ابراهيم قزاقيا،  
تاريخ الكنيسة الأرثوذكسية، القدس، مطبعة المقتطف والمقطم، ١٩٢٤م.
- خليل مشاقه،  
منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب، تحوى نصوصها ووضع  
فهارسها أسد رستم وصبحي أبو شقرا، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٥٥م.
- رؤوف أبو جابر،  
الزراعة في شرق الأردن خلال القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير غير  
منشورة، إشراف الدكتور عبدالكريم غرايبة، قسم التاريخ، كلية الآداب،  
الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٤م.
- سليمان أبو عز الدين،  
ابراهيم باشا في سوريا، المطبعة العلمية، بيروت، ١٩٢٩م.
- سليمان موسى،  
١ - رحلات في الأردن وفلسطين، المجموعة الثانية، منشورات دائرة  
الثقافة والفنون، عمان ١٩٨٧م.
- ٢ - عمان عاصمة الأردن، منشورات أمانة العاصمة، عمان، ١٩٨٥م.
- ٣ - عقيلة آغا الحاسي، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، ع ٨، ١٩٨٥م.
- شحادة خوري ونقولا خوري،  
خلاصة تاريخ كنيسة أورثوليم الأرثوذكسية، مطبعة بيت المقدس،  
القدس، ١٩٢٥م.
- عباس أبو صالح وسامي مكارم،  
تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي، دمشق، المجلس  
الدروزي للبحوث والإنهاء، ١٩٨٠م.
- عبد العزيز عوض،

الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤-١٩١٤م، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩م.

- عبدالكريم غرايبة،  
سوريا في القرن التاسع عشر ١٨٤٥-١٨٧٦م. جامعة الدول العربية، معهد  
الدراسات العربية، دار الجيل للطباعة، مصر، ١٩٦١-١٩٦٢م.

- عبدالله النجار،

بنو معروف في حوران، دمشق، ١٩٢٤م.

- عدنان العطار،

الحرباطات من كبرى قبائل العرب، دمشق، (د.ت).

- عليان الجالودي،

قضاء عجلون ١٨٦٤-١٩١٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف  
الدكتور محمد عدنان البخيت، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، قسم  
التاريخ، أيار ١٩٩٠م.

- عمر رضا كحالة،

معجم قبائل العرب، ٤ج، المطبعة الهاشمية، دمشق ١٩٤٩م.

- عيسى اسكندر المعلوف،

دواني القطوف في تاريخ بني معلوف، المطبعة العثمانية، بعبدا، لبنان،  
١٩٠٧-١٩٠٨م.

- فردريك بيك،

تاريخ شرقي الأردن وقبائلها، تعريب بهاء الدين طوقان، الدار العربية للنشر  
والتوزيع، ط٢، عمان.

- الشيخ محمد خليل الشطي،

- روض البشر في أعيان دمشق في القرن الثالث عشر ومتصف القرن الرابع  
عشر الهجري، ط٢، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٧٢م.
- الدكتور محمد عدنان البخيت ونوفان رجا الحمود،  
دفتر مفصل لواء عجلون، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٩م.
- محمد علي العجلوني،  
ذكرياتي عن الثورة العربية الكبرى، مكتبة الحرية للنشر، عمان، ١٩٦٥م.
- محمد أمين صوفي السكري الطرابلسي،  
سمير الليالي، ٢ ج، طرابلس ١٣٢٧ - ١٣٢٨ هـ / ١٩٠٩ - ١٩١٠م.
- محمود العابدي،  
أوابد من التاريخ، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ١٩٧٨م.
- منيب ماضي وسليمان موسى،  
تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩م، مكتبة المحتسب،  
عمان، ط٢، ١٩٨٨م.
- ميخائيل بريك الدمشقي،  
تاريخ الشام، تحقيق أحمد غسان سبانو، دار منيه، دمشق، ١٩٨٢م.
- نوفل نعمة الله الطرابلسي - مترجم - ،  
الدستور، مجلدان، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٣٠١ هـ / ١٩٨٣م.
- يعقوب العودات،  
عرار شاعر الأردن، دار القلم، بيروت، ١٩٨٠م.
- يوسف موسى خنشت،  
طرائف الأمس وغرائب اليوم، صور من حياة النبك وجبل قلمون في  
أواسط القرن التاسع عشر، لبنان: حريصا، ١٩٣٦م.

## ب - السالنامات:

- سالنامه دولة عليّة عثمانية ١٢٧٤هـ / ١٨٥٧م، دفعة ١٢، دار الطباعة العامرة، ١٢٧٤هـ.
- سالنامه دولة عليّة عثمانية ١٢٧٨هـ / ١٨٦١م، دفعة ١٦، دار الطباعة العامرة، ١٢٧٨هـ.
- سالنامه دولة عليّة عثمانية ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م، دفعة ١٩، دار الطباعة العامرة، ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م.
- سالنامه دولة عليّة عثمانية ١٢٨٣هـ / ١٨٦٦م، دفعة ٢١، دار الطباعة العامرة، ١٢٨٣هـ.
- سالنامه دولة عليّة عثمانية ١٢٨٥هـ / ١٨٦٨م، دفعة ٢٣، المطبعة العامرة، دار سعادت ١٢٨٥هـ.
- سالنامه ولاية سوريا ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢م، دفعة ٤، مطبعة ولاية سوريا ١٢٨٩هـ.
- سالنامه ولاية سوريا لعام ١٢٩٩هـ / ١٨٨١م، دفعة ١٢، مطبعة ولاية سوريا، السنة ١٢٩٩هـ / ١٨٨١م.
- سالنامه ولاية سوريا ١٣٠٣هـ / ١٨٨٥م، دفعة ١٨، مطبعة ولاية سوريا ١٣٠٣هـ.
- سالنامه دولة عليّة عثمانية ١٣٠٣هـ / ١٨٨٥م، دفعة ٤١، المطبعة العثمانية ١٣٠٣هـ.
- سالنامه دولة عليّة عثمانية ١٣٠٦هـ / ١٨٨٨م، دفعة ٤٤، مطبعة محمود بك، دار سعادت ١٣٠٦هـ.
- سالنامه ولاية سوريا ١٣٠٨هـ / ١٨٩٢م، دفعة ٢٤، مطبعة ولاية سوريا ١٣٠٨هـ / ١٨٩٢م.
- سالنامه سوريا ١٣٠٩هـ / ١٨٩٣م، دفعة ٢٥، مطبعة ولاية سوريا ١٣٠٩هـ / ١٨٩٣م.
- سالنامه دولة عليّة عثمانية ١٣١١هـ / ١٨٩٣م، المطبعة العامرة، دفعة ٤٩، دار سعادت ١٣١١هـ.
- سالنامه دولة عليّة عثمانية ١٣١٤هـ / ١٨٩٦م، دفعة ٥٢، مطبعة أحوال عمومية، دار سعادت ١٣١٤هـ.
- سالنامه ولاية سوريا ١٣١٥هـ / ١٨٩٧م، دفعة ٢٩، مطبعة ولاية سوريا ١٣١٦هـ / ١٨٩٨م.

- سالنامه دولة عليّة عثمانية ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م، دفعة ٥٦، مطبعة محمود بك وسرويجن، دار الخلافة العلية، ١٣١٦هـ / مالية / ١٩٠٠م.
- سالنامه دولة عليّة عثمانية ١٣١٩هـ / ١٩٠١م، دفعة ٥٧، مطبعة اقدامات دار سعادت، ١٣١٧هـ / مالية / ١٩٠١م.
- سالنامه دولة عليّة عثمانية ١٣٢٨هـ / مالية / ١٩١٢م، دفعة ٦٧، مطبعة سلاييك، دار سعادت، ١٣٢٨هـ / مالية / ١٩١٢م.

### ج - السجلات الشرعية:

- ١ - دفتر طابو اريد أساسي يوكلمه، أغسطس ١٢٩٥هـ / مالية / ١٨٧٩م إلى أغسطس ١٢٩٨هـ / مالية / ١٨٨٢م.
- ٢ - سجل الإعلانات وقبوض التركات رقم «٢» اريد، ١ ت ٣ رجب ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م.
- ٣ - سجل قبوض الإعلانات وتحرير التركات رقم «٥» اريد، شريط ١، حجة ٢، ت ٨ جمادى الأولى ١٣٣٦هـ / ١٩١٨م.
- ٤ - سجل شرعي ٨، حجة ٢، ت ٣ ربيع الأولى ١٣٢٩هـ / ١٩١١م.
- ٥ - سجل شرعي ٨، حجة ١، ت ٤ ربيع الأول ١٣٢٩هـ / ١٩١١م.
- ٦ - سجل شرعي ٨، حجة ٢، ت ٢٤ ربيع الأولى ١٣٢٩هـ / ١٩١١م.
- ٧ - سجل شرعي ٨، حجة ٢، ت ٢٩ ربيع الأولى ١٣٢٩هـ / ١٩١١م.
- ٨ - سجل شرعي ٨، حجة ٣، ت ٢ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ / ١٩١١م.
- ٩ - سجل شرعي ٨، حجة ١، ت ٣ شعبان ١٣٢٩هـ / ١٩١١م.
- ١٠ - سجل شرعي ٨، حجة ٢، ت ١٩ شوال ١٣٢٩هـ / ١٩١١م.
- ١١ - سجل شرعي ٨، حجة ٣، ت ٢١ شوال ١٣٢٩هـ / ١٩١١م.
- ١٢ - سجل شرعي ٨، حجة ٢، ت ٢٩ شوال ١٣٢٩هـ / ١٩١١م.
- ١٣ - سجل شرعي ٨، حجة ٢، ت ٢١ ذو القعدة ١٣٢٩هـ / ١٩١١م.
- ١٤ - سجل شرعي ٨، حجة ٣، ت ٢١ ذو القعدة ١٣٢٩هـ / ١٩١١م.



- ١٥ - سجل شرعي ٨، حجة ٣، ت ٥ ذو الحجة ١٣٢٩هـ / ١٩١١م.
- ١٦ - سجل شرعي ٢، حجة ٢، ت ١٣٣٠هـ / ١٩١٢م.
- ١٧ - سجل شرعي ٨، حجة ٢، ت ١٩ ربيع الأول ١٣٣٠هـ / ١٩١٢م.
- ١٨ - سجل شرعي ٨، حجة ٣، ت ٢٢ شعبان ١٣٣٠هـ / ١٩١٢م.
- ١٩ - سجل شرعي ٨، حجة ٢، ت ١٤ رمضان ١٣٣٠هـ / ١٩١٢م.
- ٢٠ - سجل شرعي ٨، حجة ١، ت ٢٦ ذو الحجة ١٣٣٠هـ / ١٩١٢م.
- ٢١ - سجل شرعي ٢، حجة ٢، ت ١٣٣١هـ / ١٩١٣م.
- ٢٢ - سجل شرعي ٨، حجة ٢، ت ٧ شعبان ١٣٣١هـ / ١٩١٣م.
- ٢٣ - سجل شرعي ٨، حجة ٣، ت ٢٤ شعبان ١٣٣١هـ / ١٩١٣م.
- ٢٤ - سجل شرعي ٨، حجة ١، ت ٢٠ صفر ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م.
- ٢٥ - سجل شرعي ٢، حجة ١، ت ١٤ ربيع الثاني ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م.
- ٢٦ - سجل شرعي ٨، حجة ٢، ت ١٧ جمادى الأولى ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م.
- ٢٧ - سجل شرعي ٨، حجة ١، ت ١٨ جمادى الثانية ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م.
- ٢٨ - سجل شرعي ٨، حجة ٢، ت ٢٠ جمادى الثانية ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م.
- ٢٩ - سجل شرعي ٨، حجة ٣، ت ٢١ جمادى الثانية ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م.
- ٣٠ - سجل شرعي ٨، حجة ٢، ت ٢٣ شوال ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م.
- ٣١ - سجل شرعي ٢، حجة ١، ت ٨ ذو الحجة ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م.
- ٣٢ - سجل شرعي ٢، حجة ١، ت ٢٩ ذو الحجة ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م.
- ٣٣ - سجل شرعي ٢، حجة ٢، ت ٩ ربيع الثاني ١٣٣٣هـ / ١٩١٥م.
- ٣٤ - سجل شرعي ٢، حجة ٢، ت ٢٤ رجب ١٣٣٣هـ / ١٩١٥م.
- ٣٥ - سجل شرعي ٥، حجة ٥، ت ٩ صفر ١٣٣٦هـ / ١٩١٨م.
- ٣٦ - سجل شرعي ٨، حجة ٢، ت ١٠ ربيع الأول ١٣٣٦هـ / ١٩١٨م.
- ٣٧ - سجل شرعي ٥، حجة ٢، ت ٢٩ ربيع الأول ١٣٣٦هـ / ١٩١٨م.
- ٣٨ - سجل شرعي ٨، حجة ٢، ت ٢٩ ربيع الأول ١٣٣٦هـ / ١٩١٨م.

- ٣٩ - سجل شرعي ٢، حجة ٢، ت ١٣ جادى الأولى ١٣٣٦ هـ / ١٩١٨ م.
- ٤٠ - سجل شرعي ٥، حجة ٢، ت ١٦ جادى الأولى ١٣٣٦ هـ / ١٩١٨ م.
- ٤١ - سجل شرعي ٥، حجة ٢، ت ٤ شوال ١٣٣٦ هـ / ١٩١٨ م.
- ٤٢ - سجل شرعي اريد ٢، حجة ٢، ت ٢٥ جادى الأولى ١٣٢٨ هـ / ١٩١٠ م.
- ٤٣ - سجل شرعي اريد ٨، حجة ٢، ت ٢ ربيع الثاني ١٣٢٩ هـ / ١٩١١ م.
- ٤٤ - سجل شرعي اريد ٨، حجة ١، ت ٥ شعبان ١٣٢٩ هـ / ١٩١١ م.
- ٤٥ - سجل شرعي اريد ٨، حجة ١، ت ٢٨ ذو الحجة ١٣٢٩ هـ / ١٩١١ م.
- ٤٦ - سجل شرعي اريد ٨، حجة ١، ت ٢٥ شوال ١٣٣٠ هـ / ١٩١٢ م.
- ٤٧ - سجل شرعي اريد ٨، حجة ٢، ت ١٩ محرم ١٣٣١ هـ / ١٩١٣ م.
- ٤٨ - سجل شرعي اريد ٨، حجة ٣، ت ٢٤ شعبان ١٣٣١ هـ / ١٩١٣ م.
- ٤٩ - سجل شرعي اريد ٨، حجة ٢، ت ٧ شعبان ١٣٣١ هـ / ١٩١٣ م.
- ٥٠ - سجل شرعي اريد ٢، حجة ٢، ت ٩ ربيع الأول ١٣٣٢ هـ / ١٩١٤ م.
- ٥١ - سجل شرعي اريد ٨، حجة ٢، ت ١٩ جادى الأولى ١٣٣٢ هـ / ١٩١٤ م.
- ٥٢ - سجل شرعي اريد ٥، حجة ٢، ت ٨ جادى الأولى ١٣٣٦ هـ / ١٩١٨ م.
- ٥٣ - سجل شرعي اريد ٥، حجة ٢، ت ٢٢ شعبان ١٣٣٦ هـ / ١٩١٨ م. حجة ٢، ت ٢ محرم ١٣٣٧ هـ / ١٩١٩ م.
- ٥٤ - سجل شرعي حيفا ح ٢، ت ١٧ شوال ١٣٣١ هـ / ١٩١٣ م.
- ٥٥ - سجل شرعي حيفا ٩ س ١٤١ ح ٢ ت ١ ربيع الأول ١٣٣٢ هـ / ١٩١٤ م.
- ٥٦ - سجل شرعي حيفا ١٠ ح ٢، ت ١٩ جادى الأولى ١٣٣٢ هـ / ١٩١٤ م.

## ٢ - المصادر والمراجع الأجنبية

- 1 - Max Gross, Ottoman Rule in the Province of Damascus, (1860-1909), 2vols. Georgetown University, PHD 1979.
- 2 - Schumacher G. Abila, Pella and Northern Ajloun with the Decapolis, London, 1890.

- 3 - Walid Kazzih, The Social History of Southern Syria (Trans - Jordan) in the 19th and Early 20th Century, Beirut Arab University, Beirut, 1972.
- 4 - Richard Antone, Arab Village, A Social Structural Study of Trans - Jordanian Peasant Community, London, 1972.
- 5 - Ma'oz Moshe, Ottoman Reform in Syria and Palestine in (1840-1861), Cambridge University Press, London, 1968.
- 6 - Bakhit, Muhammad Adnan, The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century, Librairie du Liban, Beirut, 1982.
- 7 - Engin Akarli, Some Ottoman Documents on Jordan, Ottoman Criteria for the Choice of Administrative Center in the light of Documents on Hauran (1909-1910), Publication of the University of Jordan, Amman 1989.
- 8 - Abdul - Rahim Abu-Hsayn, Provincial leaderships in Syria (1575 - 1650), American University of Beirut, 1985.
- 9 - Norman Lewis, Nomads and Settlers in Syria and Jordan (1800-1898), London, 1987.
- 10 - Robinson Lees, Life and Adventure Beyond Jordan, Charles H. Kelly, London (N.d.).
- 11 - Oliphant, land of Gilead.
- 12 - Merrill, Selah, The East of Jordan. London, 1881.
- 13 - Zamir, M.Y., Population Statistics of the Ottoman Empire in (1914-1919), Middle Eastern Studies, vol. 7, Number 1, 1981.
- 14 - Ruppin. A., Syrien als wirts chafts gebeit, Berlin, 1916.
- 15 - Littmans. E., Eine Umtliche Liste der Beduinen Stamm des Ostjordan Lands, zeitschrift des Deutschen Palasestina vereins, vol 24-25 littmans. Eine Umtliche Liste.
- 16 - Max Oppenheim, Die Beduimen, Band 11. Otto Harrasso-wits heipzeg, 1943.
- 17 - Engin Akarli, Establishment of Ma'an - Karak Mutasarri-fiyya (1891-1894), Dirasat, vol, 13, 1986.
- 18 - Baedeker Karl, Palestine and Syria, 5th Edition, Leipzig, London, 1912.

- 19 - A.H., Inugurations ala paroisse d'anjara, Jerusalem Le Bulletin diocesain, Du Patriarcat Latin. Anee 49 (7-9) 1983.
- 20 - Me'debille, Salt History D'une Mission, Jerusalem, 1957.
- 21 - Pier Duvignau. S.B. Mgrvencent Bracco, patriarche Latin de Jerusalem (1835-1889) Jerusalem, 1981.
- 22 - Lippey W. Hoskins. F., The Jordan valley and Petra, Two volumes, vol. 1, London 1905.
- 23 - Seteney Shami, Ethnicity and leadership, the Circassians in Jordan.
- 24 - Gray Hill, With the Beduins.
- 25 - Eugene. L. Rogan, Al-Salt, Jabal Ajloun, and the Advent of Ottoman Rule, 1866, Travel of F.A. Kleine, Dirasat, The University of Jordan, vol. 15 number 7, July 1988.
- 26 - H.B. Tristram, A Journal of Travels in Palestine, London, 1866.
- 27 - Schumacher G. Dscherasch (Z.D.P.V) Band 42-43 (1901-1902), Number 43.

## فهرس المحتويات

- ٣ ..... تقديم
- ٥ ..... مقدمة الكتاب الأول من سلسلة «الكتاب الأم في تاريخ الأردن»
- ٧ ..... أولاً: التنظيمات الادارية في قضاء عجلون (١٨٦٤-١٩١٨م)
- ١٣ ..... ١ - التشكيلات الادارية في القضاء
- ١٣ ..... أ - التبعية الادارية
- ١٧ ..... ب - النواحي الادارية التابعة للقضاء
- ٢١ ..... ٢ - الجهاز الاداري ضمن القضاء
- ٢١ ..... - الموظفون الاداريون
- ٢٧ ..... ٣ - المجالس الادارية
- ٢٧ ..... أ - مجلس ادارة القضاء
- ٣٠ ..... ب - المجلس البلدي
- ٣٢ ..... ٤ - الجهاز الشرعي في القضاء
- ٣٥ ..... - محكمة البلدية
- ٣٦ ..... ٥ - الجهاز العسكري والأمني في القضاء
- ٣٦ ..... أ - التجنيد
- ٤١ ..... ب - قوات الأمن
- ٤٦ ..... - ثانياً: مظاهر من الحياة الاجتماعية
- ٤٦ ..... ١ - السكان
- ٤٦ ..... أ - الفلاحون والبلو
- ٥١ ..... - علاقة الدولة العثمانية مع القبائل البدوية
- ٥٧ ..... ب - الطوائف غير الاسلامية
- ٦٢ ..... ج - الجماعات الوافدة من خارج القضاء

٦٨ .....	٢ - الأحداث المحلية
٧٥ .....	- ثالثاً: القضاء في أواخر العهد العثماني
٨٣ .....	- رابعاً: الخاتمة
٨٥ .....	- الخرائط
٨٧ .....	- ثبت المصادر والمراجع
٨٧ .....	١ - المصادر والمراجع العربية
٨٧ .....	أ - الكتب
٩٣ .....	ب - السالنامات
٩٤ .....	ج - السجلات الشرعية
٩٦ .....	٢ - المصادر والمراجع الأجنبية
٩٩ .....	- فهرس المحتويات

منشورات  
لجنة تاريخ الأردن  
رقم (١١)  
صفر ١٤١٣ هـ  
آب (أغسطس) ١٩٩٢ م

لجنة تاريخ الأردن  
برئاسة  
المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية  
(مؤسسة آل البيت)

العنوان البريدي: ص.ب (٩٥٠٣٦١) عمان - الأردن  
العنوان البرقي: آل البيت - عمان  
التلكس : 22363 Albait Jo Amman - Jordan  
الفاكس: ٨٢٦٤٧١  
الهاتف : ٨١٥٤٧١ - ٨١٥٤٧٤



رقم الابداع لدى المكتبة الوطنية ومركز الوثائق  
(١٩٩٢/٨/٤٦٩)





0  
Bibliotheca Alexandrina



0369048